الأمم المتحدة

A/60/PV.6

الجمعية العامة

الدورة الستون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة ٦
الخميس، ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس المشارك: الحاج عمر بونغو أوندمبا ..... (رئيس الجمهورية الغابونية)
الرئيس المشارك: السيد غوران بيرسن ..... (رئيس وزراء مملكة السويد)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

الخطب بمناسبة الاجتماع العام الرفيع المستوى (تابع)

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من صاحب السمو الأمير ألبرت الثاني، أمير إمارة موناكو.

الأمير ألبرت (تكلم بالفرنسية): بكل مشاعر المحبة والامتنان يشرفني أن أتكلم أمام الجمعية اليوم، إني أتذكر تأبين الجمعية لوالدي، الأمير رينييه الثالث، في نفس يوم وفاته، الموافق ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. إن التزامه بتعددية الأطراف وإيمانه الراسخ بالدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة، ولا يستعاض عنه، قد تم إبرازهما على النحو الملائم. وأود أن أعلن أنني أشاطره تماما تلك القيم.

إنني أتوجه بأفكاري وأحاسيسي ومشاعري وصداقتي إلى الولايات الجنوبية من الولايات المتحدة الأمريكية المنكوبة بالدمار الذي سببه إعصار كاترينا، وكذلك إلى عائلات الضحايا وجميع الذين تضرروا على نحو مؤلم بتلك الكارثة الطبيعية.

أود أن أتقدم بالتهنئة إلى الرئيس يان إلياسون الذي يصادف انتخابه الذكرى المئوية لميلاد ابن بلده الشهير داغ همرشولد. وأعرب عن عميق امتناني للرئيس بينغ على إسهامه الممتاز في إصلاح منظمتنا. وأخيرا، أود أن أشيد بالالتزام الذي لا يكل للأمين العام، كوفي عنان. فبدون تفانيهم فإن الوثيقة الختامية المعروضة علينا، والتي تحظى بتأييد بلدي، ما كانت لتنجح في رسم الطريق أمام إعادة تجديد الأمم المتحدة.

ومع ذلك، فالطريق ما زال طويلا أمامنا. ومن غير المقبول أن هناك مناطق كثيرة من العالم لا تزال تُبتلى بالفقر والجوع والمرض، ولا سيما في أفريقيا. ولذلك السبب، أردت أن تنضم موناكو إلى ''الإعلان المعني بالمصادر الابتكارية لتمويل التنمية''. وفي ذلك الصدد، أؤكد من جديد التزام بلدي بالأهداف الإنمائية للألفية. وفي السنوات

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

05-51176 (A)
0551176

المقبلة، ستزيد بشكل كبير مساعدتنا الإنمائية الرسمية من خلال سياسة تعاون مكثفة جدا نعكف على تنفيذها بالفعل، سواء مباشرة من خلال إجراءات مستهدفة متعددة الأطراف وثنائية، أو بالاقتران مع المنظمات غير الحكومية الفعالة التي نؤيدها بقوة.

إن تعزيز التنمية لا يعني التضحية بالبيئة. وإذ ندرك مسؤولياتنا المشتركة تجاه أقل البلدان نموا، ينبغي ألا نزيد من حدة الاختلالات الموجودة على كوكبنا. فلنضع في اعتبارنا الأجيال المقبلة. ومنذ الحملات الأوقيانوغرافية التي قادها قبل قرن من الزمان جدي الأكبر، الأمير ألبرت الأول، تشارك موناكو دوما مشاركة عميقة في حماية المحيطات وهذا الكوكب.

وكان والدي، الأمير رينييه الثالث، قد أيد إجراء الأبحاث الواسعة في هذا الميدان، وأسهم في إنشاء المناطق البحرية المحمية في البحر الأبيض المتوسط.

ومن جانبي، طلبت البدء، من دون أي تأخير إضافي، بإجراءات تصديق موناكو على بروتوكول كيوتو، وتحويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى وكالة متخصصة ذات ولاية أوسع نطاقا.

ويجب أن نعمل أيضا على تنفيذ خطة عمل مؤتمر هايوغو من خلال تعزيز التعاون الدولي بهدف اتقاء الكوارث الطبيعية والحد من أخطارها على نحو أفضل، ولكي نعطي أنفسنا منظمة ووسائل أكثر فعالية لجعل العالم مكانا أكثر أمانا.

إننا، إذ نواجه الإبادة الجماعية، والتطهير العرقي، والجرائم ضد الإنسانية، لا بد لنا من اعتماد مبدأ ”المسؤولية عن الحماية“ كأساس للعمل الجماعي. ولا يسعني إلا أن أؤيد المشاعر التي كثيرا ما يتردد التعبير عنها بأن واجب المجتمع الدولي أن يتصرف لحماية شعب في خطر عندما لا تتحمل تلك المسؤولية الدولة المعنية أو المنظمة الإقليمية التي تنتمي إليها.

وعلى المجتمع الدولي أيضا أن يحمي الأطفال من الجرائم النكراء التي يقعون ضحية لها، وأعتقد أنه بالإضافة إلى أحكام الاتفاقيات القائمة، من الضروري اعتماد قواعد تهدف إلى التأكيد على أن مرتكبي مثل تلك الجرائم لن يفلتوا من العقاب.

وإنني أيضا أدين الإرهاب إدانة قاطعة. إنه ينتهك جميع المبادئ الدينية والأخلاقية من خلال الهجوم المتعمد على بشر لا حول لهم ولا قوة، وفي الغالب يكون هؤلاء أطفالا. فلنعمل على مكافحة الإرهاب والتوصل بدون تأخير إلى إبرام اتفاقية دولية شاملة لمنع الإرهاب ومراقبته، كما فعلنا بشأن الاتفاقية الدولية لمكافحة الإرهاب النووي، التي وقّعت عليها للتو.

وأخيرا، دعونا نرسي أساسا لـ ”الشراكة بين الحضارات“، على قاعدة من الحوار الحقيقي. فهذا هو بالفعل الخيار الحكيم والسبيل الوحيد لتسوية الصراعات ونزع فتيل الأزمات التي تمزق المجتمعات في هذا العصر.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيد فيكتور يوشينكو، رئيس أوكرانيا.

الرئيس يوشينكو (تكلم بالأوكرانية، وقام الوفد بالترجمة الشفوية): إن الذكرى السنوية لتأسيس الأمم المتحدة هو احتفال أمل للإنسانية بأسرها. وإن تاريخ محفلنا الفريد بكامله يجعلنا على اقتناع بأن شعوب الأمم والثقافات المختلفة قادرة على الاستماع إلى بعضها البعض وتأييد بعضها البعض. وقد قال تشرشل: ” يجب أن نتأكد من أن [الأمم المتحدة] هي ... هيكل حقيقي للسلام ... وليس

مجرد حجرة في برج بابل''. وأعتقد أننا سنكون أوفياء حقا لتوقعات البشرية.

وفي هذا الاجتماع سيضع المجتمع الدولي مبادئ توجيهية للألفية الثالثة. وإن أوكرانيا الجديدة، الحرة والمستقلة، تتابع هذه العملية مع كل أسرة الأمم الديمقراطية. وأعتقد أن جهود وخبرة بلدي سيسهمان في إيجاد معايير هامة.

إنني ابن لجندي حارب في الحرب العالمية الثانية، وكان قدره أن يرى المعارك، وأن يسقط جريحا ويعيش أهوال أوشفيتس. ثمة ملايين لم تكتب لهم النجاة. وملايين من الرجال والنساء لاقوا حتفهم. وكل عائلة أوكرانية لديها ذكرى حية عن الألم والخسارة. وبفضل إسهام أوكرانيا البطولي في الانتصار على النازية، فقد نالت شرف وحق أن تكون عضوا مؤسسا للأمم المتحدة. وقد أسهمنا بتطلعاتنا إلى السلام.

إننا دائما على استعداد للتصدي لتهديد الحرب في كل مكان. وآمل أن يبرهن حفظة السلام الأوكرانيون تحت علم الأمم المتحدة مرة أخرى على شجاعتهم وحرفيتهم. وبصفتي ممثلا لأمة شاركت في تحرير البشرية من التهديد النازي جنبا إلى جنب مع الأمم الحرة، فإنني على قناعة بأننا سنستطيع أن نحرر البشرية من تهديدات مهلكة أخرى.

وخلال الأيام القليلة الماضية أحيينا ذكرى أولئك الذين قتلوا في ١١ أيلول/سبتمبر. إن أوكرانيا شريك نشط في مكافحة الإرهاب. ونؤمن بأن المجتمع الدولي يجب أن يفعل كل ما هو ممكن للقضاء على البؤر التي تولد فيروس الإرهاب: التعصب، والطغيان، والفقر والإذلال.

لقد أسهمت أوكرانيا كثيرا حتى الآن في أمن العالم من خلال تخليها عن أسلحتها النووية. ونستطيع أن نضع التكنولوجيا النووية تحت رقابة دولية مشددة. ويجب أن نمنع انتشار الأسلحة النووية.

وسيصادف العام المقبل الذكرى السنوية العشرين لكارثة تشيرنوبل. وأعتقد اعتقادا راسخا بأن تلك ستكون فرصة هامة لإدراك الأبعاد الاجتماعية والثقافية الشاملة لهذه المأساة. وستمكننا من توحيد جهودنا لمواجهة الآثار التي خلفتها.

ولا بد أن نمنع حدوث الجرائم ضد الإنسانية. وأتكلم إليكم بصفتي ممثل أمة فقدت عشرة ملايين نسمة بسبب مجاعة متعمدة. وفي ذلك الوقت، أدارت بلدان كثيرة أخرى ظهرها لمأساتنا. ونحن نصر على أن يقول المجتمع الدولي الحقيقة عن تلك الجريمة. وبفعل ذلك وحده سنستطيع كفالة أن التعصب والجهل لن يكونا أبدا تشجيعا للمجرمين.

إن قيم الأمم المتحدة السامية كانت دائما تشجيعا للشعوب على الكفاح من أجل استقلالها وحريتها. إن الانتصار السلمي في ميدان الحرية في كييف قد أتاح فرصا جديدة. وقد وضعت أمتنا نهاية للماضي، ولا يستطيع أحد الآن أن يلتفت إلى الوراء. إننا مصممون على إقامة مجتمع السوق الحرة واقتصاد مندمج في الاقتصاد العالمي. وقد سنحت لنا فرصة تاريخية لكي نكون جزءا من أوروبا الموحدة، ولدينا خارطة الطريق التي ستقربنا من أوروبا.

وأوكرانيا تدرك مسؤولياتها جيدا، ونود مرة أخرى أن نؤكد من جديد على التزامنا بالتنمية الدولية كما كرسها إعلان الألفية. ونحن على استعداد لتقديم الدعم من أجل تحقيق ذلك، وعلى استعداد للعمل كشركاء في جميع المشاريع الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية، وللبحث عن فرص لتعزيز هذه الجهود. وأنا متأكد تماما أن هذه الجهود ستزداد بالترافق مع إصلاح الأمم المتحدة، وسيكون العنصر

الرئيسي هو إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ولكي يصبح أكثر فعالية، فإن تشكيل المجلس ينبغي أن يعكس حقائق العصر. وسيكون المجلس أكثر إنصافا إذا تمثلت فيه جميع المناطق، بما فيها أوروبا الشرقية.

لقد قال فرانكلين روزفلت، قبل ستين عاما، إنه ينبغي أن نؤمن صداقتنا وأن نتشاطرها مع العالم. وإذا تحقق ذلك، فإننا سنتمكن من بلوغ هدف البشرية العظيم. وقد نجحت الأمم المتحدة في إرساء قاعدة لذلك. وبالتالي، سنتمكن من المضي قدما معا. ونأمل أن يتحقق السلام، والرفاهية، والحرية والعدالة لجميع الأمم.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة تيودورو أوبيانغ نغويما مباسوغو، رئيس غينيا الاستوائية.

الرئيس أوبيانغ نغويما مباسوغو (تكلم بالاسبانية): بعد خمس سنوات من انعقاد مؤتمر قمة الألفية، اتفقنا على الالتقاء معا مرة أخرى في هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة، لتقييم مستوى تنفيذ ونتائج التدابير والاستراتيجيات التي تم الاتفاق عليها في عام ٢٠٠٠، وكذلك في مؤتمرات القمة الأخرى التي عُقدت في إطار منظومة الأمم المتحدة، بغية إحلال عالم أكثر نماء وتكاملا، عالم يحميه السلام والأمن الجماعيان، ويعيش فيه الرجال والنساء في كنف الكرامة، ويتمتعون بحقوقهم غير القابلة للتصرف في ظل حماية القانون.

لقد تابعنا، في رعب شديد، الدمار المروع الذي أحدثه إعصار كاترينا أثناء عبوره ساحل خليج الولايات المتحدة الأمريكية، متسببا في ضياع أرواح بشرية كثيرة، وخسائر فادحة في الممتلكات. وهذه الكارثة وغيرها من أمثال تسونامي تتطلب منا العمل في تضامن لتفادي المزيد من التضحيات. ونتوجه بتعازينا إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وإلى الضحايا. ونعرب لهم عن تضامننا ورغبتنا في أن تعود حياتهم سريعا إلى طبيعتها.

ونهنئ الأمم المتحدة التي عكفت طوال الأعوام الثلاثين الماضية على تشجيع وتسهيل لقاءات من هذا النوع، والحض على نمو ضمير عالمي، لعل مساعينا لاستعادة الكرامة الإنسانية تفضي إلى السلام والاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ومع ذلك، نلاحظ بعين القلق أنه رغم كل هذا العمل الشاق لإيقاظ ضمير العالم، والإعلانات الممتازة التي اعتمدت والبرامج التي تم الاتفاق عليها، ما زلنا بعيدين كل البعد عن إحلال عالم ينعم فيه الجميع بالرخاء. وحقيقة الأمر هي أن الموضوع الشائك المتعلق بالفقر الذي تعذر استئصاله لشدة تعقده – يتطلب جهودا متعددة الأبعاد، وإشراك جميع أعضاء المجتمع الإنساني، حتى يصبح الفقراء والأغنياء – وأعني ضحايا الظلم الاجتماعي الحالي والمستفيدين منه – حتى يصبحوا جميعا – لاعبين أساسيين في مناهضة الوضع المؤسف الذي آلت إليه البشرية.

والواقع أن الكثيرين يشعرون بأن نشأة الفقر، الذي هو نتاج التخلف، ترجع إلى انعدام الإحساس بالمسؤولية لدى بعض الحكومات التي عجزت عن إدارة مواردها الاقتصادية بحكمة، والقيم الثقافية المتوافقة مع النظم الأوليغاركية التي فرضتها العلاقات التجارية الحالية. إننا بالتأكيد نواجه وضعا يستدعي منا العمل جميعا، لأننا مطالبون بنبذ ممارسات النظام القديم الذي لا يعترف بالقيم الإيجابية للإنسانية. ونحن نحاول وضع نهاية لتاريخ طويل من المنافسة غير العادلة التي ليس من شأنها إلا إدامة فقر أكثرنا ضعفا، وانعدام الأمن، وعدم الاستقرار، والعنف.

وهذا الوضع يستوجب اهتمامنا لأن تجربة الأمم المتحدة تبين أن تكافل الأمم يجب أن تكون له الأسبقية في

العلاقات بين الدول. وقد ثبت أنه ما من دولة، مهما بلغت قوتها الاقتصادية أو العسكرية، يمكنها وحدها أن تكافح آثار الإرهاب المخيفة التي تواجهها دول العالم في الوقت الراهن. وفهمنا أيضا أن ما تتحمله بلدان كثيرة من جوع وفقر مدقع وتخلف لا يمكن القضاء عليه إلا بمساعدة البلدان الثرية التي اكتسبت ثراءها على حسب البلدان الضعيفة.

والأمم المتحدة مدعوة إلى العمل في هذا الصدد لأن أعضاءها يخشون القرارات التي يتخذونها بأنفسهم. والعديد من الدول القوية لا تريد إعادة تخصيص ميزانياتها العسكرية لإعانة البلدان الفقيرة. وهي تخاف من إنفاق نسبة مئوية دنيا من ناتجها القومي الإجمالي لدعم البرامج الإنمائية في البلدان التي تحتاجها أشد الحاجة، وترفض إعفاء البلدان الفقيرة من ديونها، وهي التي على حسابها تمكنت من تكديس احتياطياتها من رؤوس الأموال.

وفي هذا الصدد، نود أن نهنئ بلدان مجموعة الثمانية لإعفائها بعض البلدان الفقيرة من ديونها.

وإزاء هذه الخلفية من الأنانية والافتقار إلى التضامن، وفي غياب التعاون الدولي، أدركت غينيا الاستوائية أن المسؤولية الرئيسية عن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية تقع مباشرة على عاتق حكومة كل منا. وفي غينيا الاستوائية نشدد التركيز على سياسة محورها الإنسان، وأعني سياسة إنسانية عملية تحاول إضفاء وجه إنساني على الديمقراطية والعدالة والحرية والتعاون والعولمة.

وبغرض استئصال شأفة الفقر المدقع والجوع، وبلوغ التعليم الابتدائي الشامل، والنهوض بالمساواة بين الجنسين وبحرية المرأة، وخفض معدل وفيات الأطفال الرضع، وتحسين صحة الأم، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى، وضمان استدامة البيئة، وصوغ رابطة عالمية للتنمية، فضلا عن البرامج الجاري تنفيذها حاليا، أنشأت الحكومة مؤخرا صندوقا للتنمية الاجتماعية يستوعب ٤٠ في المائة من الميزانية العامة للدولة لسنة ٢٠٠٥.

ومن الواضح أنه بدون الأموال، لا يمكن لأي بلد أن ينجز حتى ولو الحد الأدنى من الأهداف الإنمائية للألفية. ونحن نتفهم المشاكل التي تواجهها بلدان لم يواتيها الحظ بأن تملك موارد اقتصادية قابلة للاستغلال، لذا فإننا نطلب من البلدان الغنية أن تبدي تضامنها وروحها الإنسانية، من خلال الإفراج عن أموال ونقل التكنولوجيا على النحو المنصوص عليه في مشروع الوثيقة الختامية المعروض على الجمعية العامة (A/60/L.1).

وبديهي أننا بحاجة إلى مبالغ نقدية ضخمة لتحقيق أهدافنا. لهذا، وتأييدا للاقتراح الفرنسي الداعي إلى اعتماد آليات تمويل مبتكرة، نرى أنه يلزم إنشاء ضرائب للتضامن تفرض على المستويين الوطني والدولي. ونوافق، بالتالي، على ضرورة فرض ضريبة على بطاقات السفر بالطائرة، للتصدي لأمراض وبائية خطيرة مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا. بل إن وفد بلادي سيكون أكثر سعادة إذا أمكن أيضا أن تمتد ضريبة التضامن هذه لتشمل الاستثمارات التي تباشرها الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات، مقابل الأرباح التي تكسبها من البلدان الفقيرة.

أود أن أختتم بياني بتشجيع الجميع على العمل في روح من التضامن، باعتماد مشروع الوثيقة الختامية المقدم من رئيس الجمعية العامة، واتخاذ الإجراء اللازم لتنفيذ أحكامه لمنفعة البشرية جمعاء.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب صاحب الفخامة السيد هيفيكيبونييه بوهمبا، رئيس جمهورية ناميبيا.

الرئيس بوهمبا (تكلم بالانكليزية): أهنئ الرئيس والمشاركين على انتخابهما وعلى الطريقة الكفية التي يديران بها مناقشات هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تعاطفنا مع شعب الولايات المتحدة الأمريكية وتعازينا له، لما سببه الإعصار كاترينا من خسائر في الأرواح ومن دمار.

منذ حصولنا على استقلالنا قبل ١٥ عاما، تضطلع حكومة ناميبيا بمهمة تاريخية، هي مهمة التعويض عما عاناه شعبنا في سنوات الاستعمار والفصل العنصري من عواقب بشرية واجتماعية واقتصادية. وفي عام ١٩٩٠، قدر البنك الدولي مدخول الفرد لدينا بمبلغ ١ ٢٠٠ دولار، مما يجعل ناميبيا في مصاف متدن بين البلدان المتوسطة الدخل. غير أن هذا الرقم يتكشف عن كثير من التناقضات لدى إمعان النظر فيه.

لقد ورثنا مجتمعا يتسم بالازدواجية، فيه أسوأ أوجه التفاوت في الدخل التي عرفها العالم. فقد كان خمسة في المائة من السكان ينتفعون ببنية تحتية حديثة وباقتصاد نظامي، وزهاء ٠,٣ في المائة يمتلكون ٤٤ في المائة من الأراضي، في حين لم يشغل مَن تبقى من السكان إلا ٤١ في المائة. ومن جهة أخرى، كان ٩٥ في المائة من السكان يعيشون في حالة من الفقر. وما كان لهم الانتفاع بالكهرباء والمياه العذبة أو مرافق النظافة الصحية. وكانوا يقاسون آثار سوء التغذية والأمراض. ولقد كان يموت طفل من كل ١٠ أطفال قبل سن الخامسة.

هذا هو الإرث الصارخ الذي ورثناه عن استعمار نظام الفصل العنصري. ومنذ استقلالنا، بدأنا السير واضحين في عزمنا على عكس اتجاهه، وقد تقدمنا بخطى جبارة. ونحن نسير بنفس العزيمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولذلك، نعتمد على شركائنا في التنمية، لينضموا إلينا، فتتضافر جهودنا المبذولة لترجمة أهداف التنمية السامية إلى نتائج حسية، بحيث نتمكن من تحقيق العدالة الاجتماعية والديمقراطية ورفاه شعبنا بأسره.

إن الدول الأعضاء قد خطت، باتخاذها الأهداف الإنمائية للألفية، خطوة جريئة، تاريخية. ولهذا، ينبغي أن يدفع بنا تصميمنا نحو فجر جديد من الأمل في قهر الفقر والجوع والجهل والمرض. وعلينا أن نعبئ الموارد وأن نجعل في متناول مليارات الأفراد الأمل في أنه يمكن أن يكون لهم ولأبنائهم حياة أفضل.

فلنضم الأيدي ولنمض قُدما للعثور على حلول عملية للتحديات المطروحة في أيامنا هذه. إن علينا واجبا مقدسا ولنا رسالة سامية. ينبغي ألا نُعد من المقصرين.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب صاحب الفخامة السيد كيساي نوت، رئيس جمهورية جزر مارشال.

الرئيس نوت (تكلم بالانكليزية): تحية حارة ''آيوكوي'' من شعب جمهورية جزر مارشال إلى هذا الحفل المحوري الأهمية.

باسم جزر مارشال حكومة وشعبا، أعرب عن تعازينا وآيات تعاطفنا للضحايا وللأسر التي عانت شديد الألم، نتيجة لإعصار كاترينا الكارثي مؤخرا في الولايات المتحدة.

وأنضم إلى زملائي في الثناء على الأمين العام، لتقريره ''في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع'' (A/59/2005).

وأكرر تأكيد التزام جزر مارشال بمبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وفقا لمبادئ العدالة والقانون الدولي. إن سكان تايوان، البالغ

عددهم ٢٣ مليونا، يمثلون نسبة هامة من سكان العالم، مما لا يجوز معه حرمانهم مرارا وتكرارا من عضوية منظمة تتشبث بمبادئ العالمية وتقرير المصير ذاتيا، من بين شعوب الأرض.

إن الرؤيا والقيم والمبادئ التي تبناها ميثاق الأمم المتحدة، قد استرشدت بها طوال ٦٠ عاما المنظمة التي لا تزال أفضل وآخر أمل لنا، في عصر يشهد بروز مخاطر جديدة إلى حيز الوجود، للعثور على تدابير قابلة للتنفيذ، ستخفف عن كاهل محيي السلام ما تمثله الأمراض المعدية والإرهاب والغبار المشع المتساقط عقب تجارب السلاح النووي من أعباء ساحقة.

إن هذه المنظمة، وقد تأسست في سبيل الأمن الجماعي للأمم ذات السيادة، هي الآن مكلفة بإدارة عدد من المخاطر الجديدة التي تقتضي ردا مشتركا منا. وإذا ما كلفنا بحماية الحدود الوطنية، فنحن جميعا مدعوون إلى التصدي لأخطار لا حدود لها.

إن مكامن الضعف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، التي لا تزال تواجهنا باستمرار هي ذات أهمية في نظر جزر مارشال، تضاهي أهمية مخاطر الإرهاب. ودعم المجتمع الدولي والتنفيذ التام للمبادئ والأهداف المتفق عليها دوليا هما ذات أهمية حاسمة لتنميتنا المستدامة.

وفي جميع أنحاء العالم، نجد أن استغلال الشعوب، والأراضي، والمحيطات، والبيئة ما زال يشكل تهديدات حقيقية وفورية لوجود جزر مارشال بحد ذاته. كما أن الاحترار العالمي وارتفاع مستوى البحر لا يزالان مصدر تهديد لنا. وتكرر جزر مارشال تأكيد دعوتها إلى تلك الدول التي لم تصدق على بروتوكول كيوتو بأن تفعل ذلك بدون تأخير وأن تخطو الخطوات الأخرى بالكامل لتطبيق الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ والبروتوكول. وبدون مثل هذه الإجراءات العالمية للحد من تغير المناخ ووقف ارتفاع سطح البحر، فان جهودنا الوطنية نحو التنمية المستدامة ستصبح بلا فائدة، وسيصبح شعبي من لاجئي البيئة.

ولا تتمثل قوة جزر مارشال في قوة اقتصادنا ولكن في قدرتنا على التعاون. ونحن لا نزال عضوا فعالا في هذه المنظمة على الرغم مما ينتج عن ذلك من عبء مادي على اقتصادنا الضعيف. ونأمل ألا يمنع صغر بلدنا وبعده من الاستفادة من المنافع التي توفرها هذه المنظمة للدول الجزرية الصغيرة مثل جزيرتنا.

إن جزر مارشال ممتنة لتلك الدول الأعضاء التي تواصل تزويدنا بالتدريب والتكنولوجيا، وممتنة أيضا لصناديق الأمم المتحدة، وبرامجها ووكالاتها المتخصصة التي تدعم بناء قدراتنا. فالالتزام المستمر أمر حيوي في تطوير تنمية شعب جزر مارشال حتى يصبح بإمكانه الاعتماد على نفسه.

ولقد أدى إعلان الألفية الذي تبنيناه قبل خمس سنوات إلى صياغة ثمانية أهداف إنمائية محددة للألفية ليتم تحقيقها بحلول العام ٢٠١٥. وبينما هناك العديد من البلدان على الطريق الصحيح، هناك مناطق واسعة بعيدة عن تلك الطريق التي تقود إلى بلوغ معظم أو جميع تلك الأهداف. وتبقى جزر مارشال ملتزمة ببلوغ الأهداف والأغراض الإنمائية للألفية. إن بلوغ الأهداف، مع ذلك، لا يمكن أن يتم بشكل كامل، بدون أن يكون هناك تنفيذ كامل لاستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل تحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وبالعمل معا، يمكن أن نترك لأطفالنا تراثا لمستقبل أفضل وذلك عن طريق وضع جدول أعمال عالمي جديد يلتزم القيام بأعمال جريئة، وعن طريق إصلاح الأمم المتحدة وجعلها فعالة. وأود أن أؤكد دعمي لإصلاح الأمانة العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، وبشكل خاص إدراج اليابان

بصفة عضو دائم؛ وإنشاء لجنة بناء السلام، ومجلس حقوق الإنسان، ومبادرات الديمقراطية، وصندوق الديمقراطية.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه فخامة السيد فالداس ادامكوس، رئيس جمهورية ليتوانيا.

الرئيس ادامكوس (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن تقديري لقيادة الأمين العام كوفي عنان وعزم رئيس الجمعية العامة السابق جان بينغ الذي تناول ودعم بكل إخلاص وحماسة جدول أعمال الإصلاح الشامل للمنظمة.

لقد تغير العالم بشكل ملحوظ منذ إنشاء الأمم المتحدة، ويجب على المنظمة أن تتغير وفقا لذلك كي تتمكن وبشكل كامل وفعال من الاستجابة لتطلعات أممنا. لذلك أعتقد أن تنفيذ إعلان الألفية وإجراء إصلاح شامل للمنظمة يجب أن يسيرا جنبا إلى جنب.

إن شجاعة التغيير يجب أن تكون صفة جوهرية لاجتماع القمة هذا – الشجاعة لدعم إصلاح الأمم المتحدة بحيث يعيد التأكيد ويركز على العلاقة الوثيقة بين التنمية، والأمن وحقوق الإنسان، والشجاعة للتطبيق الشامل لهدف الأمم المتحدة بان تكون مركزا لتنسيق أعمال الأمم تحقيقا لغايات مشتركة.

لا نستطيع الاستمرار باعتبار اجتماع القمة هذا وكأنه عمل معتاد. لا يمكن أن يكون عملا معتادا. لا يمكن أن تكون عملا معتادا في عالم يستكشف ابعد أطراف الكون، ومع ذلك، يستمر في مراقبة الملايين من البشر وهم يموتون جوعا – عالم نجد فيه الإرهاب ينشر الخوف والرعب بين الأمم، ونجد فيه الجريمة العابرة للحدود، والفوضى والفساد وهي أمور تسخر من أمل الإنسانية في عيش كريم، وحيث تنتشر أمراض معدية يمكن منعها وكوارث طبيعية تحصد حياة العديد من البشر وتمحو مناطق بأكملها. لقد أنشئت الأمم المتحدة للتصدي لتراث الحرب العالمية الثانية، ويجب عليها الآن أن تواجه هذه التهديدات والتحديات الجديدة. ولكي تتمكن من القيام بذلك، فإنه من الضروري إجراء إصلاح شامل للأمم المتحدة، بما في ذلك إصلاح شامل للإدارة يهدف الى تأمين المزيد من المساءلة، والشفافية، والكفاءة والمهارة.

لم نعد نستطيع تأخير إصلاح مجلس الأمن، فهو هيئة جوهرية ينبغي أن تجهز بالكامل وأن تتمتع بالشرعية الضرورية للعمل في عالم تتزايد فيه المهام الصعبة. ولطالما اعتقدت ليتوانيا أن مجلس الأمن ينبغي توسيعه في فئتي عضويته، بما في ذلك ضم أطراف دولية أساسية جديدة بصفة أعضاء دائمين.

ومن الضروري أن نعيد تأكيد التزامنا السابق. ولكن يجب أن نمضي ابعد من ذلك. يجب أن نبني أمما متحدة للقرن الحادي والعشرين. إن الإصرار على إبقاء الوضع الراهن لهذه المنظمة المتعددة الأطراف والشاملة لن يحمينا من رعب الفقر والتطرف أو من تهديد أسلحة الدمار الشامل ووقوعها في أيدي الإرهابيين، أو من ازدياد خطر تردي البيئة.

إن مسؤوليتنا المشتركة بصفتنا زعماء العالم مسؤولية أساسية. ومن واجبنا أن نقوم هنا، في نيويورك، باتخاذ قرارات جوهرية وبعيدة الأثر. ونحن، البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء، يجب أن نعمل معا لتسريع التقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في جميع أنحاء العالم وبشكل خاص في أفريقيا. والتزام الاتحاد الأوروبي مؤخرا بزيادة مستوى المعونة الإنمائية الرسمية يؤكد الأولوية التي يوليها الاتحاد الأوروبي لهذه المهمة الضخمة.

وليتوانيا، بصفتها دولة مانحة جديدة، تؤيد تأييدا كاملا هذه الالتزامات. ونحن نعلم أن الأمر سوف يستغرقنا

بعض الوقت لتحقيق مستوى المانحين المعتاد. لكننا نمضي قدما، نقدم النصح والمعونة، نبدأ من البلدان المجاورة إلى جنوب القوقاز، والى العراق وأفغانستان. نحن عازمون على الاستمرار، لأننا نذكر قيمة المساعدة التي قدمت إلينا عندما كنا بحاجة إليها، ونعلم أن مسؤوليتنا، بدورنا، هي مساعدة الآخرين.

وبالنسبة إلينا – نحن الذين، بقي الباعث على استمرارنا ولعقود هو الأمل في الحرية وحده – فإن اجتماع القمة هذا يدور أيضا حول الأمل. ويجب أن نتأكد أن الإنسان، بصفته أهم عنصر في مجتمع أمم العالم، يتصدر اهتمام الأمم المتحدة بكل كيانها. إن دمج حقوق الإنسان في جميع مجالات نشاطات الأمم المتحدة وتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون، بالإضافة إلى مسؤولية الحماية، أمور يجب أن تكون جزءا لا يتجزأ من الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين.

ولذلك، فإننا ندعو جميع الأمم إلى اتخاذ قرارات معجلة تسمح بإنشاء مجلس لحقوق الإنسان يتصف بالفعالية بولاية قوية، مجلس يمكنه أن يبدأ عمله بالكامل قريبا وبدون إبطاء.

إن الإرهاب يهدد صميم حقنا في الحياة، حقنا في العيش متحررين من الخوف ومنفتحين على تنوع الثقافات والحضارات من حولنا. وأهمية الأمم المتحدة باعتبارها المنظمة العالمية التي تضم الجميع تحت لوائها سوف تقاس بمدي الحماية التي نتمتع بها من ويلات الإرهاب، بما في ذلك خطر وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الإرهابيين.

وإننا نشارك الدول الأخرى في الإدانة الكاملة للإرهاب بكل أشكاله ومظاهره، أيا كان مرتكبوه وأينما وقع ولأي هدف كان، ونؤيد تأييدا تاما التبكير باعتماد استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب علاوة على اعتماد اتفاقية بشأن الإرهاب الدولي.

ونحن في الأمم المتحدة لا بد لنا أيضا من أن نهيئ الأمل لشعوب البلدان الخارجة من الصراع من خلال كسر الحلقة المفرغة للدمار وانعدام القانون والإفلات من العقاب والفقر بمساعدة المجتمع الدولي. ونرحب بإنشاء لجنة بناء السلام بوصفها لبنة هامة في أمم متحدة متجددة ونحث على تمكينها من بدء عملها قبل انتهاء العام الحالي.

إن مسؤولية الحماية ترتبط هي الأخرى بالأمل. فالمسؤولية عن الحماية هي التزامنا المشترك بحق الفرد في الحياة، وهي تعهد بألا يقع هو أو هي ضحية للإبادة الجماعية، أو جرائم الحرب أو التطهير العرقي بينما يمضي بقية العالم في أعماله كالمعتاد دون أن يأبه لذلك.

ونحن زعماء العالم المجتمعون هنا في نيويورك نتشاطر لحظة فريدة ونتحمل مسؤولية الإصلاح. وعلينا، نحن رؤساء الدول أو الحكومات، أن نوجه رسالة واضحة عالية النبرة بشأن نطاق التغيير واتجاهه. ويجب أن نتعهد بمواصلة تنفيذ صفقة شاملة للإصلاح تحقق أفضل ما يمكن أن تقدمه لنا الأمم المتحدة – أممنا المتحدة – باعتبارها أداة فريدة للعمل المتعدد الأطراف والمتضافر، وذلك لأننا، كما قال الأمين العام بالأمس ومثلما نشهد بشكل متزايد، ففي هذا العالم المترابط في القرن الحادي والعشرين إما أن نقف جميعا معا أو أننا سوف نسقط جميعا معا.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من فخامة السيد يانيز درنوفشك، رئيس جمهورية سلوفينيا.

الرئيس درنوفشك (تكلم بالسلوفينية؛ وقدم الوفد نصا بالانكليزية): إن اجتماعنا اليوم يمكننا من إلقاء نظرة وثيقة وانتقادية على حقيقة وضع البشرية وفاعلية الأمم المتحدة. وأعتقد أنه لا يفيد كثيرا أن يكون هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى مجرد اجتماع آخر من الاجتماعات

الكثيرة التي نتبادل فيها عبارات الود والكلمات الطيبة، ونعتمد إعلانا عاما ثم يذهب كل منا إلى حال سبيله، ويبقى كل شيء على حاله دون تغيير يذكر.

وما توصل إليه الخبراء من نتائج لدى دراسة تنفيذ بعض الأهداف الإنمائية للألفية أمر يبعث على القلق البالغ. فالفقر لا ينخفض في العالم، بل إنه في واقع الأمر يزداد. وهناك زهاء مليار نسمة يعيشون تحت عتبة الفقر المدقع وفي ظروف صحية حرجة. وأسباب هذه الأوضاع لا تخفى على أحد.

ونفاذ البلدان النامية إلى أسواق البلدان الغنية والبلدان المتقدمة النمو ووصولها إلى المؤسسات المالية والتكنولوجيات والعقاقير الطبية الجديدة ما زال محدودا للغاية، إن كان متاحا. كما أن العلاقات التجارية العالمية لا تتصف بالإنصاف. وضغوط السياسات الزراعية، لا سيما من البلدان المتقدمة النمو، إنما تدمر الزراعة في البلدان النامية، بالمعنى الحرفي للكلمة. وكما تبين تقديرات منظمة أوكسفورد للتحرر من الجوع، فإن تحسن الوصول إلى أسواق العالم بنسبة ١ في المائة فقط بالنسبة لكل من أفريقيا وشرق آسيا وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية يمكن أن ينتشل نحو ١٢٨ مليون نسمة من الفقر.

وتتصف العلاقات المالية بأنها مجحفة إلى حد بعيد. والبلدان النامية تدفع اليوم أموالا طائلة لمجرد خدمة فوائد الدين. والجزء الأكبر من هذا الدين لم يستخدم لما فيه صالح الشعب، ولذلك، فإنه يوصف بأنه دين ”غير مشروع“ أو بغيض. ويعرف المقرضون جيدا أنهم يقدمون القروض إلى أنظمة فاسدة وأن تلك الأنظمة لا تساعد المواطنين في وقت الشدة. وسداد تلك الديون يجعل البلدان الفقيرة أشد فقرا. وقد بُذلت جهود لا بأس بها في الأشهر والأعوام الأخيرة. ونرحب بشطب الديون المتعددة الأطراف لأفقر الدول في العالم مؤخرا، ولكن هذا لا يكفي. وفيما يتعلق بالعديد من البلدان التي تكابد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ينبغي شطب ديونها بدون أي شروط أخرى.

أما المساعدة الإنمائية الرسمية فهي تنمو ببطء بالغ. ولئن كنا نرحب بالاتفاق مؤخرا بشأن زيادة المعونة بحلول عام ٢٠١٠، يجب ألا يغيب عن بالنا أن التعهد بهذا الالتزام بدأ في عام ١٩٧٠، ولم يُوفَّى حتى يومنا هذا. وفي الأعوام الأخيرة، قدمت عدة اقتراحات إبداعية لزيادة الصناديق الإنمائية، غير أن أيا منها لم يفلح في كسر طوق الجمود الذي يحيط بالمؤسسات المالية. ومن الواضح تماما أننا لا يمكن أن نتوقع حدوث أي انفراجة إيجابية باستخدام الآليات المالية القائمة.

والفقر ليس الخطر الوحيد الذي يثقل كاهل العالم. فوجودنا على هذا الكوكب ذاته معرض للخطر. وأود أن أسترعي الانتباه إلى تغير المناخ واحترار الغلاف الجوي. ويبدو أن ثمة توافقا في الآراء بين العلماء على أننا نشهد في كل عام أعدادا متزايدة من الحوادث المروعة المرتبطة بالاحترار العالمي: من أعاصير وفيضانات وجفاف. وفي هذا المجال بالذات يتضح لكل من على ظهر هذا الكوكب مدى الارتباط والتكافل بيننا. وتحت إشراف الأمم المتحدة، يجب أن نعمل معا من أجل إيجاد حلول أكثر فعالية وكفاءة لزيادة الوعي العام للشعوب، وبخاصة لدى السياسيين.

ويمكن للمرء أن يستطرد إلى ما لا نهاية في ذكر حقائق وأرقام مذهلة. فالعواقب التي قد يواجهها عالم بلا توازن تزداد حدة. والتفاوتات العالمية تزداد حدة، بل إنها بلغت الآن أعلى مستوى لها في تاريخ البشرية. لذلك، فمن قبيل الأوهام أن نتوقع أن العالم سيكون متوازنا، ولن تكون هناك بعد الآن حروب ولا إرهاب ولا فساد ولا جريمة ذات أبعاد وحشية، إذا استمرت تلك التوجهات.

وما من إجراء أمني أو حماية ضد الإرهاب والتهديدات العالمية يمكن أن يوفر أمنا كاملا لأحد مهما كان. سوف نُهزم جميعا. ودفن رؤوسنا في الرمال هو تعبير عن افتقارنا إلى الشعور بالمسؤولية إزاء البشرية اليوم وكل الأجيال المقبلة.

وينبغي للعالم المتقدم النمو على وجه الخصوص أن يتولى دورا حاسما في ذلك الصدد، أي أكبر البلدان وأكثرها تقدما وكل المنظمات الدولية، إلى جانب الأمم المتحدة، التي لديها تأثير حاسم في تطور أحوال البشرية وتتحمل المسؤولية عن إنمائها. ونحن جميعا الذين نشارك هنا في هذا الاجتماع الرفيع المستوى نتحمل مسؤولية غير عادية.

وإذا أردنا أن نترك للجيل المقبل عالما أكثر عدالة واستدامة وإنسانية، يجب أن نكون مستعدين لتغيير عاداتنا ومعتقداتنا إلى حد كبير. ويتعين أن ندرك معاناة شريحة كبيرة من الجنس البشري وأن نعزز مراعاتنا لهؤلاء البشر حول العالم ممن يعيشون في كرب.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من فخامة السيد أرماندو إيميليو غيبوزا، رئيس جمهورية موزامبيق.

الرئيس غيبوزا (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن شعب وحكومة جمهورية موزامبيق، وبالأصالة عن نفسي، أود أن أشارك المتكلمين السابقين في تهنئة وفدي غابون والسويد على انتخابهما لرئاسة هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى والهام والتاريخي للجمعية العامة. وإننا واثقون بأنه تحت إدارتهما المستنيرة والبارعة ستكلل مداولاتنا بالنجاح.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددا تضامن شعب وحكومة موزامبيق مع شعب الولايات المتحدة وحكومتها، ولأتقدم إليهما بالتعازي إزاء ما نجم عن إعصار كاترينا من خسائر بشرية ودمار.

ونود الإشادة بالأمين العام على قيادته وجهوده الحثيثة الرامية إلى إصلاح الأمم المتحدة من أجل زيادة فعاليتها في التصدي للتحديات الحالية والمقبلة. وفي ذلك السياق، نهنئه على تقريره المعنون ”في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع“ (A/59/2005)، الذي يشكل الأساس لمناقشاتنا.

إن الاحتفال بالذكرى السنوية الستين للأمم المتحدة يتيح لنا الفرصة لاسترجاع نجاحات مؤسستنا الدولية على امتداد العقود الستة الماضية. وفي الحقيقة، استطاعت الأمم المتحدة منذ بدايتها أن تفي بالمبادئ الأساسية المكرسة في ميثاقها.

واعتماد إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية قبل خمس سنوات قد مثل التزاما قويا من المجتمع الدولي بخفض الفقر المدقع بمقدار النصف، وتعجيل التنمية البشرية، وتسهيل الإدماج التدريجي والفعال للعالم النامي في الاقتصاد العالمي.

ورغم التقدم المحرز حتى الآن، نلاحظ بقلق شديد أن الفقر المدقع ما زال سمة لأغلبية البلدان النامية. ففي أفريقيا، على سبيل المثال، تدل البيانات المتاحة على أن أغلب البلدان في قارتنا بعيدة عن تحقيق كل الأهداف الإنمائية للألفية أو معظمها. وفي ذلك الصدد، نطالب المجتمع الدولي بزيادة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر. وندعو أيضا إلى وضع نظام أكثر عدالة للتجارة العالمية والإلغاء الكامل لديون البلدان الفقيرة.

ولكن في الوقت ذاته تشجعنا تطورات حدثت مؤخرا. فقرار البلدان المتقدمة النمو بتحقيق هدف ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية في موعد أقصاه عام ٢٠١٥ هو قرار يستحق الإشادة. وما يستحق إشادة مماثلة هو القرار الذي اتخذته مجموعة البلدان الثمانية الذي أفضى إلى مضاعفة المعونة الإنمائية

لأفريقيا وإلغاء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بما فيها بلدي موزامبيق.

ونتيجة لانتخابات ناجحة في موزامبيق، أنيطت بنا مسؤولية خلافة السيد يواكيم ألبرتو شيسانو، رجل الدولة الذي تفاعل إلى درجة كبيرة مع أغلب الحاضرين في هذه القاعة. وحيث أننا نأخذ الكلمة لأول مرة في الجمعية العامة، نود أن نعرب عن أملنا أن تبقى موزامبيق قادرة على التعويل على دعم الجمعية وتشجيعها من أجل التنفيذ الناجح لبرنامج السنوات الخمس والبرامج اللاحقة، وكلها تركز على خفض الفقر. كما نرحب بالاستثمارات الخاصة، نظرا لدورها في تحقيق أهدافنا الاستراتيجية لمكافحة الفقر.

ونأمل من الزخم المنبثق عن هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى ومقترحات الأمين العام أن يعطي قوة دفع جديدة لالتزامنا بجعل العالم مكانا أفضل للبشرية. ويتحتم علينا جميعا أن نترجم التزامنا السياسي إلى إجراء فعلي.

ونود أن نختتم ملاحظاتنا بالتأكيد مجددا على تعهد حكومة جمهورية موزامبيق بمواصلة بذل جهودها نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من فخامة السيد هايتز فيشر، الرئيس الاتحادي لجمهورية النمسا.

الرئيس فيشر (تكلم بالانكليزية): بعد ثلاثة أشهر، أي في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام، ستحتفل النمسا بمرور خمسين عاما على عضويتها في الأمم المتحدة. فلقد انضمت النمسا إلى الأمم المتحدة عام ١٩٥٥، أثناء فترة حرجة من تاريخها وعقب استعادة استقلالها مباشرة.

لقد حظيت الأمم المتحدة بالإشادة وتعرضت للانتقاد خلال وجودها الممتد ستين عاما. وعمل الأمين العام كوفي عنان باستمرار على تحسين منظمتنا حتى تتمكن من التصدي بشكل أفضل لتحديات القرن الحادي والعشرين. ومن خلال تقريره المعنون ''في جو من الحرية أفسح'' (A/59/2005)، شرع في عملية أخرى طموحة للإصلاح. والعدد الكبير من رؤساء الدول أو الحكومات المجتمعين هنا يدلل على أهمية ذلك الجهد المشترك. ونحن نؤمن إيمانا حقيقيا وقويا بأن الأمم المتحدة ستخرج من اجتماع القمة هذا بقدرة معززة للتصدي لتهديدات الحاضر وتحديات المستقبل.

ومشروع الوثيقة الختامية لاجتماع القمة (A/60/L.1) يتضمن التزامات قيمة في ميدان التنمية، ويتضمن أيضا تفاهمات مشتركة جديدة بشأن السلام والأمن وحقوق الإنسان وسيادة القانون وتعزيز الأمانة العامة. وكما أكد الأمين العام، فثمة قلق ينتابنا، من ناحية أخرى، إزاء عدم وجود اتفاق في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار. ولكن مجموعة التدابير في مجملها بداية جيدة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين، السيد جان بينغ، وميسريه المقتدرين – وكل من قام بهذا العمل الشاق – على جهودهم العظيمة.

وأود أن ألقي الضوء على بعض المسائل ذات الأهمية الخاصة لبلدي، النمسا.

إن إحدى أهم نتائج اجتماع القمة هذا ستكون قرار إنشاء لجنة لبناء السلام. فهذه اللجنة ستدعم دعما قيّما البلدان الخارجة من حالات الصراع وستضمن استجابة منسقة ومترابطة من المجتمع الدولي ولا بد للاتحاد الأوروبي، بوصفه مانحا عالميا رئيسيا ذا سجل قوي من بذل الجهود على الصعيد العالمي المستمرة في مجال بناء السلام، أن يتمكن من الإسهام في عمل اللجنة.

وترحب النمسا بالاتفاق على إنشاء مجلس لحقوق الإنسان. وينبغي أن يؤدي إنشاء الهيئة الجديدة إلى تحسين

كفاءة الأمم المتحدة ومصداقيتها في ميدان حقوق الإنسان. ولا بد الآن من أن ننشئ الهياكل والإجراءات السليمة للمجلس. وترى النمسا أيضا أن من الأهمية بمكان أن يكون المجلس هيئة دائمة، يجب أن تحظى بالقدرة على التصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وكفالة توفير الفرص للدول التي لها مركز المراقب وللمجتمع المدني بالمشاركة فيه.

وأرى أن التمسك بسيادة القانون يشكل شرطا مسبقا أساسيا لإقامة العلاقات الدولية السلمية فضلا عن الديمقراطية وتحقيق الاستقرار داخل الدول. وإنني على اقتناع بأنها كانت عملية طويلة وصعبة ولكنها عادت بالنفع على العديد من مجتمعاتنا، عملية كفلت سيادة مبدأ حكم القانون في إطار الدول الوطنية الديمقراطية. والآن ستكون المهمة التي ينبغي إنجازها في الأعوام والعقود المقبلة هي التنفيذ الكامل لذلك المبدأ في ميدان العلاقات الدولية أيضا.

ويشكل اجتماع القمة هذا اختبارا لإرادتنا السياسية الجماعية يرمي إلى إيلاء زخم كاف لتنفيذ إعلان الألفية. ولا يمكن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، إلا إذا أولا زيدت كمية المساعدة الإنمائية الرسمية ونوعيتها؛ وثانيا، تم التأمين الكامل للبعد الإنمائي لجولة الدوحة؛ وثالثا، تم إيلاء المزيد من الأهمية في التعاون الدولي لمنع نشوب الصراعات وإعادة التعمير بعد انتهاء الصراعات وعمليات تحقيق المصالحة الوطنية. ويشكل العنف أمرا فتاكا بالنسبة للتنمية.

وخلال الأعوام الـ ٥٠ الماضية، ظلت الأمم المتحدة ومبادئ الميثاق تكمن في صميم السياسة الخارجية للنمسا. وتحظى الأمم المتحدة العصرية والكفؤة والمعززة بأهمية خاصة بالنسبة للنمسا. ونشعر بالامتياز لاستضافة أحد مقار الأمم المتحدة في فيينا، ونقدر العمل والأنشطة القيمة والهامة لمؤسسات المنظمة.

إننا ملتزمون بمواصلة إسهامنا النشط والبناء في مختلف منتديات الأمم المتحدة وهيئاتها. وفي ذلك السياق، نقدر كثيرا جدا لو أولت الدول الأعضاء ثقتها للنمسا وأيدت ترشيح النمسا لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة العامين ٢٠٠٩-٢٠١٠.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد على اقتناعنا بأن اجتماع القمة للإصلاح هذا سيعزز المنظمة ويجعلها مهيأة للتصدي للتحديات التي تواجه السلام والأمن في العالم اليوم. وستظل الالتزامات الواردة في وثيقتنا الختامية بحاجة إلى تنفيذ، وسيتعين الوفاء بالمواعيد النهائية. فلنستخدم استخداما جيدا الزخم السياسي الذي أنشأه مشروع الوثيقة الختامية بغية كفالة النجاح المستمر لاجتماع القمة العالمي هذا وبناء عالم ينعم بالسلام.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب يلقيه فخامة السيد إيفو ميرو جوفيتش، رئيس المجلس الرئاسي للبوسنة والهرسك.

الرئيس جوفيتش (تكلم باللغة البوسنية؛ وقدم الوفد نصا بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن امتناني وتقديري للسيد كوفي عنان؛ وللفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، الذي قدم لنا وثيقة شاملة للغاية (A/59/565) بوصفها الأساس لمناقشاتنا ومداولاتنا؛ ولرئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين، السيد جان بينغ، الذي بذل جهدا هاما في تنسيق الفريق العامل المفتوح باب العضوية وفي إعداد الوثيقة الختامية لينظر فيها هذا الاجتماع الجدير بالإعجاب لقادة العالم.

كما أود أن اغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن عزم جميع سكان البوسنة والهرسك على تأييد الأمم المتحدة، فضلا عن استعدادهم لتحمل نصيبهم العادل من الالتزامات والمهام بغية تنشيط المنظمة في هذه اللحظة المحورية من وجودها.

في أوائل الستينات من القرن الماضي، وفي أوج الحرب الباردة، خلال الأزمة الكوبية، جرت مناقشة حول

مائدة غداء بين دبلوماسيين معتمدين لدى الأمم المتحدة هنا في نيويورك. وبينما احتدمت المناقشة بشأن مدى اقتراب الموعد الذي سيواجه فيه العالم التدمير والاختفاء الوشيكين، وبينما اتفق الدبلوماسيون على انه محكوم علينا بالهلاك ولكنهم ما زالوا يتجادلون بشأن من يتحمل المسؤولية، رفع رجل هادئ كان يجلس على طرف الطاولة يده ليسترعي انتباه أقرانه وقال: ”بصدق، أصدقائي الأعزاء، لا أستطيع أن افهم ما هو السبب الحقيقي لجدلكم، بينما سيسجل كل هذا في التاريخ بوصفه مجرد ٥٠ عاما من الاضطرابات“.

حسنا، لقد كان لحسن الطالع محقا، وأصبحت تلك الأعوام الـ ٥٠ من الاضطرابات وراءنا، مثلها مثل الحرب الباردة، وسباق التسلح الأحمق، والتهديد الوشيك بوقوع الكارثة النووية، والعالم المقسم كما اعتدنا على معرفته. واليوم، نحن نواجه ٥٠ عاما جديدا من التحديات والتهديدات، ونحن مصممون على أن نتخذ إجراء بشأنها. وفي غضون ذلك، زاد حجم منظمتنا ثلاثة أضعاف، وأحيل الاستعمار إلى كتب التاريخ، وأصبحت لبنات حائط برلين مواد لهواة جميع المقتنيات، وما زالت البرازيل تسود ميدان كرة القدم. ولقد أصبح العالم مكانا أفضل.

أليس هذا الأمر صحيحا؟ إن الأغنياء يصبحون أكثر غنى والفقراء ما زالوا أشد فقرا. وكان لدينا العدد نفسه من الحروب بين الدول في التسعينات من القرن الماضي، كما كان لدينا في الخمسينات. وبدلا من السل، لدينا الآن الفيروسات التراجعية وإنفلوانزا الطيور. وما زال بعض النساء لا يتمتعن بالحق في التصويت، والعديد من الأطفال ما زالوا غير ملتحقين بالمدارس. وأتمنى لو كان بالإمكان حصر قائمة المشاكل التي نتصدى لها في عدد فقرات الوثيقة الختامية. ولكن لا يمكن ذلك.

إنني أنتمي إلى بلد صغير، ولكنه بلد شجاع وفخور. وهو من البلدان التي تؤلف تقريبا نصف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، البلدان التي يبلغ عدد سكانها أقل من ٥ ملايين نسمة. ونحن من البلدان التي يبلغ متوسط ناتجها القومي الإجمالي أقل من ٥٠٠ ١ دولار للفرد. ويشار إلينا بوصفنا مجتمع ما بعد الصراع. وما زلنا نضمد جراح حرب مأساوية. وما زلنا نطارد مجرمي الحرب. وما زلنا نسعى سعيا حثيثا نحو نيل الغفران المتبادل والمصالحة.

وسيصادف هذا العام الذكرى السنوية العاشرة لاتفاق دايتون للسلام، وهو الاتفاق الذي أنهى في الواقع الحرب ولكنه فشل في توفير الأسس لإحلال السلام المستدام. وإن القاعدة الصلبة لإرساء السلام الدائم توفر تحقيق المساواة بين جميع الدول والمواطنين، ولكن ذلك ليس ما نحظى به الآن: دولة واحدة، وكيانان وثلاثة شعوب هي الهيكل غير العملي الذي أورثته دايتون. ولذلك قررنا، من خلال المفاوضات وتوافق الآراء بين جميع الدول المؤسسة الثلاث، أن نغير الاتفاق إلى الأفضل وان نكيفه وفقا لاحتياجاتنا ورغباتنا.

وبالرغم من تعقيد هيكلنا السياسي والدستوري، نحن ملتزمون بان نحسن عن طريق توافق الآراء الدستور الذي منح لنا بوصفه هدية، وأن نأخذ ملكية الدولة من مكتب الممثل السامي.

إننا ملتزمون بأن نكفل لمواطنينا التمتع بأرفع مستويات حقوق الإنسان والحقوق المدنية، المحددة في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، بما فيها حقوقهم في الإعلام والتعليم بلغاتهم الوطنية سواء كانوا من الكروات أو البوشناق أو الصرب، أبناء الأمم التأسيسية.

وهكذا فقد عقدنا العزم على الوفاء بالتزاماتنا الدولية على النحو الوارد في الأهداف الإنمائية للألفية: الاستقرار، والرفاهية، والحكم الصالح، والشفافية، والوفاء بالتزاماتنا القانونية الدولية. ونرى بحق أننا ننتمي إلى أسرة الدول

الأوروبية، وحتى حين نتعرض أحيانا للإهمال، فإننا نرى بإمكاننا أن نشكل عنصر استقرار في منطقة البلقان.

ومن دواعي فخري أن أبلغ الجمعية العامة بأن وزير خارجيتنا قد وقع من فوره اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وقبل مجيئي إلى هنا، خوّلت رئاسة الدولة، التي أترأسها، لممثلنا الدائم هنا في نيويورك سلطة التوقيع على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، وأقر مجلس النواب ببرلمان الدولة التصديق على اتفاقية الحظر الشامل على التجارب النووية. ونحن نسدد ما علينا من مستحقات للأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها بانتظام وفي مواعيدها، ولنا أفراد لحفظ السلام في هايتي وإثيوبيا/إريتريا، وقبرص، وليبريا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

أما فيما يتعلق بإصلاح الأمم المتحدة، فتتابع البوسنة والهرسك عن كثب جميع التطورات الأخيرة. ونجري مشاورات منتظمة مع جيراننا، وبلدان المنطقة، وأعضاء المجموعة الإقليمية لأوروبا الشرقية. ونحن ملتزمون بدعم جميع حلول الإصلاح دون استثناء إذا كانت لها فرصة الفوز بتوافق آراء من غالبية البلدان الأعضاء، بما في ذلك لجنة بناء السلام، ومجلس حقوق الإنسان، وتوسيع نطاق عضوية مجلس الأمن. ونحن نحترم ميثاق الأمم المتحدة دون تحفظ، وندعم مبدأ أن يصدر بالإجماع أو بتوافق الآراء أي قرار للأمم المتحدة أو هيئاتها يؤثر في سيادة إحدى الدول الأعضاء أو يحد منها على أي وجه من الوجوه.

ونتفق مع رأي البلاد النامية الشقيقة في أننا بحاجة إلى تمثيل أفضل في مجلس الأمن. غير أنه سيكون من دواعي الأسف أن نستنفد قوانا في التداول بشأن مزايا وعيوب النموذج ألف والنموذج باء، إذ يمكن لعملية الإصلاح برمتها أن تفقد زخمها على هذا النحو. وجملة القول أنه يلزمنا للتعامل مع الأخطار التي تتهدد السلام والأمن الدوليين في القرن الحادي والعشرين منظمة أقوى وأكفأ وأفضل تمويلا وأسرع تحركا وأكثر يقظة.

ونحن نقف على أهبة الاستعداد لنأخذ على عاتقنا نصيبا عادلا من هذا العبء.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): سوف تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب لفخامة السيد جورجي بارفانوف، رئيس جمهورية بلغاريا.

الرئيس بارفانوف (تكلم بالبلغارية؛ والنص الانكليزي مقدم من الوفد): لقد تغلب صوت العقل الجماعي مطالبا بالسلام والتعاون في السياسة الدولية كقاعدة عامة في أعقاب حلقة رهيبة من الحروب المدمرة والجائحات الاجتماعية. واليوم، بعد ٦٠ عاما من انتهاء أشد الصراعات المسلحة تدميرا في التاريخ، توجد أمام الإنسانية فرصة لكسر تلك الحلقة المؤسفة. وأثق بأننا في هذه اللحظة الحاسمة، نحن قادة وشعوب الأمم المتحدة، سنكون قادرين على تعبئة الإرادة السياسية والموارد وعلى إثبات أن دروس الماضي قد علمتنا التصدي لتحديات الحاضر.

إني هنا اليوم لأضيف صوت جمهورية بلغاريا إلى التأكيد المشترك للإرادة السياسية الذي أعرب عنه المشاركون في هذا الاجتماع الرفيع المستوى الرامي إلى التعجيل بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وتعزيز كفاءة منظمتنا. ومن الواضح أن أملنا في الحياة في بيئة تتسم بالأمن الجماعي سوف يحكم عليه بالفشل ما لم نحرز تقدما جذريا في التغلب على الجوع والفقر، ووقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأوبئة الواسعة الانتشار، وحماية البيئة، والتوسع في إمكانيات الحصول على التعليم الحديث.

ولا نملك أن نكتفي بما تحقق في السنوات الخمس الماضية. فلو حافظنا على معدل العمل الحالي، فلن نستطيع

أن نتوقع الوفاء بالأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا قبل نهاية هذا القرن. ولهذا السبب يجب أن نتفق على مضاعفة بذل جهودنا اليوم والوقوف متحدين للاضطلاع بمهمتنا في إنقاذ البشرية.

ويعرب بلدي عن ترحيبه بمشروع الوثيقة الختامية (A/59/L.1)، وهو ثمرة جهد دبلوماسي مكثف للغاية على مدى العدة أشهر الماضية. ونعتبره أساسا متينا لمواصلة تنفيذ مجموعة الالتزامات التي جرى التعهد بها، ثم أعيد تأكيدها وتطويرها من على هذا المنبر.

إن معنى الأمن اليوم يختلف اختلافا جوهريا عما دار بخلد الآباء المؤسسين للأمم المتحدة منذ ٦٠ عاما، بل إنه يختلف حتى عما كنا نقصد به منذ خمس سنوات. فالتهديدات أصبحت أشد تنوعا وعمقا وتغيرا بكثير. ويلزمنا التفكير على نحو مسؤول، يتجسد في ثقافة للتضامن والتعاون والمساعدة المتبادلة على الصعيد العالمي. ولا تزال في المقام الأول من الأهمية مهمة محاربة قوى الإرهاب المدمرة، التي ترفض كل مبادئ الإنسانية والديمقراطية. ومن ثم تملي التحديات الجديدة أولوياتنا: فيشدد جدول أعمال الأمم المتحدة على عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتحديد الأسلحة، والاتقاء المبكر للأزمات والصراعات، وتوسيع قدرة الأمم المتحدة على القيام بمجموعة واسعة من عمليات السلام. وفي هذا السياق، يصبح من المهام عاجلة إنشاء لجنة لبناء السلام.

ولا يمكن بناء عالم أكثر أمانا يتسم بالحرية والديمقراطية والرخاء ما لم نحارب الإرهاب الدولي محاربة فعالة. بيد أننا يجب أن نواجه ذلك التحدي دون مساس بمبادئ الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان. ويتجاوز مفهوم حقوق الإنسان في نظرنا المعايير المعروفة المحددة في صكوك الأمم المتحدة والمطورة بعد ذلك في الإعلان بشأن الألفية. ففيه نرى دورا للمجلس الجديد لحقوق الإنسان. ونؤيد مفهوم ''المسؤولية عن الحماية''. كما ندعو إلى قيام مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بدور أكبر وزيادة ما تحصل عليه من موارد، ونؤيد صندوق الديمقراطية التابع للأمم المتحدة.

وأخيرا ولكن ليس آخرا، لكي تستطيع الأمم المتحدة التعامل مع بيئة حافلة بالتحديات، ينبغي ألا يدخر وسع في الاضطلاع بالإصلاح المؤسسي المزمع أو في تحسين الشفافية والمساءلة والكفاءة العامة للمنظمة بشكل جذري. ولأننا نتعلم من إخفاقاتنا، فنحن نؤيد سياسة عدم التسامح مطلقا مع الإيذاء أو الفساد أو سوء الإدارة. وتحبذ بلغاريا الحلول البناءة المتوازنة، التي ترمي إلى كفالة أداء مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وتبسيط أعمال الجمعية العامة ولجانها.

إن هذا الاجتماع يبرهن بجلاء على أهمية التوصل بشكل عاجل إلى توافق جديد عملي المنحى في الآراء فيما بين الدول الأعضاء بشأن المسائل ذات الأهمية الكبرى لعالمنا. ذلك أن تحديد الاستجابات الملائمة للمسائل العاجلة، وإنجاز الإصلاح الضروري لأنشطة الأمم المتحدة وهياكلها، وتمكين المنظمة من الحفاظ على دورها بوصفها منظمة دولية عالمية، كلها أمور ذات أهمية حاسمة بالنسبة لمستقبل البشرية.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): سوف تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب لصاحب الجلالة السلطان الحاج حسن البلقيه معز الدين وعد الله، سلطان بروني دار السلام.

السلطان الحاج حسن البلقيه معز الدين وعد الله (تكلم بالانكليزية): أتقدم بأحر تحياتي إلى جميع أصدقائي وزملائي. إن فرصة اجتماعنا هذه لهي امتياز نادر، وإنني أثمن جدا فرصة الاستماع إلى وجهات نظرهم ومشاطرة خبراتهم.

لـذا أود أن أتقـدم بجزيـل الشـكر إلى الرئيسـين المشـاركين والأمين العام على جمعنا معا مرة أخرى. ولعل هذه الفرصة تعطيني قبل كل شيء، في هذا الوقت، فرصة الأعراب فيها عن أعمق مشاعر التعاطف والتعازي من شعبي إلى مضيفينا الأمريكيين الذين عانى شعبهم كثيرا من آثار إعصار كاترينا.

لدى تقييم التقدم الذي أحرزناه في بروني دار السلام صوب تحقيق أهداف الألفية، ظهر شيء بصورة جلية: اكتست الأهداف أهمية أكبر بكثير، ولعله أكبر مما أدركناه بداية. أولا، بدت تلك الأهداف كأنها تمثل نوعا من قائمة جرد للتنمية. فقد حدد بعضها غايات وطنية مثل تقليل نسبة الفقر الشديد إلى النصف، ونشر التعليم الابتدائي الشامل، وتقليل وفيات الرضع والأمهات، وعكس مسار انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) والأمراض الوبائية، وتحديد أهداف اقتصادية. والبعض الآخر حدد غايات تشمل الجميع مثل، تعزيز المساواة بين الجنسين، وإدامة البيئة، وتطوير الشراكة الدولية.

وبالنظر إلى تلك الأهداف على هذا النحو، كان شعبنا يميل في البداية إلى اعتبارها أهدافا تخص أساسا البلدان الأخرى من العالم بعيدا عن شواطئنا. بل إن شعبنا كان يراوده الشعور بأنه قد بلغ فعلا معظم الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المحددة. وبالتالي، فإن إحساسه الغريزي بأن أهداف الألفية تخص إلى حد بعيد البلدان الأخرى ربما يكون مفهوما جدا.

كان ذلك قبل خمس سنوات. ومنذ ذلك الحين، حدثت تغيرات عميقة. وقد أدت إلى تفهم أعمق بين أبناء شعبنا. لقد جاء هذا التطور نتيجة أحداث حقيقية. فالعالم الخارجي فرض نفسه على منطقتنا بأسلوب مدهش. وشهدت شعوبنا هجمات إرهابية وكوارث طبيعية وتغيرا مناخيا وفيروسات جديدة غريبة وتكنولوجيات جديدة محيرة في أحيان كثيرة، وتغيرا اقتصاديا سريعا ومحيرا بنفس القدر في بعض الأحيان.

وهذا كله بيَّن لنا أن التعبير الشائع ''العالم البعيد عن شواطئنا'' لم يعد في الواقع السائد اليوم يعني شيئا. صحيح أنه توجد بلدان أخرى في ما وراء شواطئنا، ولكن لا يوجد في الحقيقة سوى عالم واحد نتشاطره جميعا.

وما تمخض عنه ذلك من إدراك جديد يمكن التعبير عنه بكلمات بسيطة: سينطوي المستقبل على زيادة لا تتوقف في الاتصالات مع بقية العالم؛ وسنتأثر أكثر فأكثر بما يحدث خارج حدودنا؛ وسنعتمد أكثر فأكثر على ذلك العالم الخارجي. وذلك يعني شيئا واحدا: السلام والازدهار والثقة في المستقبل أمور لا تعتمد علينا فحسب، بل على نجاح جميع الأمم. إذاً كلنا شركاء، مهما كانت خلفياتنا وثقافاتنا وإيماننا وتاريخنا.

وبعبارة أخرى، بدأت شعوبنا تدرك أنه لا يمكن تحقيق الثقة بمستقبل مجتمع محلي واحد إلا إذا شعرت كل المجتمعات بثقة مماثلة. وبالنسبة إلينا، كان هذا الفهم أهم نتيجة لإقرار أهداف الألفية. لقد أدركنا أن الأمن الدائم لا يمكن إشاعته ما لم يبلغ تلك الأهداف كل واحد منا. وكل فشل في بلوغ أي هدف سيكون سببا جذريا لانعدام الأمن.

إن ذلك يعطي الأهداف الألفية بعدا إضافيا. وهو يكشف أن الأهداف ليست حاسمة الأهمية فحسب لكل أمة وشعبها على حدة، بل أنها أيضا محور التصدي للتحديات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية العميقة التي يجب علينا جميعا أن نواجهها. وتحقيق الأهداف سيساعدنا في أن نجعل مفهوم القرن العشرين لتصنيف البلدان إلى عالم أول وثاني وثالث شيئا عفا عليه الزمن. وسيساعد في تطوير عالم القرن الحادي والعشرين الوحيد الذي نتقاسم فيه جميعا

المسؤوليات ونتشاطر الآمال. وبهذه الطريقة، يرى شعبنا أن تنفيذ أهداف الألفية يمثل مهمة تاريخية للأمم المتحدة، وسنواصل العمل مع زملائنا الأعضاء لبذل كل ما في وسعنا لكفالة أن نبلغ جميعا الأهداف التي قبلناها.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه صاحب الجلالة الملك مسواتي الثالث، رئيس دولة مملكة سوازيلند.

الملك مسواتي الثالث (تكلم بالانكليزية): أحمل إليكم تحيات بلدي في هذه المناسبة الميمونة، مناسبة الذكرى السنوية الستين لإنشاء الأمم المتحدة. ونعرب أيضا عن مؤاساتنا لشعب الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المأساة التي خلفها إعصار كاترينا.

يسرني أن القي خطابا في اجتماع عام رفيع المستوى للجمعية العامة مرة أخرى، بعد أن فعلت ذلك في وقت ليس ببعيد، عندما اجتمع هنا رؤساء الدول أو الحكومات لاعتماد إعلان الألفية التاريخي في عام ٢٠٠٠. إن الأهداف الإنمائية للألفية، التي اعتمدت كخريطة طريق من أجل تحقيق تلك الرؤيا، فرضت على المجتمع الدولي أن يلتزم بالعمل الجماعي لتحسين مستوى معيشة شعوبنا في عالم أكثر أمانا وأمنا.

إنه لأمر حسن أن نجتمع اليوم لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، ولنؤكد مرة أخرى بصورة جماعية التزامنا تجاه الملايين من الناس الذين يستحقون مستوى معيشيا لائقا أفضل في هذه الألفية. ونجاح ذلك العمل يتطلب الإرادة السياسية والالتزام الصارم من العالم النامي وشركائنا الإنمائيين على حد سواء.

ويسرني أن أبلغ بأننا في مملكة سوازيلند عدنا إلى ديارنا بعد مؤتمر قمة الألفية وبدأنا العمل فورا بشأن إعلان الأمم المتحدة للألفية عن طريق تحديد أولوياتنا لمكافحة الفقر من خلال خلق فرص العمل في التصنيع والبناء والسياحة والزراعة التجارية وغيرها من المجالات.

في السنوات الخمس الماضية، حققنا بعض النتائج الجيدة في نضالنا من أجل تخفيض حدة الفقر. واحتل خلق فرص العمل وتوليد الثروات دائما مركز الصدارة في خططنا واستراتيجياتنا.

وقبل حضور هذا الاجتماع، أجرينا استعراضا لبرنامجنا الإنمائي للألفية، بيّن لنا بوضوح أنه لا يزال أمامنا الكثير من الخطوات التي ينبغي اتخاذها للتغلب على تحديات تخفيض الفقر والتنمية البشرية. وما برحت مكاسبنا تتآكل بسبب تحديات منيعة، بما في ذلك الكوارث الطبيعية من قبيل الجفاف والفيضانات ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وتقليص المعاملة التفضيلية الممنوحة لبضائعنا في الأسواق. وتمثلت النتيجة الرئيسية لكل هذه العناصر في زيادة البطالة التي ما زالت تشكّل تهديدا خطيرا لتقدمنا الاقتصادي.

لذلك شرعنا في نهج اقتصادي جديد يؤكد على أننا بينما نواصل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والترحيب به، يجب علينا في الوقت نفسه أن نقيم مجتمع الأعمال النشط الخاص بنا الذي سيتصدر النمو الاقتصادي المستدام. وتحقيقا لتلك الغاية، قمنا بصياغة وتنفيذ سياسة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، تشدد على بناء القدرات من خلال تدريب وتمويل رواد المشاريع في بلدنا.

ووفقا لذلك النهج الاقتصادي الجديد عقدنا مؤخرا مؤتمر قمة وطنيا لخلق فرص العمل جمعنا فيه أكثر من ١,٦ بليون ليلانينيات، التي ينبغي أن تمكّننا من إعطاء دفعة لاقتصادنا. وتهدف مبادرة مشاركة القطاع العام – القطاع الخاص إلى خلق أكثر من ٥٠ ٠٠٠ فرصة عمل جديدة.

وبعد أن اضطلعنا بدورنا في تعبئة الموارد المحلية، بوصفنا بلدا ذا اقتصاد نام، من المناسب أن نطلب إلى شركائنا الدوليين في التنمية أن يتقابلوا معنا في منتصف الطريق بتقديم المنح وغيرها من أشكال الدعم الإنمائي الرسمي. ومن غير المنصف أن نُهمل حالتنا لمجرد أننا قد صُنّفنا في فئة أعلى. وينبغي الإقرار بأن بلدي قد وصل إلى ما وصل إليه الآن بفضل جهودنا المستمرة، وينبغي أيضا تقدير ذلك. إننا نستحق أن نحصل على الدعم اللازم حتى نواصل المضي قدما. ويحدونا الأمل أيضا أن تواصل المؤسسات المالية الدولية دعمنا بتقديم المزيد من القروض التساهلية لتمكيننا من بلوغ الغاية بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

يتمثّل المفتاح الرئيسي لنجاحنا في إتاحة الوصول إلى الأسواق الخارجية لنا، وعلى وجه التحديد الأسواق التي نحصل فيها على معاملة تفضيلية، والتي تعتبر حيوية لنمو اقتصادنا. إن شركاءنا في التنمية، باستمرار منحنا المعاملة التفضيلية في الأسواق، سيمكّنوننا من بلوغ مستوى قد يسمح لنا في يوم من الأيام بالمنافسة على قدم المساواة. وبوصفنا بلدا ذا اقتصاد زراعي، فإننا قد صممنا على مواصلة تنويع منتجاتنا، وقمنا بالتخطيط لذلك، مع زيادة التأكيد على القيمة المضافة عن طريق معالجة المواد ومراقبة الجودة.

وفي مجال آخر، يسعدني أن أبلغكم بأنه، في السعي إلى جو من الحرية أفسح، قامت الدولة السوازيلاندية بصياغة دستور جديد يجسّد مبادئ حقوق الإنسان الأساسية. وجاء ذلك الدستور نتيجة مشاورات مكثّفة على المستوى الجماهيري. إننا لا ندّعي أننا جئنا بوثيقة تتسم بالكمال. ولكننا، مثل جميع دول العالم، سنواصل تحسين دستورنا عن طريق إدخال التعديلات عليه حسب الحاجة. وأود أن أشكر جميع الذين ساعدونا خلال عملية الصياغة، لا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والكومنولث.

اسمحوا لي الآن أن أعلّق بإيجاز على العمل العظيم الذي بدأناه لإصلاح الأمم المتحدة من أجل جعلها أقوى وأكثر تمثيلا وفعالية، وذلك في ولايتها النبيلة في إدارة الشؤون العالمية.

تعلمون أن الاتحاد الأفريقي اتخذ موقفا مشتركا بشأن هذه المسألة بعد إجراء مناقشة طويلة حول تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير التابع للأمين العام (A/59/565). ويبيّن موقفنا أن:

> ”هدف أفريقيا هو أن تُمثّل تمثيلا كاملا في جميع أجهزة صنع القرار التابعة للأمم المتحدة، ولا سيما في مجلس الأمن، وهو الجهاز الرئيسي لصنع القرار التابع للأمم المتحدة بالنسبة للمسائل المتصلة بالسلم والأمن الدوليين“. (وثيقة الاتحاد الأفريقي (Ext/EX.CL/2(VII)

ومن أجل أن يكون تمثيلنا فعالا، يجب أن يُسمح لأفريقيا بالاضطلاع بدورها في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة على السواء.

إننا نعتقد أن جعل منظومة الأمم المتحدة أكثر فعالية ينبغي أن يمكنها من تقليل التوترات والصراعات داخل الدول وفيما بينها، ليتسنى للسلام، بوصفه شرطا لتحقيق التنمية والنمو الاقتصادي، أن يسود. ونشاطر الأمين العام رغبته في أن يتخذ اجتماع القمة هذا قرارا حول هذه المسألة، حيث أن التقاعس سيواصل إعاقة تنفيذ جدول أعمال التنمية، مما يطيل من معاناة الكثير من الشعوب المنكوبة بالفقر.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان من فخامة السيد آزالي أسوماني، رئيس اتحاد جزر القمر.

الرئيس أسوماني (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن وفد اتحاد جزر القمر، اسمحوا لي، في البداية، أن أعرب مرة

أخرى لشعب الولايات المتحدة الأمريكية بأسره عن تعاطف ودعم حكومة جزر القمر وشعبها في أعقاب الضربة الرهيبة التي سببها مرور إعصار كاترينا، والتي هزت بعنف هذا البلد وتسببت في فقدان الآلاف من الأرواح البشرية وفي إلحاق دمار مادي لم يسبق له مثيل بذلك البلد.

بعد ذلك، أود أن أهنئ الرئيسين المشاركين على حكمتهما وصفاء تفكيرهما في قيادة أعمال هذه الدورة، التي تعتبر لحظة ذات أهمية أساسية لمستقبل العالم والبشرية.

يرحب بلدي بقرار الجمعية العامة بعقد اجتماع القمة هذا بموجب قرارها ٢٩١/٥٨ المؤرخ ٦ أيار/مايو ٢٠٠٤، وأود أن أهنئ الرئيس الذي انقضت ولايته، السيد جين بينغ، على العمل الفعال المنجز.

قبل خمس سنوات أعلن أكبر زعماء البلدان الأعضاء في مجتمع الأمم التزامهم القوي بتعبئة جهودهم لشن حرب – منظمة وبلا هوادة – ضد الفقر وكل الآفات المترتبة عليه، التي تشكّل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين وتمثل عقبة كأداء أمام عملية التنمية في بلداننا.

وسيمكننا اجتماع القمة هذا من تقييم التقدم المحرز بشكل كامل، وكذلك من تصحيح أخطائنا وتعديل أساليبنا وتوجيه أهدافنا بشكل أفضل، لا سيما لإعادة التأكيد على التزامنا المشترك بالأهداف الإنمائية للألفية حتى عام ٢٠١٥.

يرحب بلدي بكل الأعمال المضطلع بها في التحضير لهذه الدورة الهامة التي تمثل معلما على الطريق، ويشيد عن جدارة بالأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، على تقريره المعنون ”في جو من الحرية أفسح“ (A/59/2005)، حيث يؤكد عن حق ضرورة الترويج لعالم تُصان فيه الكرامة ويخلو من الخوف والعوز.

ومما يثلج صدر اتحاد جزر القمر الاقتراحات التي قُدمت في مشروع البيان الختامي لاجتماع القمة (A/60/L.1).

وبالتالي، فإننا نؤيد الإعلان لأن مضمونه يمكنه فعلا أن يولد الزخم الدولي اللازم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويؤيد بلدي أيضا مشروع الاتفاقية الشاملة ضد الإرهاب، ويدعم بقوة المقترحات المقدمة بشأن إنشاء آلية لبناء السلام تهدف إلى مساعدة البلدان الخارجة من أزمات. وبالمثل، نؤيد المقترح بإنشاء صندوق لدعم الديمقراطية في العالم.

ونشجع الجهود المتخذة في العالم بأسره لتشجيع السلام والاستقرار. ونؤيد بالتحديد المبادرات التي اتخذت مؤخرا في الشرق الأوسط. إن إقامة دولة فلسطينية تملك مقومات البقاء هي الوسيلة الوحيدة لخلق الظروف الضرورية للتعايش في وئام بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي.

إننا نؤمن بأن المجتمع الدولي، في ضوء المستوى الحالي للتنمية في العالم، يملك الوسائل لتشجيع تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وما زلنا على اقتناع بأنه في ضوء هذا المستوى للتنمية، وبالالتزام المتسق من جانب البلدان المتقدمة النمو، من الممكن تحقيق انتصارات كبيرة في مجال تحسين الصحة النفاسية، ومكافحة الجوع والفقر والإرهاب وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا والأمراض الأخرى؛ وتشجيع الحفاظ على البيئة المستدامة، وفيما يخص شواغلنا المشتركة إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

لذلك، فإن اتحاد جزر القمر يغتنم هذه الفرصة للإشادة ببلدان مجموعة الثماني التي أظهرت تضامنها مع بلدان نامية معينة بإعفائها الكامل من الدين ولاستعدادها

الذي عبرت عنه لكي يشمل هذا التدبير الكريم والمرحب به بلدانا نامية أخرى.

ويرحب بلدي أيضا بالإرادة التي تم التعبير عنها في مؤتمر القمة الأخير لمجموعة الـ ٧٧ والصين، المنعقد في الدوحة، قطر، بشأن إقامة صندوق للتنمية العالمية. ونحيي كذلك استعداد قطر للتبرع بمبلغ ٢٠ مليون دولار لذلك الصندوق.

ويؤيد بلدي جهود جاك شيراك، رئيس الجمهورية الفرنسية، ويدعم مقترحه بفرض ضريبة على تذاكر السفر الجوي لتمويل جهود مكافحة الأوبئة.

أخيرا، يعرب بلدي عن التقدير العميق للمقترحات التي قدمها رئيس جمهورية الصين الشعبية، السيد هو جنتاو، التي تميزت بالفعالية وعبرت عن الالتزام بتعزيز السلام والأمن والتنمية.

إن جزر القمر تعمل على نحو حثيث على تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بالرغم من النقص الشديد في الموارد. وفي هذا السياق، فقد فرغنا من تونا، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من إعداد تقريرنا الثاني لعام ٢٠٠٥، حول الأهداف الإنمائية للألفية، وهو متابعة لتقريرنا في عام ٢٠٠٣. ويتضمن التقرير الأخير كشف حساب للحالة والتوقعات في المستقبل حتى العام ٢٠١٥.

ولهذه الغاية، بذلت حكومتنا جهودا كبيرة لتأمين تمويل مجموعة من المشاريع الرئيسية في إطار إنشاء الهياكل الأساسية للتنمية. وقد ارتفع معدل حصة ميزانية الدولة المخصصة للاستثمار الأساسي من ١٠ إلى ٣٠ في المائة خلال الأعوام الخمسة الماضية. ولكن الفترة ذاتها شهدت انخفاضا في المساعدة الإنمائية الرسمية بمعدل الثلثين.

وبالمثل، تم اتخاذ الإجراءات في إطار خطة وطنية لتشجيع تعليم البنات، ولتشغيل الهياكل التي تهدف إلى تشجيع تمكين المرأة، ونشر الوعي فيما يتعلق بتنفيذ مدونة العائلة التي سنتها الجمعية الوطنية من فورها.

وعقب الانتهاء من إنشاء المؤسسات الجديدة في البلد في نيسان/أبريل ٢٠٠٤، قررت سلطاتنا جعل التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلدنا أولوية الدولة من أجل البناء على المكاسب التي حققتها المصالحة الوطنية، وجعل العملية الديمقراطية الجارية غير قابلة للإلغاء في إطار تعزيز سيادة القانون، والحكم الرشيد، وحقوق الإنسان، وأخيرا، للنهوض برفاهية شعبنا.

وفي ذلك السياق، تعتزم السلطات حشد جميع الموارد اللازمة لتأمين نجاح الانتخابات، التي ستعقد في ٢٠٠٦، كجزء من العملية الديمقراطية التي ستكون بالنسبة لبلدنا، وبالنسبة للعالم الذي يراقبنا، معيارا لقدرتنا على تحقيق الديمقراطية، وسيادة القانون والحكم الرشيد.

وبالتالي، فإن حكومة اتحاد جزر القمر – بدعم جميع الشركاء، لا سيما الاتحاد الأفريقي وجمهورية جنوب أفريقيا وموريشيوس – عازمة على حشد الجهود اللازمة لكفالة نجاح مؤتمر المانحين لاتحاد جزر القمر، الذي يعقد وفقا لمختلف الاتفاقات الموقعة كجزء من عملية المصالحة الوطنية.

واسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة كي أدعو بصفة رسمية ممثلين مرموقين للبلدان التي تشارك في هذه القمة بأن تشارك في مؤتمر المانحين لاتحاد جزر القمر الذي سيعقد برعاية الاتحاد الأفريقي، في ٨ كانون الأول/ديسمبر القادم، في موريشيوس. وأود أن أتوجه بالشكر لرئيس الوزراء ولحكومة موريشيوس لموافقتهم على استضافة ذلك المؤتمر.

واسمحوا لي أن أقدم إلى المجتمع الدولي بأسره، باسم بلدي، تحية مستحقة على الدعم الثابت الذي قدمه لبلدي برعاية الاتحاد الأفريقي في إطار حل الأزمة في جزر القمر، وأن أثني على التزامه الذي لا يضعف بتقديم الدعم خلال عمليتنا الإنمائية.

وأكرر امتناننا العميق لجمهورية جنوب أفريقيا، بوصفها البلد المنسق لجزر القمر في إطار المصالحة الوطنية، على الدعم الثابت الذي قدمته لبلدي. واسمحوا لي أن أشكر على وجه الخصوص الرئيس ثابو امبيكي، رئيس جنوب أفريقيا، والسيد نافنشاندرا رامغولام، رئيس وزراء موريشيوس، على المساعدة التي قدماها لبلدي ولاستعدادهما ليكونا رئيسي مؤتمر المانحين لجزر القمر.

أتمنى لعملنا أن يتكلل بالنجاح، وأؤمن بأن جهودنا ستؤدي إلى نتيجة بناءة لنا جميعا، لشعوبنا، وللأجيال القادمة.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب فخامة السيد هوغو شافيز فرياس، رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية.

الرئيس شافيز فرياس (تكلم بالإسبانية): الهدف الأصلي لهذا الاجتماع جرى تحريفه بصورة تامة. إن الموضوع المركزي للمناقشة الذي فرض علينا هو ما يسمى بعملية الإصلاح، الأمر الذي قلل من أهمية الموضوع الأكثر إلحاحا – الذي تدعو إليه الشعوب بإلحاح – وهو اعتماد التدابير اللازمة للتعامل مع المشاكل الحقيقية التي تعيق جهود بلداننا من أجل التنمية والحياة الأفضل.

تظل الحقيقة المؤلمة، بعد مرور خمس سنوات منذ مؤتمر الألفية، أن الغالبية الساحقة للأهداف التي حددت، بالرغم من تواضعها، لن يتم تحقيقها. وكنا نأمل أن نخفض بمعدل النصف عدد الذين يعانون من الجوع – ٨٤٢ مليون – بحلول عام ٢٠١٥. ووفقا لوتيرة التقدم الحالية فإن هذا الهدف لن يتحقق إلا بحلول عام ٢٢١٥. ولا أدري من منا سيكون هنا للاحتفال بتلك المناسبة. هذا في حال تمكن الجنس البشري من البقاء فعلا إزاء التدمير الذي يهدد بيئتنا.

لقد أعلنا طموحاتنا في تحقيق التعليم الابتدائي الشامل بحلول عام ٢٠١٥. ولكن وفقا لوتيرة التقدم الحالية لن يتحقق هذا الهدف إلا بحلول عام ٢١٠٠. ومرة أخرى، دعونا نستعد للاحتفال بذلك.

ويقودنا هذا بالضرورة إلى نتيجة مُرة: أن الأمم المتحدة فاقت في نموها النموذج الذي صمم لها. إنها ليست مجرد مسألة إصلاح بسيط. إن القرن الحادي والعشرين يقتضي تغييرات عميقة لن تكون ممكنه في الواقع إلا بإعادة صياغة المنظمة.

هذه هي حقيقة الحالة. ونعتقد بأن التغييرات التي تشير إليها فنزويلا تتعلق بمرحلتين: المرحلة المباشرة، ومرحلة الأحلام والطوباوية.

المرحلة الأولى تتسم باتفاقات مكبلة بموروثات النظام القديم. ونحن لا نخجل من هذا، ولدينا اقتراحات محددة قصيرة الأجل في إطار هذا النموذج. غير أن حلم السلام العالمي، حلمنا ''نحن الشعوب'' بأن نصبح متحررين من عار الجوع والمرض والأمية والفاقة، لا يحتاج إلى جذور فحسب بل يحتاج أيضا إلى أجنحة يحلق بها.

ونعرف أن هناك عولمة ليبرالية جديدة مرعية جارية على قدم وساق؛ ولكن هناك أيضا حقيقة وجود عالم مترابط. وعلينا أن ننظر إلى هذا لا على أنه مشكلة، بل على أنه تحد. وبناء على الواقع الوطني لكل منا، يمكننا أن نتبادل المعرفة، وأن يكمل كل منا الآخر، وأن نحقق التكامل لأسواقنا. ولكن علينا أن ندرك في الوقت ذاته أنه ما زالت هناك مشاكل ليست لها حلول وطنية: فلا السحابة المشعة ولا الأسعار العالمية ولا الوباء، ولا الاحترار العالمي ولا ثقب طبقة الأوزون تدخل في عداد المشاكل الوطنية.

وإذ نتحرك صوب نموذج جديد للأمم المتحدة، نموذج يتمسك بقوة بمفهوم ''نحن الشعوب''، لدينا أربعة اقتراحات عاجلة وأساسية للإصلاح نعرضها على الجمعية العامة. الأول هو توسيع عضوية مجلس الأمن، سواء في الفئة

الدائمة أو الفئة غير الدائمة، بما يسمح بانضمام بلدان جديدة، متقدمة النمو ونامية، بصفتها أعضاء دائمين جدد.

الاقتراح الثاني هو تحسين أساليب العمل – وهو ما تشتد الحاجة إليه – على نحو يتيح زيادة الشفافية لا نقصانها؛ وزيادة الاحترام لا تلاشيه؛ وزيادة طابع الشمولية.

الاقتراح الثالث هو الإلغاء الفوري لحق النقض في قرارات مجلس الأمن، وهو ما ظلت ترده فنزويلا منذ ستة أشهر. فهذا الأثر الباقي من حكم النخبة الذي ورثناه من الماضي، لا يتسق مع مجرد فكرة المساواة والديمقراطية.

وأخيرا، لا بد من تعزيز دور الأمين العام. وينبغي النهوض بوظائفه السياسية في إطار الدبلوماسية الوقائية.

إن خطورة المشاكل تستدعي إجراء تغيير عميق الجذور. والإصلاحات في حد ذاتها لن تكون كافية لاستعادة كلمة ''نحن'' التي تتوق إليها شعوب العالم. وفيما يتجاوز الإصلاح، فإننا في فنزويلا نطالب بإعادة تشكيل الأمم المتحدة. ونحن في فنزويلا نعرف تماما من كلمات ابن كاراكاس، سيمون رودريغيز، المعروف أيضا بصمويل روبنسون، أننا ''إما نبتكر وإما نستمر في الخطأ''.

وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، حضرنا اجتماعا للمنتدى الاجتماعي العالم في بورتوريكو. وهناك، دعت شخصيات مختلفة الأمم المتحدة إلى ترك مقرها في الولايات المتحدة، إذا ظل ذلك البلد متماديا في انتهاك القانون الدولي. وها قد علمنا اليوم أنه لم تكن هناك إطلاقا أية أسلحة للدمار الشامل في العراق. وكان الشعب الأمريكي صارما على الدوام في طلب معرفة الحقيقة من قادته، وكذلك كانت شعوب العالم. لم تكن هناك أسلحة دمار شامل على الإطلاق. ورغم هذا ومع تخطي الأمم المتحدة، قصفت العراق بالقنابل واحتلت ولا تزال محتلة. وهذا ما يدعونا إلى أن نقترح على هذه الجمعية أن تغادر الأمم المتحدة البلد الذي لا يحترم القرارات ذاتها الصادرة عن هذه الجمعية. واقترح البعض مدينة القدس كبديل، بعد تحويلها إلى مدينة دولية. وذلك الاقتراح يتميز بأنه يعرض نوعا من الاستجابة للصراع الذي يعيشه الفلسطينيون، ولكن الفكرة ذاتها ربما تكون أوعر وأصعب من كونها قابلة للتنفيذ.

وفي هذا الصدد، لدينا اقتراح آخر، على النحو المكرس في الرسالة الواردة من جامايكا، كتبه سيمون بوليفار محرر الجنوب العظيم، في عام ١٨١٥، أي قبل ١٩٠ عاما. اقترح بوليفار إنشاء مدينة دولية تكون عاصمة للكيان الموحد الذي كان يطرح فكرته. لقد كان حالما، وأحلامه أصبحت واقعنا الحالي. ونرى أن الوقت قد حان للتفكير في إنشاء مدينة دولية لا تخضع لسيادة أية دولة، وتملك القوة المعنوية لتمثيل أمم العالم. ولكن تلك المدينة الدولية سيكون عليها أن تقيم التوازن بعد خمسة قرون من الخلل. والمقر الجديد للأمم المتحدة يجب أن يكون في الجنوب. فعلى حد قول شاعر أوروغواي، ماريو بنديتي، ''الجنوب موجود هو الآخر''.

وهذه المدينة، التي قد تكون موجودة فعلا، أو التي يمكن ابتكارها، يمكن أن تقع في ملتقى تقاطع عدة حدود، أو في إقليم يمثل رمزا للعالم. وقارتنا بوسعها أن تقدم الأرض لبناء العالم المتوازن الذي تكلم عنه بوليفار في عام ١٨٢٥.

إننا اليوم نواجه أزمة طاقة لم يسبق لها مثيل، فنحن نشهد تركيبة خطرة من زيادة لا يمكن وقفها في استهلاك الطاقة، وعجز عن زيادة المعروض من المواد الهيدروكربونية، وتوقع حدوث انخفاض في الاحتياطيات المؤكدة من الوقود الأحفوري. إن النفط في سبيله إلى النفاذ وبحلول عام ٢٠٢٠ سيصل الطلب اليومي على النفط إلى ١٢٠ مليون برميل. وهذا يعني، حتى بدون أخذ عامل النمو المقبل في الحسبان، أننا

في غضون فترة ٢٠ سنة سنستهلك من النفط ما استهلكته البشرية حتى يومنا هذا. وهذا سيعني، لا محالة، زيادة الغازات المنبعثة من ثاني أكسيد الكربون، والتي كما نعرف جميعا، تعمل على رفع درجة حرارة الأرض يوما بعد يوم.

وكان إعصار كاترينا مثالا حزينا ومؤلما للعواقب التي يجلبها الإنسان عندما يتجاهل هذه الحقائق. ذلك أن ارتفاع درجة حرارة المحيطات هو السبب الرئيسي للزيادة المدمرة في قوة الأعاصير التي شهدناها في السنوات الأخيرة. ومرة أخرى، نود أن نعرب عن مواساتنا وتعازينا لشعب الولايات المتحدة، الذي هو أيضا شعب شقيق ضمن شعوب أمريكا والعالم أجمع.

ومن غير الجائز، لا عمليا ولا أخلاقيا، التضحية بالجنس البشري بأن يعمد طرف في جنون إلى الاحتجاج بنموذج اجتماعي اقتصادي بلغت قدرته التدميرية حد المأساة. ومن قبيل الانتحار الإصرار على نشر ذلك النموذج وفرضه كعلاج ناجع لشرور كان هو في الواقع السبب الرئيسي في وجودها.

ومنذ فترة وجيزة، حضر رئيس الولايات المتحدة اجتماعا لمنظمة الدول الأمريكية، واقترح على أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي زيادة في التدابير التجارية وفتح أسواق. أي أنه، بعبارة أخرى، اقترح علينا ليبرالية جديدة، في حين أن ذلك، على وجه التحديد، هو السبب الأساسي في الشرور والمآسي الكبيرة التي تشهدها شعوبنا. إن الرأسمالية الليبرالية الجديدة، أو توافق آراء واشنطن، هي التي زادت من الفقر المدقع وعدم المساواة، وتسببت في المأساة اللاانهائية التي تعيشها شعوب هذه القارة.

واليوم، أكثر من أي وقت مضى، نحتاج إلى نظام دولي جديد. ولنتذكر أن الجمعية العامة، في دورتها الاستثنائية السادسة – المعقودة في ١٩٧٤ – وأنا متأكد من أن بعض الحاضرين في هذه القاعة لم يكونوا حتى قد ولدوا بعد، أو كانوا مجرد صبية صغار يخطون أولى خطواتهم — أي قبل ٣١ سنة، اعتمدت إعلانا وبرنامج عمل بشأن إنشاء نظام اقتصادي دولي جديد (القرار ٣٢٠١ (دإ-٦)، والقرار ٣٢٠٢ (دإ-٦)). وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت الجمعية، في ١٤ كانون الأول/ديسمبر من نفس العام، ١٩٧٤، ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية (القرار ٣٢٨١ (د-٢٩))، الذي عرّف النظام الاقتصادي الدولي الجديد، والذي تم اعتماده بأغلبية ساحقة — ١٢٠ صوتا مؤيدا، مقابل ٦ أصوات، مع امتناع ١٠ أعضاء عن التصويت.

وذاك هو الوقت الذي كنا نصوت فيه في الأمم المتحدة، أما الآن فلا يوجد تصويت: نحن الآن نعتمد وثائق مثل هذه الوثيقة الختامية التي أشجبها باسم فنزويلا بصفتها غير قانونية. ولاغية وباطلة. وقد أقرت انتهاكا لقواعد الأمم المتحدة. وهذه الوثيقة ليست وثيقة سليمة. وسيتعين علينا أن نناقشها. وستعمد حكومة فنزويلا إلى التعريف بهذه الوثيقة في العالم كله. ولكننا لا يمكن أن نقبل بدكتاتورية مكشوفة وصفيقة في الأمم المتحدة. وكل هذه الأمور لا بد من مناقشتها؛ ولهذا أناشد، بكل احترام، زملائي رؤساء الدول أو الحكومات الحاضرين هنا.

لقد التقيت منذ قليل بالسيد نستور كيرشنر، رئيس الأرجنتين، وسحبت الوثيقة. ولم يتم تسليم هذه الوثيقة إلى مندوبنا إلا قبل خمس دقائق، بالانكليزية. وجرت الموافقة عليها بمطرقة دكتاتور. وأنا أشجبها أمام العالم أجمع؛ إنها وثيقة غير شرعية، باطلة ولاغية. وإن كنا سنقبلها، فهذا يعني أننا تائهون. دعونا نطفئ الأنوار ونغلق الأبواب والنوافذ. إن قبول الدكتاتورية هو آخر شيء ينبغي لنا فعله هنا، في هذه القاعة.

وكما كنت أقول، يلزمنا الآن أكثر من أي وقت مضى، أن نشرع من جديد في تناول ما كنا تركناه بدون إنجاز، بما في ذلك الاقتراح الذي اعتمدته هذه الجمعية عام

١٩٧٤، الخاص بنظام اقتصادي دولي جديد. إن المادة ٢ من ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول (القرار ٣٢٨١ د-٢٩)) تؤكد حقوق الدول في تأميم كل ملكية وكل موارد طبيعية تكون في أيدي مستثمرين أجانب، كما تقترح إنشاء كارتيلات لمنتجي المواد الأولية. وفي القرار ٣٢٠١ (دإ-٦)، المتخذ في أيار/مايو ١٩٧٤، أعربت الجمعية عن تصميمها ''على العمل، على وجه الاستعجال، من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، مبني على أساس الإنصاف وتساوي جميع الدول في السيادة وعلى ترابطها واشتراك مصالحها وتعاونها، بصرف النظر عن نظمها الاقتصادية والاجتماعية''. ومن شأنه ''تصحيح الفروق ومعالجة المظالم القائمة ورأب الشقة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وكفالة الإنماء الاقتصادي والاجتماعي المطرد التسارع والسلم والعدل للأجيال الحاضرة والمقبلة''. وقد كان هدف النظام الاقتصادي الدولي الجديد تغيير النظام الاقتصادي القديم، الذي أقيم في بريتون وودز.

أظن أن رئيس الولايات المتحدة تكلم هنا مدة ٢٠ دقيقة أمس، حسبما قيل لي. ولذا أطلب من الجمعية التساهل بحيث يمكنني إنهاء بياني.

إن هدف النظام الاقتصادي الدولي الجديد كان تغيير النظام الاقتصادي الذي أقيم في بريتون وودز عام ١٩٤٤، وكان مقررا له أن يبقى ساريا حتى عام ١٩٧١ وانهيار النظام النقدي الدولي. إنها نوايا حسنة وحسب، ولكن من غير إرادة للمتابعة. غير أننا نرى أنه لا يزال السبيل الذي ينبغي سلوكه. واليوم، ينادي الشعب، وهو في هذه الحالة شعب فنزويلا، مطالبا بنظام اقتصادي دولي جديد. كلنا بحاجة أيضا إلى نظام سياسي عالمي جديد. لا يمكننا أن نسمح لحفنة من البلدان بأن تحاول إعادة تفسير مبادئ القانون الدولي وتفلت من العقاب، وذلك للأخذ بنظرية من قبيل الحرب الوقائية – حسبنا أنهم يهددونا بحرب وقائية – والمسؤولية المزعومة عن الحماية. لا بد لنا من التساؤل من عساه يحمينا وكيف تراهم سيحموننا؟

أظن أن أحد الشعوب المحتاجة إلى حماية هو شعب الولايات المتحدة، كما ثبت ببينة مؤلمة أثناء مأساة الإعصار كاترينا. ليس من حكومة تحميه من الكوارث الطبيعية المتوقعة، إن كنا نتكلم عن حماية بعضنا لبعض. إنها مفاهيم شديدة الخطر، تشتم منها رائحة الإمبريالية والنزعة إلى التدخل، تحاول تشريع عدم احترام سيادة البلدان. ينبغي أن تكون مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة الركن الأساسي للعلاقات الدولية في عالمنا اليوم، وأساس النظام العالمي الجديد الذي نقترحه.

اسمحوا لي مرة ثانية، مع انتقالي إلى خاتمة كلمتي، بأن استشهد بسيمون بوليفار، محرر بلدنا. عندما يتكلم عن توحيد العالم والبرلمان العالمي أو عن مجلس برلمانيين، ينبغي أن ننظر إلى كثير من مقترحاته، كاقتراحات بوليفارية

ومثلما قال بوليفار في جامايكا عام ١٨١٥، أود أن أقرأ جملة من رسالته إلى جامايكا: ''كم كان من الجميل لو أمكن أن يكون برزخ بنما لنا ما كانه برزخ كورنتوس لليونان! إن شاء الله سيسعدنا الحظ في يوم من الأيام بعقدنا هناك جمعية سامية من ممثلي الجمهوريات والممالك والإمبراطوريات لمناقشة المصالح السامية للسلم والحرب مع أمم أنحاء العالم الثلاث الأخرى. قد يجري هذا النوع من التنظيم في فترة أسعد من فترات انبعاثنا الثاني''.

وبطبيعة الحال، أهيب بالأعضاء أن يواجهوا الإرهاب الدولي مواجهة فعالة، ولكن على ألا يستخدموا ذلك ذريعة لإطلاق العنان للعدوان العسكري غير المبرر، الذي ينتهك القانون الدولي والذي توج كعقيدة منذ ١١ أيلول/سبتمبر. ولن يقضي على الإرهاب هذه الآفة الرهيبة، إلا تعاون وثيق، فعلي ووضع حد للكيل بمكيالين، وهو ما تمارسه عدة بلدان في الشمال.

كان في مقدور الثورة البوليفارية وشعب فنزويلا أن يحرزا، في سبعة أعوام وحسب، تقدما اجتماعيا واقتصاديا هاما. فمن أصل مجموع يناهز ٢٥ مليون نسمة، تعلم ١ ٤٠٦ ٠٠٠ فنزويلي القراءة والكتابة في عام ونصف العام. وسيكون لنا، بعد بضعة أسابيع، أن نعلن أن بلدنا أصبح خاليا من الأمية. وقد استفاد ثلاثة ملايين فنزويلي، كانوا مهمشين في السابق بفعل الفقر، من التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي. ولأول مرة في تاريخنا، قدمت إلى ما يناهز ٧٠ في المائة من السكان، أي ١٧ مليون نسمة، الرعاية الصحية المجانية، بما يشمل الأدوية. وفي غضون سنوات قلائل، سيتمكن جميع الفنزويليين من الانتفاع مجانا برعاية طبية، متميزة. ونحن اليوم نقدم أكثر من ١ ٧٠٠ ٠٠٠ طن من الأغذية بأسعار زهيدة لـ ١٢ مليون نسمة، مما يمثل نصف سكان فنزويلا تقريبا. ويتلقى مليون منهم هذه الأغذية بلا ثمن، وذلك كتدبير انتقالي. وأدى هذا إلى مستوى عال من الأمن الغذائي لأكثر الناس حاجة إليه.

لقد وفرنا أكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ وظيفة، مما حد من البطالة بنسبة تسعة في المائة. وذلك كله وسط عدوان داخلي وخارجي – بما في ذلك انقلاب عسكري مدفوع الأجر من واشنطن، وانقلاب نفطي أيضا مدفوع الأجر من واشنطن – ورغم المؤامرات وافتراءات وسائط الإعلام والتهديد المتواصل من الإمبراطورية وحلفائها، بما يشمل التحريض على اغتيال رئيس دولة. والبلد الوحيد، الذي يمكن فيه أن يطلب المرء بحرية اغتيال رئيس دولة آخر هو الولايات المتحدة. وقد حدث هذا مؤخرا، عندما طالب علنا واعظ اسمه بات روبرتسون – وهو صديق حميم للبيت الأبيض – باغتيالي. وهو لا يزال حرا طليقا. وهذه جريمة دولية، وهذا إرهاب دولي. ولكن، سنكافح من أجل فنزويلا، ومن أجل وحدة أمريكا اللاتينية ومن أجل العالم. ونحن نعلن، في هذه القاعة، إيماننا اللامتناهي بالإنسان التواق إلى السلم والعدالة، لكيما يظل جنسه قيد البقاء.

لقد أقسم سيمون بوليفار، محررنا، ورائد ثورتنا، بأنه لن يعرف الراحة إلى أن يرى أمريكا وقد تحررت. فلا نرتاحنَّ جسديا أو روحيا إلى أن ننقذ البشرية.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): مشكلة الخطب الطويلة هي أن مساءنا سيكون طويلا للكثيرين منكم. لكني أفترض أن كثيرين منكم مستعدون لذلك. تستمع الجمعية الآن إلى كلمة صاحب الفخامة السيد تاباري فازكيز، رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية.

الرئيس فازكيز (تكلم بالاسبانية): نقول في بلدنا الصغير الجميل والحبيب، إن المرء إذا كان برجه برج الجدي فمن الصعب عليه أن يعرض أفكاره عقب إلقاء الرئيس شافيز فرياس خطابه، إذا ما استعرنا مجازا من ركن الأبراج، ولكنني سأبذل قصارى جهدي.

نيابة عن جمهورية أوروغواي الشرقية، أهنئكم، سيدي، لعقد هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى وأحيي الوفود المشاركة. كما أود أن أعرب عن امتناننا على التقرير المعنون ”في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع“. والذي يعد مرجعا أساسيا لهذا الاجتماع.

تؤكد جمهورية أوروغواي الشرقية من جديد على تقيدها بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة واحترامها غير المشروط لهما. وأنه لا يمكننا ضمان السلم والأمن الدوليين إلا على أساس هذا الاحترام ونبذ جميع الأعمال الأحادية أو الجماعية التي تنتهك القانون الدولي وروح التعددية العالمية.

تقول ديباجة ميثاق الأمم المتحدة ”نحن شعوب الأمم المتحدة“ آلينا على أنفسنا ”أن ندفع بالرقي الاجتماعي قدما، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح“. تلك الكلمات الحكيمة والمتبصرة توفر مفهوما واسعا وجوهريا لتصور الحرية، يشمل خير الفرد وتقدم

المجتمع. وبدون هذه المبادئ العريضة، تكون فكرة الحرية قد حددت بشكل غير مقبول ويكون السلم والأمن مرهونين لعدم توفر الضمانات الاجتماعية.

ولا توجد حرية في ظل الفقر. والفقر ليس مرفوضا أخلاقيا فحسب، وإنما مجرد وجوده يهدد الديمقراطية المحلية والسلم بالعالم. لذلك فان مكافحة الفقر الفردي والقومي والحكومي يجب أن تكون في أعلى سلم الأولويات الدولية والمحلية،وأن يعبر عنها من خلال أعمال ومبادرات محددة وعاجلة لان فقراء العالم لا يستطيعون أن يتحملوا ترف الانتظار.

إن حكومة أوروغواي، التي تولت الحكم في ١ آذار/مارس، تقوم بتطبيق خطة شاملة لمكافحة الفقر المحلي تدعو إلى اعتماد القرارات الدولية، بتعاون وباحترام، وبذل الجهود للقضاء على تلك الآفة العالمية، التي تعاقب الكثيرين وتعد وصمة على جبيننا جميعا.

والفقر، في أغلب الأحيان، يرتبط بالفساد وامتصاص أموال التنمية. لذلك يجب علينا أن نحارب أيضا الفساد بنفس العزيمة التي نحتاجها لمكافحة الإرهاب والفقر محليا ودوليا. على غرار ذلك، فان الاحترام العالمي لحقوق الإنسان أولوية أخرى كذلك لضمان حياة كريمة لكل فرد بشري ولجعل الحياة الإنسانية أكثر ازدهارا.

والإرهاب آفة أخرى. إنه عمل غير إنساني يجب أن ينبذ وهو يتنافى مع التسامح والسعي إلى العدالة من خلال الديمقراطية والحرية. ودونما تحامل على معالجة أسباب الإرهاب والظلم والتمييز ونكران حقوق الإنسان وخرق حقوق الشعوب وتجاهل الطبيعة الايجابية للتنوع الثقافي، فان مكافحة الإرهاب والمعاقبة عليه واجب وطني ودولي لا يمكن التنصل منه.

والتعاون الدولي، وتحسين الصكوك الحالية، وبصورة خاصة تطبيقها الكامل بحسن نية واحترام القانون الدولي والإنساني، كل ذلك يجب تعزيزه وتقويته. ولبلوغ هذه الغاية، تؤكد أوروغواي من جديد التزامها بمكافحة الإرهاب.

يجب أن يضع اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى هذا خطة للإصلاح الفعال لميثاق الأمم المتحدة الذي، اتساقا مع رغبات المجتمع الدولي، وحاجات عالم اليوم، يجب تحديثه. ولا أستطيع أن أشير إلى جميع جوانب هذا الإصلاح الجوهري، ولكني أود أن أركز على جانبين يكتسيان أهمية خاصة بالنسبة لأوروغواي.

أولا، نحن نوافق على أنه ينبغي زيادة عدد مقاعد مجلس الأمن. علاوة على ذلك، فإن أوروغواي ظلت تعترض دائما على وجود حق النقض. وبالرغم من أن الظروف الملائمة لإزالته غير متوفرة الآن، فإن بلدنا، اتساقا مع موقفه التاريخي، لا يستطيع دعم أي توسع في حق كان دائما يعتبره غير عادل ولذلك لا يستطيع أن يوافق على أن يتمتع أي عضو جديد في المجلس نتيجة لتوسيعه بحق النقض.

ثانيا، توافق أوروغواي على إنشاء مجلس لحقوق الإنسان بصفته جهازا رئيسيا في الأمم المتحدة يتكون من أعضاء يتم تعيينهم من قبل الجمعية العامة، ويستعاض به عن لجنة حقوق الإنسان الحالية. يجب أن يتمتع بسلطات تتناسب مع طبيعته الجديدة ويعمل بصفته مركز اتصال للنهوض بحقوق الإنسان الدولية وحمايتها.

إن حكومة ومواطني جمهورية أوروغواي الشرقية يلتزمون بدعم الأمم المتحدة وعملها للنهوض بالسلم والأمن الدوليين المبنيين على العدالة والقانون. بذلك الالتزام، المنبثق عن تاريخ يدفعنا إلى الأمام ومستقبل يدعونا كأمة، نخاطب

اجتماع رؤساء الدول والحكومات هذا لنشاطر مواطني العالم آمالنا والتحديات والمهام المقبلة.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه فخامة الحاج عمر بونغو أونديمبا، رئيس جمهورية غابون.

الرئيس بونغو أونديمبا (تكلم بالفرنسية): إن المجتمع الدولي، بعقده قمة الألفية، ومؤتمر مونتيري، ومؤتمر قمة جوهانسبرغ بشكل خاص، قد أرسى الأسس الضرورية لاستئصال الفقر في جميع أنحاء العالم.

وبلدي، غابون، تدعم تلك التعهدات. وعليه، فقد بدأت بإجراء الإصلاح اللازم لبلوغ الأهداف التي تم تحديدها. وتعالج تلك الإصلاحات ميادين متنوعة مثل تحسين المالية العامة والإصلاح الإداري والخصخصة والإدارة السديدة والشفافية. وتتعلق الإصلاحات كذلك بتهيئة الظروف الضرورية لتطوير القطاع الخاص الذي يوفر فرص العمل ويدفع عجلة التنمية.

وعلى المستوى الاجتماعي، ورغم أن غابون لا تعتبر في عداد البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، فقد أعدت ورقة استراتيجية لخفض الفقر وتعزيز النمو. وفي نفس الوقت، علينا أن نقر بأنه رغم الجهود الكبيرة المبذولة في مجالات الإسكان العام وشبكات المياه الريفية والتعليم الأساسي والرعاية الصحية الأولية، ما زال هناك عمل كثير.

وفضلاً عن ذلك، تلتزم بلادي التزاماً قوياً بمكافحة الإيدز، وخاصة من خلال توفير الرعاية المجانية لأفقر المرضى، وإنشاء مراكز خارجية لعلاج المرضى في جميع أنحاء البلاد.

إن تنظيم الماليات العامة وتنويع الاقتصاد والإصلاح الشامل لا يكفي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وترتيب سياسة الاستثمار العام لن تحقق النتائج المرجوة إذا عجزت الميزانية عن تخصيص موارد كافية للقطاعات ذات الأولوية. وهذا هو واقع الحال في غابون اليوم، حيث أن سداد الدين يلتهم ٤٥ في المائة من مواردنا العامة سنوياً.

وعليه، فإننا نحتاج إلى خطة ملائمة فيما يتعلق بديوننا. وبدون ذلك، لن تتمكن بلادي من التصدي للتحديات التي تواجهها على نحو شامل ومستدام.

ومع ذلك، لدينا عدد من الأصول لإقامة شراكة يمكن أن توفر لنا التنمية والتقدم. ومن بين تلك الأصول، على سبيل المثال، أشير إلى تلك المتصلة بالبيئة والتنوع البيولوجي. فقد أنشئ ١٣ متنزه وطني، تشكل في مجموعها ١٠ في المائة من ترابنا الوطني، وهي جاهزة للاستغلال في إطار تنويع اقتصادنا.

وعلى ذلك، فإنني أدعو أعضاء مجتمع المانحين إلى إيلاء اهتمام خاص بقضية البلدان متوسطة الدخل المدينة، مثل غابون.

الرئيس المشارك (السويد)(تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من فخامة السيد ماثيو كيريكو، رئيس جمهورية بنن ورئيس الحكومة.

الرئيس كيريكو (تكلم بالفرنسية): قبل خمس سنوات، اعتمد المجتمع الدولي الأهداف الإنمائية للألفية. وهذا الاجتماع العام الرفيع المستوى يتيح لنا الفرصة لتقييم التقدم المحرز في تحقيق تلك الأهداف.

واليوم، برزت تحديات جديدة تتطلب من منظمتنا أن تجري إصلاحاً بشجاعة وعزم، بعد مرور ٦٠ عاماً على إنشائها. وتنفيذ تلك الإصلاحات من شأنه أن يسمح لمؤسستنا المشتركة بأن تكون أكثر فعالية وأكثر مصداقية وأفضل تكيفاً مع حقائق عصرنا.

وفي هذا الإطار، نود أن نحيي الأمين العام كوفي عنان على الاقتراحات المهمة التي قدمها لنا، والتي ترسي مبادئ توجيهية للنهوض بالتغييرات النوعية التي طال انتظارها.

وإذا كان ثمة مجال واحد ينبغي للأمم المتحدة أن تعزز إجراءاتها بصدده بشكل كبير، فذلك هو مجال النهوض بالتنمية بلا شك. فتحديات التنمية تكتسي طابعاً ملحاً بصورة خاصة بالنسبة للمجموعة التي تضم أقل البلدان نمواً، وهي أضعف حلقات الأسرة الدولية. ولقد قُطعت التزامات كبيرة ومستهدفة وفق جدول زمني محدد لمساعدة تلك البلدان. ولا بد لنا أن نُقر بأن تنفيذ تلك الالتزامات لا يرقى إلى مستوى النتائج المتوقعة.

وبصفتي رئيس مكتب التنسيق العالمي لأقل البلدان نمواً، فإنني أوجه نداء جديداً إلى المجتمع الدولي، وبالأخص إلى شركائنا الإنمائيين وإلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، لدعم الاستعدادات لاستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل بروكسل في الدورة الحادية والستين للجمعية العامة في عام ٢٠٠٦.

ولا بد أن يواصل المجتمع الدولي جهوده لصون السلم والأمن الدوليين. ومع ذلك، فإن مفهوم التهديدات للسلم والأمن يحتاج إلى إعادة تعريف وبلورة منعاً لبعض التجاوزات التي شهدناها خلال السنوات الأخيرة. وفيما يتعلق ببنن، ينبغي أن يظل عدم الاستخدام الأحادي للقوة في العلاقات الدولية مبدأ أساسياً في نظامنا للأمن الجماعي. ولذلك، ينبغي للمنظمات الإقليمية من الآن فصاعداً أن تقوم بدور متزايد في القضايا المتصلة بصون السلم والأمن. وعلى هذه المنظمات أن تعزز قدرتها على العمل في ميدان تسوية الصراعات. ونطالب المجتمع الدولي بالدعم القوي لجهود الإتحاد الأفريقي من أجل ذلك الهدف.

لقد أصبح من الضروري إنشاء لجنة لبناء السلام حتى تستفيد من التقدم المحرز في مجال دعم البلدان الخارجة من الصراعات أو الأزمات. ويجب على المجتمع الدولي أن يعزز إجراءاته في مكافحة تجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراعات المسلحة. وبعد أن اتخذ مجلس الأمن في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) بشأن مثل هذه الحالات المثيرة للقلق، فمن الضروري الآن إعطاء المجتمع الدولي الأداة التي يحتاجها لوقف تجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراعات المسلحة. ولذلك تقترح بنن إجراء مناقشة في إطار الفريق العامل التابع للجمعية العامة لإعادة تصنيف كارثة الجنود الأطفال باعتبارها جريمة ضد الإنسانية بدلا من كونها جريمة حرب.

إن احترام الحريات وحقوق الإنسان الأساسية وحمايتها وتعزيزها، بما في ذلك الحق في التنمية، تكتسي أهمية قصوى على جميع الصعد. ولقد طرح الأمين العام مقترحات مثيرة للاهتمام في هذا المجال ترمي إلى تحويل لجنة حقوق الإنسان إلى مجلس حقوق الإنسان. وأيا كان شكل الهيكل الجديد فإن الهدف هو ضمان التمتع الكامل بكل حقوق الإنسان لجميع مواطني العالم على أساس موضوعي وغير تمييزي وغير انتقائي.

وهذا بالتالي هو الوقت والمكان لإعادة تأكيد ثقتنا بالأمم المتحدة، التي هي بلا شك المحفل العالمي الوحيد للتعاون بين الدول. وتعلق بنن أيضا آمالا مشروعة على الجهد الكبير للإصلاح المؤسسي للمنظمة، بما في ذلك إعادة تحديد مهام المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وترشيد أعمال الجمعية العامة، وتوسيع مجلس الأمن. وفيما يتعلق بتوسيع المجلس وتنقيح أساليب عمله على وجه الخصوص، يجب أخيرا أن نمنح أفريقيا تمثيلا عادلا يراعي عدد الدول الأفريقية والطبيعة المحددة للقضايا الأفريقية.

إننا في مرحلة حرجة من تاريخ البشرية. ولا يجوز لنا أن نخفق في السعي إلى حلول دائمة لتحدياتنا المشتركة. ونحن مقتنعون بأن البراعة التي يدير بها الرئيسان المشاركان اجتماع القمة هذا تدل بالفعل على أن أعمالنا ستفضي إلى نتائج ملموسة تحقق آمال شعوبنا.

أخيرا، نود أن نعرب عن بالغ التقدير للسيد جان بينغ، رئيس الجمعية العامة المنقضية ولايته، على عمله الممتاز في الإعداد للاجتماع العام الرفيع المستوى للدورة الستين.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من فخامة السيد آرنولد روتل، رئيس جمهورية إستونيا.

الرئيس روتل (تكلم باللغة الإستونية؛ والترجمة عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): يفرض العالم اليوم تحديات جديدة أمام المجتمع الدولي والأمم المتحدة. وقبل خمس سنوات، اجتمع زعماء العالم في مؤتمر قمة الألفية للاتفاق على الأهداف الإنمائية الرئيسية للقرن الحادي والعشرين. واليوم، نجتمع هنا لإجراء استعراض منتصف المدة لتنفيذ تلك الأهداف، ولوضع أهداف جديدة للمستقبل، ولاتخاذ خطوات حاسمة لجعل الأمم المتحدة منظمة أكثر كفاءة.

وترحب إستونيا بمشروع إعلان اجتماع القمة، لأنه يعطينا مبادئ توجيهية للمستقبل. وأعتقد أن مناقشتنا هذه سترسي الأساس لإصلاحات ضرورية لمنظومة الأمم المتحدة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وأعتقد أنه القضية الأكثر أهمية التي ننظر فيها في اجتماع القمة قد تكون التعاون لتضييق الفجوات بين المستويات الإنمائية المختلفة لدول العالم. ونحن نعتبر أن من الأهمية القصوى أن يتم التعجيل بالعملية التي تستهدف تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن أجل ذلك، يجب أن نزيد تعزيز الشراكات العالمية والتعاون الدولي، وأن نزيد المساعدة الإنمائية الرسمية، وأن نكفل استخدامها بطريقة أكثر فعالية.

ونحن مقتنعون بأن ذلك التعاون لا يمكن أن يكون فعالا إلا إذا شعرت البلدان المستفيدة بأنها تملك ثماره. ونعتقد أن المسؤولية الرئيسية عن التنمية تقع على عاتق البلدان أنفسها. فتعزيز الحكم الوطني ومكافحة الفساد والتنظيم الأفضل للبيئة الاقتصادية هي متطلبات أساسية هامة لتعزيز أثر المساعدة الإنمائية وفعاليتها. وإذا أريد لهذه المساعدة أن تكون مثمرة، يجب أن تقوم على أساس الاحتياجات المحلية وعلى استراتيجيات إنمائية وطنية طموحة بشكل كاف وتضعها البلدان المتلقية بأنفسها.

إن السلم والاستقرار العالميين هما أيضا شرطان مسبقان هامان للتنمية. وثمة دور هام، في هذا الصدد، لحفظ الأمم المتحدة للسلام، والذي تساهم فيه إستونيا باستمرار منذ سنوات. ولكن البلدان الخارجة من الصراعات تحتاج أيضا إلى المزيد من الاهتمام والمساعدة الدوليين لكي تضمن تنميتها وتتجنب عودة نشوب الصراعات. ولذلك تؤيد إستونيا إنشاء لجنة لبناء السلام، وهو ما سيكون إحدى نتائج اجتماع القمة. ونأمل أن نرى ثمار أعمالها قريبا.

لقد أظهرت الهجمات الإرهابية الأخيرة في العالم، أن الإرهاب ما زال يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. وموقف إستونيا بهذا الشأن واضح جدا وهو أنه لا يمكن تبرير الإرهاب. ونحن مقتنعون تماما بأنه لا يمكن مكافحة الإرهاب بشكل فعال إلا من خلال تعاون دولي وثيق يتقيد بالقانون الدولي. ولذلك نعتقد أن من الضروري اعتماد اتفاقية شاملة للإرهاب الدولي. ويسعدني أنني بالأمس قد وقعت، بالنيابة عن استونيا، الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، وهي خطوة هامة إلى الأمام في صياغة الإطار القانوني للتعاون ضد الإرهاب.

ونحن مقتنعون بأنه لا يمكن تحقيق الأهداف الإنمائية والأمنية بدون ضمان حقوق الإنسان. ونعتقد أن آلية الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان يجب أن تمتلك القدرة على الاضطلاع بتلك المسؤولية بشكل أكثر فعالية. وترى إستونيا أيضا أن تعزيز دور مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومفوضيتها، وكذلك الاتفاق على تمويل المفوضية، وإقامة تعاون أوثق بين المفوضة السامية ومنظومة الأمم المتحدة، ستكون جزءا هاما جدا من إصلاح الأمم المتحدة.

وتجدر الإشارة إلى أننا قد تمكّنا من التوصل إلى اتفاق بشأن مبدأ المسؤولية عن الحماية. وبالطبع، يضطلع كل بلد بالمسؤولية الرئيسية عن حماية شعبه. ولكن من الضروري أيضا أن نفعل كل شيء ممكن على الصعيد الدولي لمنع الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. ومن الأهمية الحاسمة أن نضمن عدم إفلات مثل هذه الجرائم من العقاب. وهنا تدعم إستونيا أعمال المحكمة الجنائية الدولية.

ولا تزال إستونيا ملتزمة بتقديم إسهام عن طريق تبادل خبرتها في إنشاء المؤسسات الديمقراطية وإشراك المجتمع المدني. كما أننا نعتبر أن إنشاء صندوق للديمقراطية أمرا هاما لتقديم الدعم للدول بغية تحقيق التطور الديمقراطي.

إن حماية حقوق المرأة والطفل جديرة بأن تولى اهتماما خاصا، وكذلك حقوق السكان الأصليين. ويحدونا أمل صادق في أن تستكمل في المستقبل القريب عملية صياغة الإعلان المتعلق بحقوق السكان الأصليين.

ويشكل الأداء الكفؤ للأمم المتحدة أمرا حاسما لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية في جميع أرجاء العالم. وقد تغير عالمنا في العقود الأخيرة؛ ونشأت تهديدات وتحديات جديدة مما يحتم علينا تعزيز المنظمة وتحسينها. وذلك، بدوره، يتطلب إجراء إصلاح للمؤسسات واتساقا أفضل في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة بأسرها.

وتؤمن إستونيا بأن قدرات الأمم المتحدة على حماية حقوق الإنسان تشكل إحدى الركائز الرئيسية لمصداقية المنظمة. ولذلك السبب نؤيد التعجيل بإنشاء مجلس دائم لحقوق الإنسان. ولكننا نرى أن من المهم بنفس القدر أن يحظى المجلس بالمركز والاختصاص اللازمين لتمكينه من توفير الحماية الفعالة لحقوق الإنسان.

وأنا أعتقد أن بوسعنا أن نضطلع بالمهام الماثلة أمامنا وهي: أن نتخذ خلال هذه الدورة للجمعية العامة خطوة هامة نحو بلوغ الأهداف التي حددناها؛ وأن ننجح أيضا في إجراء الإصلاحات اللازمة.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب تلقيه فخامة السيدة غلوريا ماكاباغال – أرويو، رئيسة جمهورية الفلبين.

الرئيسة ماكاباغال – أرويو (الفلبين) (تكلمت بالانكليزية):إن ترنيمة الأمم المتحدة في ذكراها السنوية الستين هي الأهداف الإنمائية للألفية. ولكن عملية تنفيذ تلك الأهداف معرضة للخطر. لماذا؟ بسبب الإرهاب وأزمة الطاقة وعبء ديون البلدان النامية.

وبالنسبة لعبء الديون، فإننا نشيد بتخفيف عبء الديون على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ولكن هناك أيضا العديد من البلدان المتوسطة الدخل المثقلة بالديون ولديها عدد كبير من السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد للفرد في اليوم. وفي تلك الحالات، فإننا نقترح إجراء تحويل واسع النطاق بنسبة ٥٠ في المائة للديون إلى برامج تمويل مكافحة الفقر الواردة في الأهداف الإنمائية للألفية. ونحن لا نطالب بإعفاء الديون أو إلغائها. وما نقترحه هو تحويل خدمة الديون أو المبلغ الأساسي إلى رأس مال سهمي في مشاريع جديدة ذات قيمة على الأقل مساوية وذات إمكانية لتحقيق إيراداتها الخاصة. ويحدوني الأمل في أن يجد

اقتراح ”الديون من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية“ طريقه إلى إعلان مؤتمر القمة وأن يوافق عليه نادي باريس وحكومات مجموعة البلدان الثمانية وصندوق النقد الدولي ومصارف التنمية الإقليمية والمصارف التجارية الكبيرة في العالم.

ونحن نقدم هذا الخيار في خضم أزمة ساحقة للطاقة. وبالنسبة لأزمة الطاقة، نقترح أن تتولى الأمم المتحدة القيادة في اتخاذ إجراء جماعي لتخفيف آثار أسعار النفط. وعلى سبيل المثال، يمكن أن يشمل التطوير الجماعي للمصادر البديلة والمحلية للطاقة تحويل سكر القصب إلى إثانول أو الحصول على زيت الديزل من جوز الهند. ويمكن إنشاء المزارع الريحية ومشاريع الطاقة الشمسية الريفية. كما يمكن النظر في تطبيق نظام جماعي لحصص النفط والمحافظة على الطاقة والتخزين الإقليمي.

وإضافة إلى ذلك، يمكن بذل جهود جماعية لتكثيف استكشاف النفط والغاز، على نحو مماثل للعمليات الاهتزازية التي بدأتها الصين وفييت نام والفلبين في آب/أغسطس الماضي في بحر الصين الجنوبي، في مناطق تزعم هذه الدول بشكل تنافسي أنها تابعة لها.

كما نناشد منظمة البلدان المصدرة للبترول أن تعيد تدوير الإيرادات المالية النفطية والأرباح غير العادية العائدة من تجارة النفط في شكل استثمارات لرأس المال وقروض طويلة الأجل ومنخفضة سعر الفائدة للدول المتوسطة الدخل والفقيرة المستوردة للنفط. ونرى أن لنا ما يبرر توجيه هذه المناشدة، لان أبناء الفلبين الذين يعملون في الخارج يسهمون بشكل هائل في اقتصادات البلدان المصدرة للنفط.

وأبناؤنا الفلبينيون في الخارج – الذين يبلغ عددهم ٨ ملايين – هم السبب في تأييدنا لإدراج الهجرة في الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى، فضلا عن عقد الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة والتنمية. ونحن عازمون على التوصل إلى توافق آراء عالمي فعال بشأن حماية حقوق الفلبينيين في الخارج ورفاههم، بما في ذلك حمايتهم من الإرهاب العالمي.

وبالنسبة للإرهاب، تؤكد الفلبين من جديد على التزامها بمكافحة هذه الآفة البشعة. وكما قال الأمين العام في مدريد في آذار/مارس الماضي، إن الإرهاب يشكل تهديدا لجميع الدول ولجميع الأشخاص. والفلبين، مثل العديد من البلدان، أصابها أذى الإرهاب. ولكننا تصدينا له بيقظة المواطنين العاديين، وبشبكة أمنية ثنائية وإقليمية قوية، وبأدوات الحوار بين الأديان وبتحالفنا الاستراتيجي مع الولايات المتحدة. وربما تكون عمليتنا للسلام هي العملية الوحيدة في العالم التي تتضمن عنصرا لمكافحة الإرهاب. ويشمل اتفاقنا لوقف إطلاق النار مع المتمردين في جنوب الفلبين حظر الشبكات الإرهابية.

وفي مكافحة الإرهاب، حصل الحوار بين الأديان على الشرعية بوصفه نهجا بديلا جديا للصراع. وتشكل الأديان أساس الثقافات والحضارات. ولا بد من احترام الأديان بينما نسعى إلى تحقيق التنمية. ونتوقع من الأمم المتحدة أن تتحلى بالحساسية حيال الروح الكاثوليكية العميقة للأغلبية الساحقة لشعب الفلبين. وسيسخر التمويل الذي تقدمه الأمم المتحدة لحكومتنا الوطنية من أجل الصحة الإنجابية لتدريب الأشخاص المتزوجين على تكنولوجيا التنظيم الطبيعي للأسرة الذي وجدته منظمة الصحة العالمية فعالا بالمقارنة مع الوسائل الاصطناعية لمنع الحمل.

ووجد مجلس السكان لمدينة نيويورك أن منع الحمل الاصطناعي لا يسهم سوى بنسبة ٢ في المائة في تخفيض معدلات الولادة، بينما يسهم المزيج من تحسين الظروف الاقتصادية للأسرة والتحضر والرضاعة الطبيعية بنسبة ٩٨ في

المائة. ولذا فإننا نلتمس من الأمم المتحدة والبلدان المانحة أن توجه مساعدتها نحو تحسين إنتاجية الأسرة ودخلها.

إن جسامة التحديات التي تواجهنا – تزايد عمق جراح الفقر وتصاعد الإرهاب بلا هوادة والمشكلة المتزايدة للديون وارتفاع أسعار النفط – تدعونا إلى أن نجد الشجاعة في تضامننا. وفي مناسبة هذا اليوبيل الستيني، نؤكد من جديد على دور الأمم المتحدة بوصفها الأداة الأساسية لذلك التضامن.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): سوف تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب لفخامة السيد تاسوس بابادوبولوس، رئيس جمهورية قبرص.

الرئيس بابادوبولوس (تكلم بالانكليزية): بعد ستين عاما من انتهاء الحرب العالمية الثانية، التي جلبت أحزانا لا توصف على البشرية، يضم الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة هنا عن حق عددا غير مسبوق من رؤساء الدول أو الحكومات احتفالا بهذه المناسبة التاريخية. وهذا دليل على التقدير لـ ٦٠ عاما من العزيمة الثابتة لجميع شعوب الأمم المتحدة على تضافر جهودها من أجل تحقيق الأهداف السامية التي يجسدها ميثاق الأمم المتحدة، كما أنه يمثل تجديدا لالتزام عمره ستون عاما بقيام نظام دولي مستند إلى سيادة القانون. ولابد لنا من أن نغتنم هذه الفرصة لنقيّم التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان بشأن الألفية وإنعاش توافق الآراء بشأن التحديات الجديدة والقديمة، التي تحتاج إلى عمل جماعي عاجل.

وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أولا بتوجيه الشكر إلى الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، على تقريره الملهم المعنون ”في جو من الحرية أفسح“ (A/59/2005) وإلى السيد جان بينغ، رئيس الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة، على ما أبداه من قيادة ومقدرة فذة في توجيه الأعمال التحضيرية لهذا الاجتماع.

إن العالم يحتاج اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى أمم متحدة قوية إذا أردنا النجاح في التصدي للتحديات الكثيرة التي نواجهها جميعا والوفاء بالالتزامات الطويلة الأمد، على النحو الذي جرى تأكيده مجددا آخر مرة في الإعلان بشأن الألفية. فها هو العالم في السنوات الخمس التي تلت اعتماد الإعلان بشأن الألفية وفرحتنا ببدء ألفية جديدة، يشهد هجمات إرهابية غير مسبوقة في قسوتها وأزمة شديدة في منظمتنا.

وترى جمهورية قبرص أن الأمم المتحدة لا تزال هي التعبير الأساسي عن فعالية تعددية الأطراف وإطارا فريدا لتكوين نظام دولي مبني على قواعد واضحة ويمكن التنبؤ بها.

ويتعين علينا في هذه الظروف التاريخية أن نتفق على إجراءات مشتركة للإصلاح الذي تشتد إليه حاجة منظمتنا وأن نعيد إليه الهدف. ويمكن تحقيق ذلك من خلال اعتماد استراتيجية شاملة وذات منحى عملي. وينبغي توجيه قدر متساو من الثقل والاهتمام للتنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان. ولدينا اعتقاد راسخ بأن تعزيز سيادة القانون، على كلا الصعيدين الوطني والدولي، عنصر ضروري للنجاح في تحقيق تلك الأهداف. والتقيد بالقواعد المتفق عليها عامة والثقة في قدرة المنظومة على منع الإخلال بتلك القواعد أو المعاقبة عليه هما من المبادئ التي تقوم عليها فعالية تعددية الأطراف.

في عالم يواجه فيه أكثر من بليون نسمة الفقر المدقع والجوع ويعيشون في أوضاع بائسة، وخاصة في أفريقيا، تتمثل مسؤوليتنا الأساسية في أن نعلن على نحو موثوق أن التنمية مسألة محورية في جدول أعمال الأمم المتحدة. ويلزمنا على نحو عاجل أن ننتقل من الخطابة إلى العمل، لأن الفجوة بين من يملكون ومن لا يملكون تتسع بشكل ملموس بدلا من أن تضيق. ويلزم أن نفي بالتزاماتنا السابقة ونتخذ تدابير عملية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وتعرب قبرص، بوصفها من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، عن تأييدها الكامل للبيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل المملكة المتحدة باسم الاتحاد الأوروبي، وستقوم بدورها بزيادة ما تقدمه من مساعدة إنمائية رسمية، وفقا لقرارات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة.

وينبغي تمكين الأمم المتحدة للتعامل الفعال مع التهديدات للأمن الجماعي ذات الطابع المتغير، كالإرهاب، وأسلحة الدمار الشامل، والجريمة العابرة للحدود الوطنية، وذلك دون أن ننسى تسوية النزاعات القديمة. وينبغي أن يصبح اكتشاف بذور الصراع في مرحلة مبكرة ومنع نشوب الصراعات حجر الزاوية في أمننا الجماعي.

وينبغي أن يعزز مجلس الأمن، الذي يضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، التزام الدول الأعضاء الأساسي بموجب الميثاق بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها الفعلي وتجنب العدوان. وجمهورية قبرص، التي عانت من استعمال القوة ومن العدوان الأجنبي وما زالت تعاني من الاحتلال، تؤمن بشدة بحاجتنا إلى إصلاح مجلس الأمن تعزيزا لمصداقيته ومشروعيته، من خلال جملة أمور تشمل تحسين طرق أساليب عمله والإجراءات التي يستخدمها في صنع القرار. ولا يزال ضمان الكفاءة في تنفيذ قراراته ضرورة لا غنى عنها. والواقع أن منظمتنا ستصبح من القوة ومن الفعالية بقدر ما يريد أعضاؤها أو يسمحون لها به.

وعلى الرغم من أن تركة برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على مدى ٦٠ عاما تدعو للإعجاب وتوفر مجموعة متنوعة واسعة النطاق من المعايير والمقاييس، فإن نظام حماية حقوق الإنسان على الصعيد الدولي يتعرض اليوم لضغط كبير. ويواجه إطار الأمم المتحدة المؤسسي الراهن لحقوق الإنسان مشاكل كبيرة في تنفيذ تلك المعايير والمقاييس. فلم يتحقق بعد تعميم حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة برمتها. ومن الأمور ذات الأهمية الحيوية في نظر قبرص احترام حقوق الإنسان وتعزيزها بالنسبة لجميع الناس، وبخاصة المشردين داخليا واللاجئين والمفقودين.

وفي عصر العولمة والترابط، الذي تستلزم فيه التحديات العالمية استجابات وعملا متضافرا على الصعيد العالمي، يجب علينا أن نبعث بإشارة لا غموض فيها بأن صدام الحضارات ببساطة لن يحدث، لأننا جميعا نشترك في حضارة عالمية، تستند إلى إيمان بالبشرية، على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة. ولا يزال الميثاق هو البوصلة السياسية والقانونية والخلقية المشتركة والفريدة التي نهتدي بها.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): سوف تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب فخامة السيدة شاندريكا بانداراناياكا كوماراتونغا، رئيسة جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية.

الرئيسة كوماراتونغا (تكلمت بالانكليزية): في البداية، أقدم التعازي وأعرب عن معاني التضامن مع شعب الولايات المتحدة الأمريكية وحكومتها وهما يشرعان في إعادة البناء والإصلاح، عقب كارثة الإعصار الأخيرة على ساحل الخليج. ونفعل ذلك بينما نستذكر الاستجابة السخية والطوعية لشعوب وحكومات عدد كبير جدا من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما فيها الولايات المتحدة، فضلا عن استجابة الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات الدولية، حين أصابت أمواج التسونامي العاتية سري لانكا في كانون الأول/ديسمبر الماضي.

وقد شرُفت بإلقاء أول خطاب لي أمام الجمعية العامة بوصفي رئيسة لسري لانكا في دورة ١٩٩٥ التاريخية، حين احتفلت الأمم المتحدة بمرور خمسين عاما على إنشائها.

لذلك فمن دواعي السرور الخاص أن أعود إلى زيارة هذا المحفل بعد عشر سنوات، خاصة وأننا نحتفل هذا العام بكل من الذكرى الخمسين لانضمام سري لانكا إلى عضوية الأمم المتحدة والذكرى الستين لإنشاء الأمم المتحدة. وقد حان الوقت للتقييم ومواصلة التركيز، بغية التحرك قدما للأمام. فأمامنا جدول أعمال كبير ينتظر الانتهاء منه، وتحديات جديدة تنتظر التعامل معها.

والأمم المتحدة هي أكثر الهيئات العالمية التمثيلية التي يمكن فيها بشكل مشروع التماس حلول مشتركة للمشاكل المشتركة تكون مقبولة لدى أعضائنا على تنوع مشاربهم.

يسلم الفريق الرفيع المستوى، وكذلك الأمين العام في تقريره ”في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع“ (A/59/2005)، بأنه يتعين على الأمم المتحدة، على الرغم من إنجازاتها العديدة، وبسبب قدرتها الكبيرة، أن تقدم المزيد لتواكب التغيرات التي ما فتئت تحدث في العالم منذ تأسيسها قبل ٦٠ سنة. إن إصلاح الأمم المتحدة يجب أن يصب في مصلحة تعددية الأطراف وأن يشمل كل أوجه أنشطة الأمم المتحدة.

ينبغي أن تكون الرؤيا التي سنعتمدها في اجتماع القمة هذا حاسمة بالفعل. وينبغي أن تكون بمثابة خارطة طريق تحفز على مزيد من التغيير والإصلاح. ويجب أن يؤثر الإصلاح على جدول أعمالنا برمته وعلى الآليات التي نعتمدها لتنفيذه وعلى الموارد التي نتيحها له. ولا يجوز أن ينفذ على أجزاء متفرقة، ويجب أن يعود بالفائدة على كل الدول الأعضاء بصورة منصفة. وإن الأخذ بنهج متكامل للأمن والتنمية وحقوق الإنسان هو المفتاح لذلك.

اسمحوا لي أن أعود إلى مسألة قائمة ذات أهمية – الإرهاب العالمي، الذي نُظر فيه في عام ١٩٩٥ وفي مؤتمر قمة الألفية في عام ٢٠٠٠ – وهناك إجراءات لا تزال معلقة دوليا، حتى عندما نسعى في سري لانكا إلى إتباع نهج متكامل لحسم مشكلتنا في مواجهة تحد كبير.

بادرت حكومتي منذ أكثر من ١٠ سنوات بسياسة جريئة لإيجاد تسوية تفاوضية بدلا من الصراع، واختارت حلا اتحاديا بدلا من دولة منفصلة، كما يطالب به المتمردون. وبدعم من أطراف التحالف الواسع المتعدد الطوائف، بدأتُ بالتحدث مع المجموعة المتمردة المسلحة – نمور تاميل إيلام للتحرير – عن إنهاء الصراع، وناقشتُ مع جميع الأطراف في البرلمان وضع دستور سياسي جديد أكثر شمولية يشرك في السلطة كل المجتمعات المحلية. وذلك التغير في السياسة العامة مهد السبيل لنهج جديد لمحاربة الإرهاب ولعملية السلام في بلدي التي تناولت في وقت واحد الأمن والتنمية وحقوق الإنسان.

وقد نجحنا في استمالة المتمردين إلى اتفاق على وقف إطلاق النار كنا نأمل أن ينقذ حياة الناس ويسمح لهم، لا سيما أولئك الذين يعيشون في المناطق المتأثرة بالصراع، بأن يعيشوا ويعملوا بحرية أكبر. واعتقدنا أن ذلك سيترك أثرا ايجابيا على المناخ العام للسلام، وبالتالي يحسن الأمن. وقمنا بزيادة أعمال التنمية في المناطق المتأثرة بالصراع لأننا اعتقدنا أن من حق كل مواطنينا، بغض النظر عن المكان الذين يعيشون فيه، أو المجموعات العرقية التي ينتمون إليها، أو السلطة التي يعيشون في ظلها بإكراه، أن يحصلوا على خدمات الصحة والتعليم وعلى فرص العمل. إننا نؤمن بأن ذلك سيمنح نمور تاميل ايلام للتحرير – المجموعة المتمردة – فرصة للانخراط في عمل نافع وبناء يمكن أن يعود بالفائدة على الشعب بصورة مباشرة، بدلا من الإعداد للصراع.

وقد اتخذنا عددا من الخطوات لتحسين حقوق الإنسان لجميع الناس في البلد، مع تركيز خاص على شواغل المجتمعات العرقية التي لم يتم إدراجها بصورة تامة في الماضي.

وكجزء من عملية السلام، منحت الحكومات المتعاقبة نمور تاميل ايلام للتحرير كل التسهيلات كطرف في المفاوضات، بما في ذلك الاتصال والتعامل مع الكيانات والحكومات الأجنبية – مع استخدام المساعي الحميدة في بعض الأوقات للميسرين، الحكومة النرويجية، الذين بذلوا جهودا كبيرة للدفع بالعملية قدما في ظل ظروف صعبة. ولكن يبدو أن عملية الارتباط والترضية تلك لم تقنع تلك الجماعة بالتخلي عن الإرهاب، كما هو جلي من قيامهم مؤخرا بقتل وزير خارجيتي، واستمرارهم في تجنيد الأطفال وقتلهم لخصومهم السياسيين.

هذه الأعمال لجماعة مسلحة مشتركة في عملية السلام تختبر التزام الأغلبية الساحقة من سكان البلد بمواصلة التسوية التفاوضية. وبالرغم من أننا كان لدينا خيار الرد العسكري، فإننا رفضناه، واخترنا بدلا من ذلك نهجا مختلفا. لقد كررنا التزامنا بوقف إطلاق النار وبالحل السياسي، بينما نستعرض النهج السابق للتفاوض مع تلك الجماعة. وقد بدأ ذلك الاستعراض بنداء موجه إلى المجتمع الدولي للمساعدة في ممارسة ضغط شديد على نمور تاميل ايلام للتحرير حتى ينخرطوا في عملية تفضي إلى سلام دائم، وتحقق الديمقراطية وحقوق الإنسان.

إن التحدي الذي نواجهه في سري لانكا ليس فريدا. والديمقراطيات الضعيفة التي اضطلعت بمبادرات سياسية جريئة لمعالجة الأسباب الجذرية للإرهاب والسعي إلى إيجاد حلول سياسية عن طريق مشاركة الجماعات المسلحة القاسية تجد نفسها في معضلة حقيقية مثل كيفية تطوير نهج مقبول ذي مصداقية لتلك المفاوضات.

إذا ازداد ضعف دولة ديمقراطية نتيجة لأنشطة الإرهابيين، دولة تمتثل دوما للمعايير الدولية والقانون الدولي وتستخدم الوسائل غير العسكرية لمعالجة مشاكل الإرهاب، فإن الفوضى وانعدام القانون سيعمان. وستكون الغلبة المطلقة للتطرف والتعصب الديني والنزعة القبلية. وبالنتيجة، سيعاني السلام والأمن، داخل الدول وفي ما بينها، وستعاني أيضا معايير حقوق الإنسان والحريات الأساسية المتفق عليها دوليا. وسيفضي ذلك أيضا إلى إضعاف النظام الحكومي الدولي، الذي هو أساس هذه المنظمة. إن قوة سلسلة النظام الحكومي الدولي لا يمكن أن تكون أكثر من قوة أضعف حلقاتها. لذا من الضروري تعزيز القدرة الجماعية للنظام لمحاربة الإرهاب والتعامل معه.

وفي هذا الصدد، علينا أن نتكلم بوضوح تام ونقول إن الاتصال بالأطراف الفاعلة المسلحة من غير الدول لمصلحة صنع السلام لا يجوز أن يتم على حساب قدرة دولة ذات سيادة على تطبيق الحكم الديمقراطي، دولة تتولى إدارة نفسها وفقا للقوانين والمعايير المقبولة دوليا. إن بإمكان الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يساعدا في تطوير الآليات التي تدعم الدول المشاركة في عمليات السلام تلك وأن يفرضا جزاءات على الجماعات الإرهابية التي تقوض تلك الآليات.

لذا فقد آن الأوان لتتعامل الجمعية مع مسألة الوسائل العملية لحرمان تلك الكيانات من حق الحصول على الدعم الخارجي لمواصلة أنشطتها العسكرية وأنشطتها في جمع الأموال، بما يضر بعمليات السلام الجارية. ونأمل أن تكون الآليات التي سبق أن أقرها مجلس الأمن ضد الأطراف الفاعلة الإجرامية من غير الدول رادعا فعالا ضد تلك الأنشطة. وفي غياب تلك التدابير، قد تواصل تلك الجماعات الاشتراك في التمويل غير المشروع وشراء الأسلحة، بينما تتمتع بالامتيازات السياسية التي اكتسبتها عن طريق مشاركتها في عمليات السلام. وذلك بدوره سيقلل من مصداقية كل جهودنا في صنع السلام، بما فيها جهود الأمم المتحدة، وكذلك من سنوات العمل في تدوين التدابير القانونية الدولية وغيرها من التدابير ضد الإرهاب.

يجب علينا، حتى مع الجماعات المتمردة المشاركة في عمليات السلام، أن نعتمد، من جهة، إجراءات تكافئ صنع السلام الحقيقي، وأن نفرض، من جهة أخرى، الجزاءات على أعمال الإرهاب. ومن دون ذلك، ستجد الديمقراطيات الضعيفة من الصعوبة البالغة عليها أن تبدأ مفاوضات فعالة مع الجماعات المسلحة وأن تستمر فيها.

يلاحظ الأمين العام، في تقريره المعنون ”في جو من الحرية أفسح“ أن شبكة صغيرة من الأطراف الفاعلة من غير الدول والإرهابيين تمثّل تحديات جديدة للمجتمع الدولي. وقد زادت قوى العولمة من تفاقم ذلك الوضع. واكتسبت شبكات من المجموعات الإرهابية العابرة للحدود قدرة عالمية وأصبحت عاملا مشتركا في تهديد الديمقراطية والسلام والأمن داخل الدول وفيما بينها.

ولكي يتسنى لنا مكافحة الإرهاب العالمي والفقر والمرض، فإنه يجب علينا أن نتخذ نهجا متكاملا إزاء الأمن وحقوق الإنسان والتنمية، على الصعيدين الوطني والدولي. ويجب أن نعمل معا في منظومة الأمم المتحدة لدعم وتعزيز الدول التي تواجه تلك التحديات بصورة شاملة. ويمكن أن يشكّل هذا جزءا أساسيا من مهمة الأمم المتحدة في العقد القادم.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان من سعادة السيد صمويل شميد، رئيس الاتحاد الكونفدرالي السويسري.

الرئيس شميد (تكلم بالفرنسية): إن انقضاء ستين عاما على وجود الأمم المتحدة لدليل على أنها بالفعل منظمة عالمية. ولا يوجد بديل عنها بوصفه إطارا للتعاون بين الأمم. إنها القوة الدافعة وراء جهود التنمية. وهي الداعية إلى السلام والأمن الجماعي. ومع ذلك تنشب الصراعات وتستمر. ويجب الاستمرار في المعركة ضد المجاعة والفقر. ولا يزال عدم المساواة والقهر حقيقة واقعة. ولذلك فإنه لا مناص من وجود الأمم المتحدة، التي يجب تجهيزها لتنهض للتصدي للتحديات التي تواجه عصرنا.

وفي مشروع الوثيقة الختامية التي سنعتمدها، نقر بأن حقوق الإنسان والديمقراطية والسلام والأمن والتنمية كلها عناصر متكافلة وتشكّل الأساس لأمننا ورفاهنا. إنها الدعائم الثلاث التي يقوم عليها عمل الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، أود أن أعرب عن امتناني للأمين العام، السيد كوفي عنان، وللسيد جين بينغ، رئيس الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة، على جهودهما والتزامهما إزاء تنفيذ هذه العملية.

وتعرب بلدي عن ارتياح فيما يتعلق بإنشاء مجلس حقوق الإنسان. فبإنشاء ذلك المجلس، نستطيع أن نكيّف هيكل الأمم المتحدة من أجل جعل حقوق الإنسان على نفس الدرجة من الأولوية مع التنمية والسلام والأمن. وترى سويسرا، أن تلك الهيئة يجب أن تكون أكثر شرعية وأشد كفاءة وأن تحتل مركزا أعلى مما تحتله لجنة حقوق الإنسان الحالية في الهيكل الهرمي للأمم المتحدة، وأن يكون مركزها في جنيف. وسويسرا عازمة بقوة على متابعة الجهود المضطلع بها على مدار الأشهر القليلة الماضية من أجل تحقيق الهدف الطموح الذي وضعته الجمعية في هذا المجال الهام.

ومن أجل تنفيذ مهمة الحفاظ على السلم والأمن، من الأساسي أن نؤكد من جديد على التزامنا بالتسوية السلمية للنزاعات. إن استخدام القوة ينبغي أن يكون استثناء، وإذا استخدمت ينبغي أن تكون وفقا لمبادئ القانون الدولي التي لا يجوز انتهاكها. وينبغي لنا أيضا أن نضطلع، بشكل أفضل، بمسؤوليتنا في الحماية، فرادى وجماعة، وأن نبذل كل جهد لكي نحدد معا معايير تنفيذها.

وعلاوة على ذلك، نرحب بإنشاء لجنة بناء السلام، التي ستصبح أداة جديدة لتعزيز الأمن الجماعي، وضمان الصلة

بين أمن المواطنين، وإعادة سيادة القانون، والعمل الإنساني والتنمية. ومن المهم بنفس القدر أن يكون تشكيلها ممثلا للمساهمات الفعلية لأعضاء الأمم المتحدة في تلك المجالات.

ونرى أيضا أن من الضروري أن يصبح مجلس الأمن أكثر تمثيلا وأن يتم إصلاح أساليب عمله بهدف زيادة الشفافية، من أجل تعزيز التفاعل مع الدول غير الأعضاء في المجلس.

وترغب سويسرا كذلك في أن تؤكد من جديد هنا دعمها لعمليات حفظ السلام والتزامها بمكافحة الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية. وقد تم تعزيز ذلك الالتزام بالتوقيع على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، التي كان لي شرف القيام به بالأمس.

وضمان الأمن يعني أيضا احترام القانون. لذلك من الأهمية القصوى أن نأخذ في الاعتبار أن مكافحة الإرهاب الحاسمة ينبغي ألا تكون على حساب القانون الدولي واحترام حقوق الإنسان.

تشكّل التنمية عنصرا أساسيا في الأمن. ولذلك فإننا نؤكد هنا من جديد بما لا لبس فيه، على الالتزامات التي تعهدنا بها في مؤتمر قمة الألفية، والتي أعيد التأكيد عليها في مونتيري وجوهانسبرغ. ومن الضروري زيادة بذل الجهود المنسّقة من جانب جميع الشركاء في التنمية – أي البلدان الصناعية والبلدان النامية على السواء، والقطاعين العام والخاص، والحكومات والمجتمع المدني – إذا أردنا أن نحقق هذه الأهداف قبل حلول المواعيد النهائية.

بالنسبة لسويسرا، هناك سبيل وحيد للتنمية يتعين اتباعه، ألا وهو سبيل التنمية المستدامة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

إن قاعدة مواردنا الطبيعية في طريقها إلى النضوب، وإذا لم نسارع بتركيز الاهتمام الأكبر على الحفاظ عليها، ولا سيما في مجالي المناخ والتنوع البيولوجي، فإننا لن نحقق أهدافنا الإنمائية.

ولما يقرب من ٣٠ عاما، ظلت سويسرا تولي الأولوية لأفقر البلدان فيما يتعلق بتقديم المساعدة. واليوم فإن ما يقرب من نصف المعونات التي نقدمها تذهب إلى أفريقيا، وهي سياسة سوف نحافظ عليها بتصميم في المستقبل. وتتصف المعونات التي نقدمها إلى البلدان النامية بالجودة العالية، وننفذها بالمشاركة مع المستفيدين منها.

ولكن ينبغي تحسين التنسيق بين الأطراف الفاعلة في نظام المساعدات الدولي. وفي ذلك السياق، فإن سويسرا تمتثل بالكامل لبرنامج عمل باريس الخاص بفعالية المساعدة، وهي مقتنعة بأن تناغم المساعدة يبقى أساسيا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ومنذ مؤتمر مونتيري زادت مساعدات سويسرا الرسمية باستمرار بحيث وصلت اليوم إلى المستوى الذي تعهدنا به في المؤتمر، وهو تخصيص ٠,٤١ في المائة من إجمالي الناتج القومي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وتعد سويسرا الآن من بين الدول المانحة العشر الأولى من بين بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وستكون مساعدات التنمية أحد البنود القليلة في ميزانيتنا الوطنية التي ستنمو في الأعوام القادمة، ومن المقرر أن ترتفع بنسبة إجمالية إضافية بقيمة ٨ في المائة في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨. وستنظر سويسرا في زيادة حصة مساعدات التنمية بعد عام ٢٠٠٨ من أجل تحسين دورها الدولي في تقاسم الأعباء.

وفي الختام، أود التأكيد على أن مسألة الهجرة ينبغي النظر فيها بجدية أكبر. وفي هذا الصدد، تعرب سويسرا عن التزامها في سياق اللجنة العالمية المعنية بالهجرة الدولية بالنظر

إلى الحوار الرفيع المستوى الذي سيجري في عام ٢٠٠٦ بشأن الهجرة والتنمية.

وحيث أن هذا هو العام الدولي للرياضة والتربية البدنية، اسمحوا لي أن أختتم بعبارة التنشيط المتصلة بالرياضة، وأتمنى أن تنطبق على الأمم المتحدة: ''أسْرَع، أعلى، أقوى''. وبعبارة أخرى: مزيدا من الفعالية والشفافية والتضامن.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب فخامة السيد الفريد مويسيو، رئيس جمهورية ألبانيا.

الرئيس مويسيو (تكلم بالألبانية، والنص الانكليزي قدمه الوفد): أنه لشرف خاص لي أن أخاطب هذه القمة، التي بسبب القرارات الهامة التي ستتخذ هنا، ونظرا للمشاركة الواسعة من جانب زعماء العالم، ستمثل معلما بارزا في تاريخ الأمم المتحدة. إن هذا الاجتماع، الذي يعقد مرة في الجيل، يضع على عاتقنا مسؤولية هائلة: اتخاذ قرارات ذات أهمية عالمية ومن ثم متابعتها بإجراءات عالمية.

إن ألبانيا تؤمن بالأمم المتحدة وبدورها الهام في الساحة الدولية. ونعتقد أن وجود نظام فعال متعدد الأطراف مفيد في مواجهة التحديات والتهديدات وهو يكفل تنمية مستقرة ويضمن احترام حقوق الإنسان. ونؤيد الرأي القائل بأن الأمم المتحدة هي المؤسسة الرئيسية التي تترجم قيم تعددية الأطراف إلى حقيقة.

ونحن نعتقد أن التنمية أولوية وهدف بحد ذاتها. كما أننا نقدر أهمية الشراكة في التنمية. وتتحمل البلدان المتقدمة النمو والنامية مسؤولية مشتركة وملحة عن تحويل الشراكة إلى قصة نجاح، وجميع البلدان يقع على عاتقها واجب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ويسعدني أنه يكون بوسعي التأكيد على أن ألبانيا اليوم شريك موثوق به في إطار التضامن والعمل الدوليين. ويوجد لذلك أثر بناء ومحفز على التطورات الإقليمية في جنوب شرق أوروبا. وتبذل ألبانيا أيضا جهودا مستمرة في تنفيذ التزاماتها الدولية.

وقد بذلت حكومة ألبانيا جهودا لدمج الأهداف الإنمائية للألفية في استراتيجياتها الوطنية الرئيسية. وقد تجلى هذا الهدف بوضوح عندما اعتمدت الجمعية الوطنية للبلد قرارا بشأن إعلان الألفية، وذلك في تموز/يوليه ٢٠٠٣.

إن ألبانيا ديمقراطية جديدة تمر في نهاية مرحلة انتقالية ولديها أهداف طموحة في ميدان التنمية الوطنية. وبالتالي، فإن حكومة ألبانيا، بالتعاون مع المجتمع الدولي، قد أعدت وثيقة لتوحيد المواقف بهدف تحقيق اتساق عملية التنمية وتمشيها مع اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي، ومع الاستراتيجية الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك مع الأهداف الإنمائية للألفية.

وتؤيد ألبانيا بالكامل روح إعلان الألفية وتوافق آراء مونتيري.

يشكل الإرهاب تهديدا حقيقيا للمجتمع الدولي. إنه لا يعرف حدودا ويهددنا جميعا؛ وبالتالي، ينبغي أن يكون الرد مشتركا وعلى كل المستويات. وتدين ألبانيا بقوة كل أنواع الإرهاب. وفي رأينا أن الانتظار ينطوي على أخطار. ولا يحتاج المرء أن يقع ضحية لكي يدرك بالكامل مدى التهديد الذي يمثله الإرهاب. ولذلك نحن نؤمن بالتعاون الدولي لمكافحة الإرهاب ونؤيده.

إن بلدي يؤيد تأييدا كاملا الرسالة القوية لهذه القمة فيما يتعلق بضرورة إدانة الإرهاب واتخاذ إجراءات منسقة لمكافحته. وتؤيد ألبانيا وتشجع الجهود المبذولة لإبرام اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي وتؤيد اعتمادها خلال هذه الدورة للجمعية العامة. وتعتقد ألبانيا أن هذا الصك سيمثل

إنجازا هاما في إطار الجهود العالمية التي تبذلها الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

وتولي ألبانيا أهمية خاصة لمسائل نزع السلاح ووقف انتشار أسلحة الدمار الشامل بغية تعزيز الأمن الدولي. والأخطار التي تمثلها أسلحة الدمار الشامل وانتشارها، واحتمال وقوعها في أيدي الإرهابيين، تظل أشد الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين. ونحن على استعداد لتأييد صياغة قوية بشأن هذه المسألة، وكذلك لمضاعفة جهودنا في التصدي لهذه التهديدات.

وألبانيا ملتزمة بتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، ومكافحته والقضاء عليه. وتؤيد ألبانيا المبادرة الرامية إلى إنشاء لجنة لبناء السلام كجزء هام من إصلاح الأمم المتحدة، وذلك لاعتقادنا بأن استراتيجيات بناء السلام هي لب جميع جهود إعادة البناء الوطنية.

لقد وجهت ألبانيا، وما زالت توجه الاهتمام الواجب لاحترام حقوق الإنسان من جميع جوانبها. وقدمت ألبانيا إلى لجان الأمم المتحدة ذات الصلة ستة تقارير أولية متعلقة بالامتثال لأحكام ومبادئ الاتفاقيات المبرمة في ميدان حقوق الإنسان، وهي تعكف الآن على إعداد تقارير دورية أخرى لتقديمها.

وتعتقد ألبانيا أن إنشاء مجلس لحقوق الإنسان يمثل اقتراحا جوهريا للإصلاح في مؤتمر القمة هذا. ونؤمن بأن هناك حاجة إلى تحسين تنسيق جهود المجتمع الدولي وزيادة تركيزها على تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد. وقد أتت ألبانيا إلى هذا المؤتمر بعزم معقود على تأييد الاقتراح الخاص بإنشاء صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية.

أما إصلاح مجلس الأمن، وهو مؤسسة رئيسية في ميدان الأمن الجماعي وحماية السلام الدولي، فهو خطوة مهمة على طريق إرساء قواعد مؤسسة أكثر تمثيلا وفعالية وشفافية. ولجعل هذا الإصلاح مستقرا قدر الإمكان وإضفاء الشرعية الواجبة على مجلس الأمن بعد إصلاحه، في اتخاذ القرارات وتنفيذها، نعتقد أن ذلك الإصلاح يجب أن يتمتع بتوافق آراء واسع. ولا تفوتنا الإشارة إلى أن بلوغ ذلك الهدف سيستغرق بعض الوقت، الأمر الذي ينبغي أن يكون مقبولا لدى أغلبية الدول الأعضاء، ذلك أن أي تعجل لا مبرر له قد يؤدي إلى نزاع غير مرغوب فيه داخل الأمم المتحدة.

وألبانيا، بصفتها عضوا في مجموعة دول أوروبا الشرقية، التي تضاعف عددها مرتين تقريبا. منذ عام ١٩٩١، تؤيد الاقتراح القائل بأن أية زيادة في عدد المقاعد غير الدائمة في مجلس الأمن يجب أن يضمن زيادة تمثيل تلك المجموعة الإقليمية، بمنحها، على الأقل، مقعدا آخر غير دائم في مجلس الأمن المُصْلَح.

ختاما، اسمحوا لي أن أعرب عن اقتناعي بأن مؤتمر القمة هذا، بطائفة القضايا العديدة المطروحة عليه، والآفاق التي يفتحها أمام منظمتنا العالمية، سيظل عالقا في ذاكرتنا بصفته مؤتمر قمة الألفية الجديدة الجدير باسم الأمم المتحدة.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب لمعالي السيد هالدور أسغريمسون، رئيس وزراء جمهورية أيسلندا.

السيد أسغريمسون (أيسلندا) (تكلم بالانكليزية): في العام القادم، ستحل الذكرى الستون لانضمام أيسلندا إلى الأمم المتحدة.

لقد سعى الشعب الأيسلندي الذي نال استقلاله حديثا في ١٩٤٦، إلى كسب الاعتراف الواضح بالسيادة الذي تضفيه عضوية الأمم المتحدة. والحاجة إلى تدعيم أمن البلد من خلال عضوية منظمة كرست نفسها لصون السلام والأمن في العالم، كانت أيضا اعتبارا وجيها في هذا الصدد.

كما أن المساواة في السيادة بين الدول، حسبما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة، والأمل في العيش في سلام وحسن جوار، وإدانة استخدام القوة المسلحة إلا من أجل الصالح العام، كانت جميعها مبادئ قيمة رغبت جمهورية أيسلندا الجديدة في المشاركة فيها.

ولكن أيسلندا لم تنظر إطلاقا إلى الأمم المتحدة على أنها آلية وجدت فقط لحماية السيادة والتوسط لتسوية الخلافات في العلاقات بين الحكومات. فالميثاق لا يعالج فحسب كيفية تسييرنا، نحن كحكومات، للعلاقات فيما بيننا، وقضايا المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية، بل إنه يعالج أيضا كيف يكون سلوكنا تجاه شعوبنا – فيما سماه الأمين العام خضوع الدول للمساءلة أمام مواطنيها – بل الواقع كيف يكون سلوكنا تجاه شعوب البلدان الأخرى.

وفي رأيي أن الالتزامات السياسية إزاء الشعوب، كما كرسها ميثاق الأمم المتحدة، لم تُعط حتى الآن الثقل الذي تستحقه. والنص المقترح علينا للمصادقة عليه يقطع خطوات واسعة ذات مغزى باتجاه تصحيح هذا الخلل.

وبصفة خاصة، أرسينا مفهوم المسؤولية عن الحماية. وهي فكرة واردة ضمنا في ميثاق الأمم المتحدة. ومن الصواب، إذن، أن يؤكد مؤتمر القمة هذا على المسؤولية الواقعة على عاتق الحكومات تجاه مواطنيها، وواجب المجتمع الدولي في التدخل على نحو سريع وحاسم إذا بدا جليا أن السلطات الوطنية تتخاذل في مسؤولياتها.

وبإنشاء مجلس حقوق الإنسان، سيكون في يد الأمم المتحدة أداة قوية لإقناع الدول بأن تكون على قدر مسؤوليتها عن الحماية. وهو يتسق مع قرارانا بزيادة الموارد لجهاز حقوق الإنسان، وسيجعل الأمم المتحدة مهيأة للوفاء بواجباتها تجاه شعوبها، وتجاه الأفراد الذين تحتاج حقوقهم الإنسانية إلى حماية واعية ومحايدة. ولا بد من الإسراع في العمل بشأن ذلك المشروع.

أما قرار إنشاء لجنة لبناء السلام، فسيوفر أداة أخرى ستساعد على تهيئة مستقبل أفضل للأفراد والأمم. وأيسلندا ترحب بتأسيس تلك اللجنة، وتؤمن بأنها، إذا أعطيت الثقل المؤسسي اللازم، يمكن أن تحقق الكثير في إرساء سلام دائم بعد انتهاء الصراع.

وصحيح أن خطوات كبيرة قد أنجزت في قضايا التنمية، ولكن الطريق الذي علينا أن نقطعه ما زال طويلا إذا أردنا أن نحقق الأهداف الإنمائية للألفية. ونرحب كل الترحيب بالاعتراف الواضح الذي حظيت به المشاكل الخاصة التي تواجهها أفريقيا. وإعادة التأكيد بوضوح على مسؤولية وحق البلدان النامية في تولي زمام تنميتها، وأهمية رأس المال اللازم للاستثمار الخاص، والزيادة الكبيرة في المعونة الإنمائية المباشرة التي وعدت بها الدول المتقدمة النمو، هي حقا إنجاز كبير.

ويجب أيضا أن تحرز جولة الدوحة تقدما ملموسا باتجاه إقامة نظام تجاري دولي يتيح للبلدان النامية فرصة الوصول إلى الاقتصاد المعولم. والمساعدة الإنمائية المقدمة من البلدان المتقدمة النمو لها دور حيوي تؤديه في الكفاح ضد الفقر والإجحاف. ولكن البلدان النامية تحتاج، بمساعدة المجتمع الدولي، إلى تهيئة بيئة سياسية وقانونية يكون فيها للتنمية المستدامة فرصة حقيقية.

وترحب أيسلندا أيضا بالنص المتعلق بالإرهاب، وإن كان ما زال بحاجة إلى تعريف عالمي شامل. إن الإرهاب يشكل تهديدا لنا جميعا، ولا بد من إدانته بجميع أشكاله. ومن ثم، يقع علينا واجب إبرام اتفاقية دولية بشأن الإرهاب بحلول نهاية هذه الدورة للجمعية العامة.

لقد أحدثت الأمم المتحدة فرقا كبيرا بالنسبة للكثيرين، ولكنها خذلت الكثيرين أيضا. وما لم نصلح مجلس الأمن، سنفتقد ما يلزم من قوة وسلطة لحماية السلام وتأمينه وصونه. وتعتقد أيسلندا أن هذه المسألة يمكن حسمها، بمساعدة رئيس الجمعية العامة، قبل نهاية هذا العام.

وأخيرا، نؤمن بأن أيسلندا يمكنها أن تسهم في إحلال السلام، وفي رفاه جميع الدول الأعضاء. وهذا ما يبرر ترشيح أيسلندا، وللمرة الأولى، لمقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه دولة الأونرابل السير آلان كيماكيزا، رئيس وزراء جزر سليمان.

السيد كيماكيزا (جزر سليمان) (تكلم بالانكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أنتهز هذه الفرصة لإظهار أبلغ تعاطفنا مع حكومة الولايات المتحدة وشعبها، للخسارة المأسوية في الأرواح والممتلكات التي نتجت عن الإعصار الذي ضرب مؤخرا الولايات الواقعة على خليج المكسيك.

واسمحوا لي بتهنئة السفير الياسون لاعتلائه سدة رئاسة الجمعية العامة في دورتها الستين. وتود جزر سليمان أن تؤكد تأييدها له طوال مدة تسلمه هذا المنصب. وأود أيضا أن أسجّل عن طريقه تقدير وفدي الصادق للرئيس السابق، السيد جان بينغ، وزير خارجية غابون، الذي عمل بلا كلل مع جميع أعضاء هذه الهيئة على معالجة مخاوفنا ورسم خطة سير هذه المنظمة في المستقبل.

قبل سبعة وعشرين عاما، انضمت جزر سليمان إلى هذه المؤسسة الكريمة، إذ تعتقد بما تمثله من مبادئ وقيم. والمؤسف أن هذه المؤسسة، لم تتكيف مع بيئة دائمة التغيّر. وقد انزلقت بلدان كجزر سليمان منحدرة من مصاف البلدان النامية إلى كونها من أقل البلدان نموا، بل أصبحت مؤخرا في عِداد الدول المعرَّضة للأخطار.

إن وفدي، الذي يمثل بلدا من منطقة تُعرّف بأنها خارجة عن المسار الصحيح من حيث تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يؤمن إيمانا أكيدا بأن اجتماع القمة هذا سوف ينعش جهودنا المبذولة لتحقيق تلك الأهداف.

ولا تزال التنمية أهم ركن من أركان الوثيقة الختامية. ويمكن التوصل إلى الحد من الفقر وإلى النمو الاجتماعي والاقتصادي، إذا تركزت الشراكة العالمية على أعضاء الأمم المتحدة الضعفاء والمعرّضين للخطر إنما يحتاج المرضى إلى طبيب. وفي هذه الحالة، يجب أن تكون أكثر البلدان تعرّضا للخطر هي محور تركيز جميع برامج الأمم المتحدة. ويدّل تزايد عدد أقل البلدان نموا على أن العالم اتبع نهجا معقدا لتلبية احتياجات أفقر الفقراء. ويتبين من الوثيقة الختامية أن مختلف أطر التنمية لا تزال تنفيذ بصورة لا تدعو إلى الارتياح. إن استراتيجية موريشيوس، التي اعتمدتها الجمعية العامة مؤخرا، علاوة على الاستعراض المقبل لبرنامج عمل بروكسل لأقل البلدان نموا، يتيحان فرصة لاستحثاث ولإعادة تحديد التعاون بين الدول في المستقبل بالتزام متجدد.

والأهداف الإنمائية للألفية متعددة الأبعاد، ومتعددة القطاعات ومترابطة في ما بينها؛ فلا يمكن تحقيقها من طرف واحد. والشراكة الحقيقية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية هي أساسية لتحقيق هذه الأهداف. وتعمل جزر سليمان، بمساعدة شركائنا في التنمية، على أن يتحقق من الأهداف الإنمائية للألفية التعليم الابتدائي للجميع، وتحسين صحة الأم، وتحسين التصحاح، وتوفير إمدادات المياه النقية وبطبيعة الحالة: القضاء على الملاريا.

إن أكثر من ٩٠ في المائة من صراعات عصرنا يجري داخل الدول ذاتها؛ ومنشأ أكثر من نصف ذلك هو أقل

البلدان نموا. وترحب جزر سليمان بإنشاء مجلس لإحلال السلام. وبعثة المساعدة الإقليمية إلى جزر سليمان، وترأسها استراليا، تمثل التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون بين الجنوب والجنوب. ونجاح هذه البعثة في تهيئة بيئة ملائمة للسلم قد أتاح لشعبنا فرصة إعادة بناء حياة أبنائه والاتجاه إلى تعزيز مستقبل آمن بسلام.

وجزر سليمان ملتزمة بالتصدي للسياسات الاقتصادية الماضية الضارة، بما في ذلك الافتقار إلى انضباط ضريبي وإلى حكم صالح. والبلد بحاجة إلى رأس مال بشري ومادي لرفع مستوى الإنتاجية وتحقيق النمو المستدام. وفي سبيل اجتذاب رأس المال وتكوينه، ستشرع حكومتي في استراتيجية ترمي إلى تهيئة بيئة اقتصاد كلي مستقرة. ويشمل ذلك استحداث ضرائب مقبولة ونظم ضابطة وتحسين البنية التحتية.

وما برح مستوى ديون جزر سليمان يسبب العجز. والعمل جار على رسم استراتيجية شاملة للديون. وبانتظار ذلك، نرحب باقتراح رئيس الفلبين أن تحوَّل الديون إلى مشاريع للأهداف الإنمائية للألفية. وتناشد جزر سليمان صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن يستكشفا هذا الاقتراح.

وما فتئت جزر سليمان تدعو باطراد على مدى أعوام إلى إصلاح مجلس الأمن. يجب أن يكون المجلس ذا طابع تمثيلي أبرز، وأن يكون أكثر ديمقراطية وشفافيته وقابليته للمسائلة. وينبغي أيضا أن يكون انعكاسا للحقائق الجيوسياسية الراهنة. وبعد سنين من النقاش، نحن نفهم مدى صعوبة التوصل إلى توافق للآراء حول هذه المسألة. ونأمل أن يؤمِّن توسيع نطاق مجلس الأمن تركيزا أشد على المسائل التي تهم الدول الجزرية الصغيرة النامية. وجزر سليمان تؤيد محاولات اليابان وألمانيا والهند والبرازيل للحصول على مقاعد دائمة في المجلس.

لقد قيل الكثير عن تحديات العولمة وما تتيحه من فرص. ومع أن الإرهاب لا يزال هما عالميا، فعلى الأمم المتحدة الاستمرار في التوجه إلى تنفيذ جدول أعمالها الإنمائي. وفي ذلك الصدد، ينبغي لجولة الدوحة للتنمية أن تقدم اقتراحات عملية إلى جميع الدول، بما فيها أقل البلدان نموا.

ومن المؤسف أن الأمم المتحدة مستمرة في حرمان ٢٣ مليون نسمة، يشكلون سكان جمهورية الصين، من حقهم في أن يكون لهم صوت في محفلنا هذا.

وتايوان طرف رئيسي في النظام الدولي وبالتالي ينبغي أن تنال الاعتراف الواجب بصفتها عضوا كاملا وعلى قدم المساواة مع بقية أعضاء أسرة الأمم المتحدة. إن جزر سليمان تتمتع بعلاقات مثمرة وقوية مع جمهورية الصين. وتدعو جزر سليمان الأمم المتحدة إلى معالجة التهديدات القائمة في مضائق الصين. كما أن وفد بلدي يرى أن الدبلوماسية الوقائية يجب أن تملي أعمال المجتمع الدولي. لذلك، يجب أن نكون نشيطين بشكل استباقي في تصرفاتنا وأن نتحلى بالمسؤولية. فالإخفاق في العمل سيقوّض مصداقية الأمم المتحدة.

في الختام، هذه هي اللحظة المواتية لنا لضمان تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية تنفيذا كاملا. وبصفتنا زعماء، ينتظر منا تقديم الكثير. ومن واجبنا أن نقيم عالما ينعم بالسلم والرخاء والعدل نستطيع فيه أن نضمن، ونحن واثقون، مستقبلا أفضل لأطفالنا. إن الوثيقة الختامية تتضمن شيئا ما لصالح كل طرف. ويتمثل التحدي في ترجمة التزاماتنا إلى أعمال، وإلا كان حكم التاريخ قاسيا علينا.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود، ولي عهد المملكة العربية السعودية.

الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود ولي عهد المملكة العربية السعودية (السعودية): يسرني أن أنقل لكم

تحيات خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز وتمنياته بأن تكلل مساعيكم بالتوفيق والنجاح. كما أتقدم بالشكر لرئيس الجمعية العامة وللأمين العام ولكل من أسهم في الإعداد لعقد هذا اللقاء الدولي المتميز.

إن المملكة العربية السعودية وبحكم دورها في الساحة الدولية وكونها حاضنة للحرمين الشريفين، موئل أفئدة المسلمين، حريصة كل الحرص على الإسهام في نجاح هذا التجمع التاريخي.

تجتمع هذه القمة العالمية بعد خمس سنوات من قمة الألفية وما زالت الأهداف التي سبق الاتفاق عليها تستدعي المزيد من العمل لتحقيقها. فنحن اليوم أحوج ما نكون إلى أمم متحدة فعالة وقادرة على النهوض بمهامها في تحقيق الأمن والسلم الدوليين والتنمية المستدامة في العالم وضمان حقوق الإنسان في إطار احترام الخصائص الذاتية للمجتمعات والثقافات المتعددة.

وتولي المملكة العربية السعودية أهمية كبرى لقضايا التنمية المستدامة، وقد حظيت التنمية البشرية فيها بالجانب الأكبر من الإنفاق مما مكّن المملكة من بلوغ مستويات متقدمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

كما أسهمت المملكة في دعم جهود التنمية في الدول النامية إذ بلغ معدل ما قدمته سنويا من عون إنمائي خلال العقود الثلاثة الماضية أربعة في المائة من إجمالي ناتجها المحلي السنوي استفادت منه ثلاث وثمانون دولة نامية واحتلت المملكة بذلك المرتبة الأولى عالميا، كما أنها من أكثر الدول إسهاما في مؤسسات العون الإنمائي.

وقد بادرت المملكة بإلغاء أكثر من ستة بلايين دولار أمريكي من الديون المستحقة لها على عدد من أقل الدول نموا كما قدمت إعفاءات للدول المؤهلة للمبادرة الدولية الخاصة بخفض الديون.

ومن هذا المنبر ندعو الدول المتقدمة النمو إلى الوفاء بتعهداتها بتخصيص نسبة سبعة من عشرة في المائة من دخلها القومي للمساعدات الإنمائية. وفي هذا الخصوص نؤكد على أهمية أن تحظى الجهود المبذولة لتحديد مصادر مبتكرة لتمويل التنمية على إجماع دولي حيالها وألا تكون متحيزة ضد موارد بلدان نامية أخرى.

إن خطر الإرهاب يهدد العالم أجمع مما يوجب تضافر الجهود لمكافحته. ومن منطلق عقيدتنا الإسلامية وتراثنا وأخلاقنا، قد أكدت المملكة العربية السعودية رفضها وشجبها للإرهاب بصوره وأشكاله كافة. ومن أجل تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال نظمت المملكة في شهر شباط/فبراير الماضي مؤتمرا دوليا لمكافحة الإرهاب وأكد ''إعلان الرياض'' الصادر عن ذلك المؤتمر على وحدة الإرادة الدولية في مواجهة الإرهاب والتطرف وخرج بتوصيات عملية لمكافحته وتجفيف مصادر تمويله ومنها دعم مقترح تقدم به خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز لإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب، ولقي تأييدا دوليا واسعا. وفي هذا الإطار، يسر المملكة أن تتقدم بمشروع قرار إلى الجمعية العامة يدعو إلى تشكيل فريق عامل لدراسة توصيات ذلك المؤتمر، بما في ذلك إنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب وأملنا كبير في أن تتم الموافقة عليه من أجل زيادة التعاون الدولي في محاربة الإرهاب الذي لا جنسية له ولا قومية ولا دين.

إن المملكة تقدر الدور الحيوي للمنظمات التابعة للأمم المتحدة وتأمل أن تؤدي الجهود المبذولة لإصلاح الأمم المتحدة إلى تقوية هذه المنظمات وزيادة فعاليتها بما يتوافق مع تطلعات شعوبنا. كما أنها تؤيد تحقيق توافق آراء دولي بشأن توسيع مجلس الأمن بالإضافة إلى تقييد حق النقض في المجلس بألا يسمح به في القرارات المتعلقة بتنفيذ قرارات سابقة صادرة عنه.

وتدعو المملكة العربية السعودية إلى أن تستعيد الجمعية العامة صلاحياتها المقررة لها بحكم الميثاق باعتبارها الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة.

إن تحقيق الأمن والسلام يتطلب الالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتجنب ازدواجية المعايير في القرارات. وتجدد المملكة دعوتها إلى جعل منطقتي الشرق الأوسط والخليج خاليتين من أسلحة الدمار الشامل. وتؤكد أيضا أن احترام قرارات الشرعية الدولية هو السبيل لحل النزاعات الدولية، ومن هنا تأتي أهمية دعم مسيرة السلام في الشرق الأوسط.

لقد أكدت الدول العربية التزامها بالسلام العادل من خلال إقرارها لمبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ونأمل أن يؤدي تضافر الجهود الدولية إلى تحقيق آمال الشعب الفلسطيني المشروعة في إنهاء الاحتلال وقيام دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وفيما يتعلق بالوضع في العراق فإن المملكة العربية السعودية تؤكد على وحدة العراق وعروبته آملين أن يتمكن مواطنو هذا البلد الشقيق من تجاوز الخلافات للوصول إلى هذه الغايات المنشودة.

وفي الختام أدعو المولى أن يكلل جهودنا بالتوفيق لبناء عالم تسوده المحبة والسلام.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من دولة السيد جونيشيرو كويزومي، رئيس وزراء اليابان.

السيد كويزومي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): قبل أن أبدأ ملاحظاتي، أود أن أعرب عن أعمق تعازي للذين فقدوا أحباءهم في إعصار كاترينا. ونحن نقف بقوة في دعمنا للذين يناضلون من أجل التعافي من آثار الدمار المرعب.

واليوم، أود أن أشارككم في رؤية لأمم متحدة جديدة. نحن نحتاج إلى أمم متحدة تهتم بالوصول إلى أولئك الذين يكافحون الفقر المدقع وتمد يدها إلى الذين يبذلون الجهد لمساعدة أنفسهم. نحن نحتاج إلى أمم متحدة قوية تمهد الطريق نحو بناء السلام وتضطلع بدور نشط في مكافحة الإرهاب. نحن نحتاج إلى أمم متحدة فعالة تعكس مطامحنا ومعايير عالم اليوم لا المعايير التي كانت سائدة قبل ستين عاما.

إن الأمم المتحدة تحتاج إلى تعزيز جهودها لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وتحقيق هذه الأهداف يتطلب عملا، وليس مجرد بيانات تعبر عن حسن النية. إن تنفيذ الالتزامات القوية التي قطعتها البلدان المتقدمة النمو، بما في ذلك اليابان، سيكون أساسا لعالم أفضل. ولكن لا ينبغي أن تتوقف الجهود على التمويل فحسب. ينبغي للأمم المتحدة الجديدة تشجيع الدول النامية على تولي زمام الأمر فيها عن طريق شراكة مع المجتمع الدولي، تركز على نهج يكون محوره الإنسان، ونسميه الأمن البشري.

إن السلام لا يسود تلقائيا بمجرد انتهاء الصراع. ولا بد للأمم المتحدة الجديدة والقوية، وبجانبها لجنة بناء السلام المقترحة، أن تبادرا إلى ضمان الانتقال السلس من حالة وقف إطلاق النار إلى بناء الدولة وإلى المصالحة والعدالة وإعادة البناء. واليابان على استعداد للاضطلاع بدورها في هذه المهمة الملحة ولكنها حيوية.

وفيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، فلا بد للأمم المتحدة من أن تضطلع بدور نشط في وضع المعايير. وبهذه الروح، وقّعت اليوم على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. وأنا أدعو أيضا إلى الختام المبكر للمفاوضات التي تدور بشأن مشروع الاتفاقية الشاملة المعنية بالإرهاب الدولي.

إن العالم تغير بصورة مذهلة خلال الستين عاما الماضية، وآسيا وأفريقيا اللتان كانتا تحت قيود الاستعمار أصبحتا الآن من اللاعبين الرئيسيين في مجتمعنا الدولي. وفي فترة الستين عاما الماضية، تابعت اليابان بتصميم مسار التنمية كدولة محبة للسلام، وهي تقدم مساهمة فريدة وملموسة في سلام ورخاء العالم.

ولا بد لتكوين مجلس الأمن أن يعكس تلك المتغيرات الأساسية. واليابان على اقتناع بأن إصلاح مجلس الأمن قضية عادلة للمجتمع الدولي، كما هو الحال بالنسبة لمسألة شطب عبارة ''الدولة العدو''، التي خلفها الزمان منذ أمد بعيد، من ميثاق الأمم المتحدة. واليابان كدولة دائمة العضوية على استعداد للاضطلاع بدور أكبر في مجلس الأمن بعد إصلاحه.

وفي العام الماضي، ومن هذه المنصة دعوت زملائي إلى الارتقاء إلى مستوى ذلك التحدي الأساسي. والآن، ولأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة، هناك إمكانية حقيقية لاتخاذ إجراء، بدعم مكثف من الدول الأعضاء. وبناء على ذلك المفهوم، ينبغي لنا أن نسعى إلى صدور قرار مبكر لإصلاح مجلس الأمن في هذه الدورة للجمعية العامة.

وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة بعد تجديدها، بما في ذلك أمانتها العامة، أن تتمتع بالثقة الراسخة والدعم من جميع الدول الأعضاء ومواطنيها. ولذا فلا بد للأمم المتحدة الجديدة والفعالة أن تكون منفتحة للتمحيص الصارم من قبل الرأي العام. وستعمل اليابان مع الدول التي تشاركها الرأي ليحصل هذا على وجه السرعة.

إن الإصلاح يشكل دائما تحديا، لأنه يتطلب منا أن نواجه الأمر الواقع. ولكن هذا ليس مبررا للتراخي. فلنتحد جميعا للسعي إلى جعل هذه الدورة للجمعية العامة دورة عمل: دورة للتجديد الشامل للأمم المتحدة.

الرئيس المشارك (غابون) (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من دولة السيد غودان بيرسون، رئيس وزراء مملكة السويد.

السيد بيرسون (السويد) (تكلم بالانكليزية): على مدى عقود، والتضامن مع الفقراء والمضطهدين ظل مبدأ توجيهيا للسويد في الشؤون الدولية. والأمم المتحدة وفرت الإطار المطلوب لتحويل التضامن إلى إجراءات فعالة للسلام والأمن.

واليوم، لا نحتاج إلى الأمم المتحدة للتعبير عن التضامن فحسب؛ بل أن التعاون المتعدد الأطراف صار ضرورة لنا جميعا. وللتأكد من ذلك، يمكن للمرء أن يحاول بمفرده معالجة تغير المناخ، والإرهاب، وأسلحة الدمار الشامل، والجوع، والمرض. ولكن الأرجح أن تلك الجهود ستخفق.

نادرا ما كانت الحاجة إلى عمل مشترك واضحة كما في جولة الدوحة الحالية. إن الفوائد التي تجنيها التنمية من التجارة لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق إتاحة فرصة أكبر للوصول إلى الأسواق وتقليص الإعانات.

إن عصرنا يتطلب التعاون المتعدد الأطراف. وتزداد الحاجة إليه بمرور الوقت سواء كان ذلك للأمم الكبيرة أو الصغيرة. وهو يتطلب جدول أعمال مشترك قائم على أساس الاعتراف بالمسؤولية المشتركة. ونحن جميعا نتقاسم الثناء عند تحقيق التقدم. كما نتقاسم اللوم على المشاكل. ونحن جميعا شركاء في المسؤولية لضمان التغيير.

سوف نتفق مساء الغد على جدول أعمال مشترك. وهو يتضمن عدة جوانب قوية، ويظهر بوضوح أن السلام والأمن، والتنمية وحقوق الإنسان تشكل جميعا جزءا من كيان واحد. ويذكرنا بأننا لن ننجح في مجال إذا تجاهلنا المجالات الأخرى. ويؤكد مبادئ هامة، مثل مسؤوليتنا

الجماعية عن حماية سكاننا من الإبادة الجماعية والتطهير العرقي. ويمهد الطريق لإجراءات هامة ودقيقة كإنشاء لجنة لبناء السلام وإنشاء مجلس لحقوق الإنسان وإبرام اتفاقية بشأن الإرهاب.

ولكن هناك أيضا مجالات نحتاج فيها إلى دفع التعاون المتعدد الأطراف إلى مدى أبعد.

أولاً، إن عدم إحراز تقدم في الآونة الأخيرة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار يمثل إخفاقاً لنا. والمخاطر المنبثقة عن الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى ما زالت قائمة. ونحتاج إلى تدابير عاجلة في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار. وإحراز تقدم في مجال سيدفعنا دفعاً إلى التقدم في مجال آخر.

ثانياً، لا بد من القيام بعمل أقوى فيما يتعلق بتغير المناخ. وسيكون تنفيذ بروتوكول كيوتو بداية جيدة، ولكن يجب أن ننظر أيضاً إلى الفترة بعد ٢٠١٢. وعلينا أن نقرن النمو الاقتصادي بالاستدامة البيئية على نحو أفضل.

ثالثاً، يجب أن نتفق على إصلاح مجلس الأمن. والميثاق يتضمن جميع الأحكام التي نحتاجها لمواجهة تهديدات عصرنا. وهو لا يتطلب أي تنقيح عندما يتعلق الأمر باستخدام القوة. وما نحتاجه هو مجلس أمن يضطلع بمسؤوليته على نحو أفضل. ويجب أن تمثل أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية تمثيلاً أحسن. ولا بد من كفالة الفعالية للمجلس. وينبغي ألا توسع سلطة النقض.

رابعاً، يجب أن تزيد البلدان المتقدمة النمو من مستوى مساعداتها الإنمائية الرسمية. وإن كان لنا أن نحقق أهداف الألفية، ثمة حاجة إلى مزيد من الموارد لحقوق الطفل والمرأة، والصحة الجنسية والإنجابية، ومكافحة مرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والحماية البيئية. وكذلك، يجب اتخاذ الإجراءات لضمان الحكم السديد والقضاء على الفساد وإنشاء مؤسسات سياسية واقتصادية قوية في جميع البلدان.

إن مؤسسي الأمم المتحدة هذه كانوا يعلمون أن الدول إذا ما عملت معاً تستطيع أن تحقق أموراً تتجاوز ما يمكن أن تحققه أقوى الدول منفردة. واليوم، نحتاج إلى ما كان يتمتع به أولئك الرجال والنساء من رؤية وعزم وإرادة سياسية. وكقادة سياسيين، علينا التزام إزاء مواطنينا بأن نتقيد بجدول الأعمال المشترك الذي اتفقنا عليه هنا. وسبيلنا الوحيد إلى نجاح ذلك هو الالتزام الشخصي منا جميعاً.

الرئيس المشارك (غابون) (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان يلقيه فخامة السيد جي فرهوفستاد، رئيس وزراء مملكة بلجيكا.

السيد فرهوفستاد (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أستهل بياني بتقديم التهنئة والشكر للأمين العام كوفي عنان الذي اغتنم فرصة حلول الذكرى السنوية الستين لمنظمتنا هذه لكي يعزز فعاليتها وشرعيتها. وفي الواقع، إننا نحتاج إلى الأمم المتحدة الآن أكثر من أي وقت مضى. ولا يسعني إلا القول إن بلدي، بلجيكا، توافق على الاقتراحات الطموحة للأمين العام، التي وردت في تقريره ”في جو من الحرية أفسح“ (A/59/2005).

ومع الأسف، فإن مشروع الوثيقة الختامية الذي تم التوصل إليه يوم الثلاثاء الماضي لم يكن على نفس المستوى من الطموح؛ ومع ذلك، فهو يمثل انطلاقة جديدة وأعتقد أنه يمكن أن يعطي زخماً استراتيجياً للأمم المتحدة. ومنظمتنا ستكون مجهزة بشكل أفضل للاستجابة لاحتياجات القرن الحادي والعشرين. وأود، بصفة خاصة، أن أشكر السيد جان بينغ على مثابرته من أجل إعطاء الأمم المتحدة ولاية ومبادئ توجيهية جديدة.

وبلجيكا تؤيد تماماً الفكرة الأساسية التي مفادها أن الأمن والتنمية وحقوق الإنسان كلٌ لا يتجزأ. وهذه الاستراتيجية لا يمكن أن تنجح إلا إذا كانت لدينا مؤسسات قوية وتمثيلية.

وتعرب بلادي عن تأييدها الكامل للإسراع بإنشاء مجلس حقوق الإنسان. ويسعدنا أن مفهوم ''المسؤولية عن الحماية'' قد اعتُرِفَ به أخيراً. ولنأمل جميعاً بأن هذا سيمكننا من الآن فصاعداً من تلافي حدوث فواجع مثل تلك التي شهدتها رواندا في عام ١٩٩٤.

وفي الوقت نفسه، نؤكد مجدداً التزامنا بمكافحة الإرهاب، والكفاح ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل وضد الأسلحة التي تنشر عدم الاستقرار، وأعني الفقر أو الفاقة.

وقبل كل شيء، ينبغي ألا تغيب عن بالنا الحاجة إلى الاستثمار في التنمية. فإن أردنا أن نقيم عالماً آمناً وحراً وديمقراطياً، فإن الاستثمار في التنمية يفرض نفسه كضرورة مطلقة. ولذلك، اعتمدنا جميعاً في نفس هذه القاعة قبل خمس سنوات الأهداف الإنمائية للألفية التي نؤكد عليها اليوم.

أجل، لقد أُحرِز بعض التقدم، وهو أمر مشجع؛ لكن، لا بد لنا اليوم أن نعترف بأن النتائج لا ترقى إلى مستوى الأهداف، مع الأسف، بدليل التقدم المحدود الذي تحقق في أفريقيا. ولنأخذ مثلاً الهدف ١: خفض نسبة سكان العالم الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف. فإذا استمر التوجه الحالي، لن تحقق أفريقيا ذلك الهدف في عام ٢٠١٥، بل ستحققه في عام ٢١٥٠ – أي بتأخير يمتد ١٣٥ عاماً.

واليوم، بينما تحتفل الأمم المتحدة بذكراها السنوية الستين، فإن متوسط عمر الإنسان في أفريقيا لا يتعدى ٤٦ عاماً. وهناك ستة من كل عشرة شبان يحملون فيروس نقص المناعة البشرية. وتوفي ٢٥ مليون شخص بالفعل نتيجة الإصابة بهذا الفيروس، ويعيش عدد مماثل وهو يحمل الفيروس. والبلدان الخمسة والثلاثين الأفقر في العالم، يوجد ٣١ منها في أفريقيا. ومنذ عام ١٩٩٨، توفي زهاء أربعة ملايين شخص في الصراعات المسلحة في وسط أفريقيا. وهذا هو أعلى عدد من الضحايا منذ الحرب العالمية الثانية. ولو وُجِد مثل هذا العدد من الضحايا في أي جزء آخر من العالم، في أوروبا مثلاً، كنا سوف نصفها بأنها حرب عالمية. أما الآن، فإننا لا نتكلم إلا عن صراعات إقليمية. ومن بين كل خمسة أطفال أفارقة يموت طفل واحد من الجوع وسوء التغذية أو من مرض يسهل الشفاء منه.

هذا غير مقبول. هذا وضع غير مقبول أخلاقياً، ومحفوف بالمخاطر سياسياً، ويشكل خطأ فادحاً من الناحية الاقتصادية. ويجب أن نساعد أفريقيا على الخروج من هذه الحلقة المفرغة، ونحن نعرف كيف نفعل ذلك. ونعرف ما تحتاجه أفريقيا: الاستقرار السياسي والاقتصادي بغية السماح بالنمو الاقتصادي؛ والاستثمار في البنية التحتية، وفي الرعاية الصحية، فضلاً عن إتاحة فرص متكافئة لها في الأسواق العالمية، وتحتاج إلى السلام، بالطبع.

والسلام هو الخطوة الأولى، والوقت قد حان للقضاء على الاتجار في الأسلحة. ولهذا، اقترحت بلجيكا أن تبدأ المفاوضات، في أقرب وقت ممكن، من أجل التوصل إلى اتفاق دولي بشأن الاتجار في الأسلحة.

وبالمثل، لا غنى عن الحكم السديد، حكم يفضي إلى نتائج. ولا يمكن أن نحقق ذلك الهدف إلا إذا نسقنا مساعداتنا وجهودنا على الصعيد العالمي. إنني مقتنع بأن إنشاء لجنة بناء السلام سيكون له دور حاسم. وتريد بلجيكا الإسهام بنشاط في تحقيق هذا الهدف وهي على أتم الاستعداد لأن تتشاطر تجربتها مع الانتقال في الكونغو وبوروندي.

رغم ذلك، وهذا أمر هام جدا، نحن مصرون على تنفيذ الاتفاقات والوفاء بالوعود. فلقد حدث نكوث بوعود

كثيرة جدا، قطعها زعماء أفارقة وزعماء غربيون عديدون على أنفسهم، وحتى بوعود المجتمع الدولي بأسره. إن بلجيكا في الوقت الحالي تنفق ٠,٤٥ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي على المساعدة الإنمائية الرسمية، وهي بذلك تحترم التزامها، ويسعدني أن أؤكد على أنها ستبلغ هدف إنفاق ٠,٧ في المائة بحلول عام ٢٠١٠.

يجب أن ننجز شيئا خلال هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى، وهو تعزيز التزامنا، وقبل كل شيء تنفيذ وعودنا التي قطعناها على أنفسنا قبل خمس سنوات بتوفير المزيد من الرخاء والمزيد من الحرية لمئات الملايين من البشر. فلا يريد أولئك الملايين من البشر أن يسمعوا سوى رسالة واحدة، وهي أننا سنلتزم بكلمتنا، وسنفي بوعدنا.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من دولة الأونرابل سعيد ويلبرت موسى، رئيس الوزراء ووزير المالية والتنمية الوطنية والخدمات العامة في بليز.

السيد موسى (بليز) (تكلم بالانكليزية): قبل خمس سنوات وقفت هنا وراء نفس هذه المنصة وألزمت بلدي وحكومتي بميثاق للتنمية. وبصفتنا زعماء، تعهدنا بالقضاء على الفقر والجوع، وتعميم التعليم الابتدائي، وتعزيز المساواة الجنسانية وتمكين المرأة، وخفض وفيات الأطفال، وتحسين صحة الأمهات، ووقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والبدء في دحره وكذلك الأمر بالنسبة إلى الإصابة بالملاريا وأمراض شديدة أخرى، وضمان الاستدامة البيئية، وبناء شراكة عالمية من أجل التنمية.

وإلى جانب هذه الأهداف، يتعين على البلدان الصغيرة مثل بليز أن تجد حلولا فعالة لهموم أخرى خطيرة مثل الجريمة والعنف في مجتمعاتنا وضعفنا أمام الكوارث الطبيعية.

إن المأساة المروعة التي نجمت عن إعصار كاترينا في إحدى كبريات المدن في الولايات المتحدة الأمريكية والشلل والضعف المذهلين اللذين كشف عنهما هذا الإعصار ينبغي أن تعطي فكرة واضحة جدا عن الضرر الذي يصيب مجمل اقتصادات بلدان صغيرة مثل بليز سنويا، وبعيدا عن بهرجة الاهتمام الإعلامي الدولي. ولقد كانت شقيقتنا الكاريبية غرينادا آخر مثال لذلك.

في مواجهة هذه التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، قد يقول البعض إن أهدافنا طموحة أكثر مما ينبغي، ومثالية أكثر مما ينبغي، ولكن المثالية التي ترتكز على الواقعية هي في الحقيقة مصدر الحماسة للعمل المنسق.

ومثل أغلب الدول الأخرى الأعضاء، فإن تقرير بليز الأول عن الأهداف الإنمائية للألفية يظهر نتائج متفاوتة في التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف. ورغم وجود دلائل إيجابية في مجالات تعميم التعليم الابتدائي والقضاء على التفاوت الجنساني في التعليم في كل مستوياته، وخفض وفيات الأطفال وتحسين صحة الأمهات، ثمة تحديات كبيرة في تحقيق الأهداف المحددة الزمن للقضاء على الفقر وفي وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ودحره ووقف الإصابة بالملاريا وأمراض شديدة أخرى.

وبوصفنا دولة فتية ونامية، فنحن نواجه عدة تحديات ديمغرافية واقتصادية. على سبيل المثال، ٥٢ في المائة من سكاننا تقل أعمارهم عن ١٩ عاما، و ٥١ في المائة من شعبنا يعيشون في مناطق ريفية، وتبلغ الكثافة السكانية ١٠,٩ أشخاص لكل كيلومتر مربع، مما يزيد من تكاليف بناء الهياكل الأساسية.

إن عدم المساواة وتفاوت الدخول المتزايدين، وتزايد بؤر الفقر لا سيما في المجتمعات الحضرية والأصلية، وبطالة

الشباب، وسوء التغذية هي تحديات خطيرة متعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية وتواجهها بليز.

ورغم أننا أحرزنا تقدما كبيرا فيما يتعلق بوقف انتشار الملاريا والسل، تتزايد أمراض جديدة وناشئة وغير معدية مثل السكر وارتفاع ضغط الدم.

علاوة على ذلك، فإن تعرضنا للأضرار من صدمات خارجية مثل تفجر أسعار النفط، وإلغاء الوصول التفضيلي للسلع الزراعية إلى البلدان الصناعية، وتعرضنا للتضرر من الأعاصير تجعل من الصعب على بلدان مثل بليز أن تتجنب زيادة الدين العام، وهو ما يحد بدوره من قدرتنا على الاستثمار في الخدمات العامة والاجتماعية حتى تصل إلى كل مواطنينا.

لقد اتخذت حكومتي نهج المواجهة المباشرة في التصدي لهذه التحديات. ونحن متقدمون في وضع الاستراتيجية وخطة العمل الخمسية الوطنية للقضاء على الفقر. وهذه الخطة، التي ستستكمل قبل كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، تشمل نهجا يركز على تحقيق النتائج في مجال خفض الفقر وتستخدم أهدافا محددة لهذا الخفض على أساس الأهداف الإنمائية للألفية.

ويجري أيضا وضع استراتيجية مستكملة ومتوسطة المدى ستشمل إدارة الديون والسياسة المالية والاستثمار في القطاع العام والنمو العادل بوصفها عناصر أساسية.

في الوقت ذاته، نحن ندرك أن القضاء على الفقر وتحسين نوعية حياة شعب بليز لن يستديما إلا إذا كانت الحكومة فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة. ومنذ عام ١٩٩٨، ما فتئت حكومتي تقيم نظاما وطنيا قويا للاستقامة، بما في ذلك جهاز قضائي مستقل تضمن فيه المناصب، وهناك لجنة تحسين الحكم ذات القاعدة العريضة التي تعمل على تعزيز مؤسسات الرقابة، مثل مكاتب المراقب العام والمتعهد العام وأمين المظالم، وتشريعات حديثة تحمي المساءلة في إدارة الأموال العامة.

إن موقف حكومتي هو أن الأمم المتحدة ومنظومتها الإنمائية لا غنى عنهما في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وبالنسبة إلى ملايين البشر الذين يعيشون في مختلف أنحاء العالم، فإن الأمم المتحدة التي يتم إصلاحها ولديها برنامج للتعاون الدولي وتعزيز السلم والأمن والتنمية وحقوق الإنسان يمكن أن تعني بالفعل الفرق بين الحياة والموت وبين الأمل واليأس.

وبحكم الضرورة، تميل البلدان الصغيرة مثل بليز إلى الاهتمام أكثر بالفقر والتنمية، بينما يميل العالم المتقدم إلى الاهتمام أكثر بالمسائل الأمنية. وهذان المنظوران المتباينان قد يكونان أكبر عقبة أمام التعاون الدولي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. إن تقرير الأمين العام ''في جو من الحرية أفسح'' يبرهن بجلاء وقوة على الروابط بين الأمن والتنمية. فهما وجهان لنفس العملة. ولا يمكن بناء أمن جماعي على حقل عالمي من ألغام الفقر والظلم. المطلوب هو الإرادة السياسية العالمية للوفاء بتعهداتنا التي قطعناها على أنفسنا قبل خمس سنوات.

ورغم أن المسؤولية الرئيسية عن التنمية تقع على عاتق الحكومات الوطنية، من الضروري أيضا أن يقدم شركاؤنا المتقدمون المساعدة التي التزموا بها. فالمساعدة الدولية استثمار أساسي في التنمية البشرية. ولذلك تؤيد حكومة بليز الدعوة التي تطالب بوجوب زيادة مقدار المعونة، إذا أريد لها أن تكون فعالة، ولا بد أن يكون الحصول على المعونة أكثر سهولة وبتكاليف تعاقدية أقل، ولا بد أن تكون للمعونة ملكية قطرية.

ويجب أن نشيد بجهود مجموعة الدول الثماني لإلغاء ديون البلدان النامية المصنفة من الأمم المتحدة بوصفها بلداننا

فقيرة مثقلة بالديون. وهذا نموذج للشراكة التي يجب أن نبنيها إذا أردنا إنجاز التنفيذ الكامل للأهداف الإنمائية للألفية في العقد المقبل.

وتتفق حكومة بليز على أن للتجارة القدرة على دفع عجلة ازدهار البلدان الأفقر في العالم. والممارسات التجارية الجائرة لا تحد من تلك القدرة فحسب بل إنها لا تنسجم أيضا مع الأهداف الإنمائية.

وما زالت الإعانات الزراعية في البلدان الغنية تعيق ازدهار القطاعات الزراعية المتسمة بالكفاءة في البلدان النامية.

لقد انطلقت جولة الدوحة الإنمائية في عام ٢٠٠٠ وهدفها الأساسي ضمان قواعد للتجارة المتعددة الأطراف تراعي احتياجات البلدان النامية. ولدى بليز مصالح كبيرة في الاستكمال الناجح لهذه الجولة، الاستكمال الذي يجسد احتياجات وهموم البلدان النامية، خاصة البلدان ذات الاقتصادات الأصغر.

إن المنجزات الكبيرة للقرن الماضي وموجة العولمة الحالية أفرزت ثروات ومعرفة أكثر من أي وقت مضى، وهو ما جعل من الممكن لأول مرة في تاريخ البشرية القضاء على الفقر وتحسين نوعية الحياة للرجال والنساء والأطفال.

ولكن هناك استمرار للفقر وتزايد لانعدام الأمن البشري. وتتطلب استراتيجيتنا لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام بالترافق مع العدالة الاجتماعية إجراء إصلاح أساسي للسياسات الاجتماعية بغية أن تكون انعكاسا لمبادئ العالمية، والشمول والتضامن. ويجب أن نعترف جميعا بأننا حفظة أشقائنا وشقيقاتنا. وبالنسبة إلى بليز، تمثل الأمم المتحدة وميثاقها هذه المبادئ الأساسية التي لا غنى عنها. وإن حياة الملايين من الأشخاص عرضة للخطر في جميع أرجاء العالم. دعونا لا نضيع هذه الفرصة من أجل تغيير عالمنا لصالح الجميع.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب تدلي به فخامة السيدة ترونغ مي هوا، نائبة رئيس جمهورية فييت نام الاشتراكية.

السيدة ترونغ مي هوا (فييت نام) (تكلمت بالفيتنامية؛ وقام الوفد بتوفير الترجمة الشفوية): قبل خمسة أعوام اعتمد القادة من ١٨٩ بلدا بشكل رسمي إعلان الألفية انطلاقا من رغبة عميقة في أن تعيش البشرية في عالم أكثر سلاما وازدهارا وعدلا. وباستعراض تلك الأعوام، نشعر بسرور بالغ إذ نلاحظ أن تقدما أحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك، لا يسعنا إلا أن نشعر بالقلق حيال عدم وجود تقدم أو كفاءة في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في عدد كبير من البلدان والمناطق. ولئن كنا نعترف بأوجه القصور في السياسات الإنمائية الوطنية وقدرات المؤسسات، يمكننا جميعا أن نرى بوضوح أن تلك الصعوبات تنشأ أيضا من البيئة السياسية والاقتصادية الدولية، التي أصبحت أكثر تعقيدا، وخاصة مع ازدياد الإرهاب والميل المتزايد إلى استخدام القوة في العلاقات الدولية وإلى اللجوء إلى النزعة الحمائية في التجارة.

ولفترة طويلة من الوقت ظل الشعب الفيتنامي يحظى بتقدير كبير من المجتمع الدولي على عزمه وشجاعته في الكفاح لحماية الحقوق الإنسانية للأشخاص في العيش في حرية واستقلال وفي تقرير مصيرهم بأنفسهم. ويشاد بفييت نام في الوقت الحاضر على إنجازاتها الاجتماعية – الاقتصادية الهامة وتنفيذها للأهداف الإنمائية للألفية. واغتنم هذه الفرصة كي استرعي انتباه الأعضاء إلى حقيقة أن فييت نام، ابتداء من عام ٢٠٠٤، خفضت معدلات الفقر بثلاثة أخماس مقارنة بعام ١٩٩٣، وبذلك بلغت الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في تخفيض الفقر إلى النصف قبل عشرة أعوام من الموعد المقرر. وفي ما يتعلق بالتعليم الابتدائي الشامل، قضت فييت نام على الأمية وحققت التعليم

الابتدائي الشامل منذ عام ٢٠٠٠. وفي الوقت الحاضر، يجري توفير التعليم الثانوي المتوسط الشامل تقريبا في نصف محافظات فييت نام. ويبرز بوضوح التقدم الكبير المحرز في تعزيز المساواة بين الجنسين في الارتفاع المستمر لمؤشر التنمية الجنسانية لفييت نام، من ٠,٦٦٨ في عام ١٩٩٨ إلى ٠,٦٨٩ في عام ٢٠٠٤. وأكثر من ٢٧ في المائة من البرلمانيين في الجمعية الوطنية لفييت نام هم من النساء، مما يضع فييت نام في مرتبة البلدان الرائدة لهذا المؤشر في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ويعترف اليوم اعترافا كاملا بالنساء لدورهن الهام في الأسرة والمجتمع. وبالنسبة إلى الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية، فقد انخفض إلى النصف معدل وفيات الأطفال الأقل من خمس سنوات عمرا، وانخفض معدل وفيات الأمهات بمعدل الثلث مقارنة بعام ١٩٩٠.

وقدمت حكومة فييت نام تقريرا وطنيا عن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في فييت نام، بغية الإسهام في المناقشات التي تجرى خلال اجتماع القمة هذا. والسبب الجذري للنتائج المشجعة المحرزة في فييت نام التي ذكرتها من فوري هو التصميم الذي أظهرته الدولة والشعب في بلدنا على تعزيز قضية التنمية الاجتماعية – الاقتصادية. وتشمل العوامل الإيجابية الأخرى التي أسهمت في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في فييت نام المثابرة على إجراء الإصلاح، وإدماج الأهداف الإنمائية للألفية في التنمية الاجتماعية – الاقتصادية وبرامج التعاون الدولي، وتعبئة الموارد المحلية، والاندماج النشط في الاقتصاد العالمي، وتوسيع العلاقات الاقتصادية الخارجية، وللجمع بين النمو الاقتصادي وتعزيز الرفاه الاجتماعي، وإجراء الإصلاحات الإدارية، والنهوض بالقدرات والمشاركة الواسعة للشعب.

وأود، بالنيابة عن حكومة فييت نام ودولتها، أن أغتنم هذه الفرصة كي أعرب عن تقديرنا الكبير لمنظمات الأمم المتحدة، وللمانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف، وللمنظمات غير الحكومية الدولية، وللأصدقاء الأجانب على المساعدة القيمة التي قدموها إلى فييت نام لأجل تنميتنا.

وبالرغم من أن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية يشكل المسؤولية الرئيسية لكل بلد، فإن المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي أمر هام جدا. وبغية مساعدة البلدان النامية بشكل أفضل على النجاح في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، نود أن نتقدم بالتوصيات التالية: أولا، الوفاء بالالتزام بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية، وتخفيض وشطب الديون المترتبة على الدول النامية، وتيسير انضمام البلدان النامية إلى منظمة التجارة العالمية؛ ثانيا، تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية والالتزامات التي قطعت في المؤتمرات العالمية التي عقدت خلال العقد الماضي؛ ثالثا، مساعدة البلدان النامية في صياغة الاستراتيجيات وبناء القدرات بغية بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وزيادة تنسيق المساعدة التي يقدمها المانحون؛ رابعا، تعزيز دعم التعاون بين الجنوب والجنوب، بما في ذلك برامج اثنين زائد واحد للتعاون بين فييت نام وعدد من البلدان الأفريقية.

منذ فترة طويلة اتفقنا على ضرورة إصلاح الأمم المتحدة بغية جعل المنظمة أكثر كفاءة في الاضطلاع بالولايات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وبغية إبراز التغيير الهائل الذي حصل في العالم خلال الأعوام الـ ٦٠ الماضية. وبالنسبة إلى هذه المسألة، فإن فييت نام تتشاطر آراء عدد كبير من الدول بأنه لا بد أن يقوم إصلاح الأمم المتحدة على أساس المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، ولا بد أن يجرى الإصلاح بطريقة متوازنة وشاملة، بغية كفالة الديمقراطية والشفافية والتمثيل في المنظمة، فضلا عن زيادة كفاءتها لمصلحة جميع الدول الأعضاء.

إن التطورات المعقدة التي حصلت مؤخرا في العالم تزيد من الإلحاح على تنفيذ مهمة سد الفجوة الإنمائية وتعزيز التنمية المنصفة والمستدامة داخل البلدان وبينها بغية اجتثاث أسباب عدم الاستقرار في العالم اليوم. وتشكل الأهداف الإنمائية للألفية وسيلة حاسمة لتحقيق تلك الغاية.

إن فييت نام، من جانبها، تؤكد مجددا على التزامها بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وبالوفاء بتلك الأهداف وتجاوزها، فإننا أيضا نساعد على بلوغ الهدف المشترك لشعبنا، وهو بالتحديد، بناء فييت نام القوية بوجود مواطنين ينعمون بالازدهار وبمجتمع عادل وديمقراطي ومتحضر.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب يدلي به فخامة السيد أحمد ضياء مسعود، نائب رئيس جمهورية أفغانستان الإسلامية.

السيد مسعود (أفغانستان) (تكلم بالفارسية) (وقدم الوفد نصا بالانكليزية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي، نيابة عن حكومة وشعب أفغانستان، أن أعبِّر عن تعازي القلبية لحكومة وشعب الولايات المتحدة بمناسبة الخسائر المأساوية في الأرواح والدمار الواسع الذي سببه إعصار كاترينا.

إنه من دواعي الشرف الكبير أن أخاطب الاجتماع الرفيع المستوى للدورة الستين للجمعية العامة، نيابة عن جمهورية أفغانستان الإسلامية. وهذه المناسبة توفر فريدة نادرة لجميع الدول الأعضاء لاستعراض الدروس المستفادة وتقييم الوضع الحالي وإمكانيات المستقبل.

ظلت الأمم المتحدة خلال الستين عاما الماضية تشارك في صون السلم والأمن الدوليين، والتنمية، وحماية وتعزيز حقوق الإنسان. وإن القيم والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة لا تزال صالحة. ولكن نهاية الحرب الباردة، والواقع الجيوسياسي الجديد في عالم اليوم وظهور أخطار وتحديات جديدة تتطلب إعادة التفكير في دور المنظمة.

ونحن نرحب بتقديم التقارير الثلاثة الشاملة: تقرير الفريق العامل الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، المعنون ''عالم أكثر أمنا: مسؤوليتنا المشتركة'' A/59/565، وتقرير مشروع الألفية؛ المعنون ''الاستثمار في التنمية'' (A/59/727)؛ وتقرير الأمين العام، المعنون ''في جو من الحرية أفسح: نحو تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع'' (A/59/2005).

وفي الوقت الذي انعقدت فيه قمة الألفية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، لم تتمكن أفغانستان، بسبب الوضع الذي كان سائدا في البلد، من اعتماد استراتيجية وطنية لتحقيق الأهداف الإنمائي للألفية. ولكن منذ بداية عملية بون، أحرزت أفغانستان، بمساعدة المجتمع الدولي، مكاسب تثير الإعجاب في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

لقد عقدنا اجتماعين للويا جيرغا. وقاد الاجتماع الأول إلى تشكيل الحكومة الانتقالية، والثاني اعتمد دستورا جديدا لإنشاء دولة ديمقراطية إسلامية. فضلا عن ذلك، أجرينا انتخابات رئاسية ناجحة، وبعد أقل من ثلاثة أيام سنجري انتخابات برلمانية وإقليمية.

وعاد أكثر من ٥ مليون طفل، بمن فيهم الفتيات، إلى المدارس في أنحاء أفغانستان، ورجع حوالي ٤ ملايين لاجئ إلى ديارهم الأصلية من الدول المجاورة. ولكن آثار الصراعات المسلحة المفروضة على بلدي لا تزال مستمرة. إن الفقر والمعدلات العالية في وفيات الأطفال والأمهات والافتقار إلى الموارد اللازمة للخدمات الاجتماعية الأساسية تجعل استمرار مساعدة المجتمع الدولي مسألة لا غنى عنها.

إن نجاح الانتخابات البرلمانية سيمثل الخطوة الأخيرة في تنفيذ اتفاق بون التاريخ الموقع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. والدعم والمشاركة المستمران من المجتمع الدولي

مطلوبان في السنوات القادمة لإعادة تأهيل البلد وتعميره، وكذلك لتوطيد السلم والأمن.

وفي هذا الصدد، نحن نشدد على المبادئ الرئيسية التالية لزيادة تعزيز التعاون بين الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي: الدور القيادي لحكومة أفغانستان في جميع جوانب عملية التعمير، وضرورة التوزيع المنصف للموارد في أرجاء البلد، وضرورة ضمان أن تخدم الجهود الدولية بناء القدرة الدائمة والمؤسسات المستدامة؛ وأخيرا ضرورة ضمان الشفافية العامة والمساءلة على كل المستويات.

إن أفغانستان بصدد إعداد استراتيجيتها الوطنية للتنمية، والتي تشمل برنامج عمل لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبسبب الظروف التي واجهتها أفغانستان في وقت انعقاد قمة ٢٠٠٠م، حددنا عام ٢٠٢٠ بدلا من ٢٠١٥ لتحقيق الأهداف.

إن أفغانستان واحدة من أقل البلدان نموا في العالم. نحن نؤكد بشدة على أهمية تنفيذ برنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة بشأن أقل البلدان نموا الذي عقد في بروكسل في أيار/مايو ٢٠٠١م.

ونؤكد أيضا الحاجة إلى الدعم الدولي المستمر والمنسق والفعال لتحقيق الأهداف الإنمائية في الدول الخارجة من الصراعات. وفي هذا السياق، ترحب حكومتي باقتراح الفريق العامل الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير وتدعم ذلك الاقتراح الرامي إلى إنشاء لجنة لبناء السلام ومكتب لدعم السلام في إطار الأمم المتحدة.

وبينما تسلم جمهورية أفغانستان الإسلامية بالمسؤولية الأساسية لمجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين، تود أن تؤكد على ضرورة الإصلاح المطلوب منذ فترة طويلة لمجلس الأمن في تكوينه وأساليب عمله.

يظل الإرهاب أحد الأخطار الرئيسية للسلم والأمن الدوليين. وما زالت أفغانستان تعاني، أكثر من أي دولة أخرى، من هذا الخطر العالمي. وحكومة أفغانستان تدين الإرهاب بشدة بجميع أشكاله ومظاهره وتؤكد مجددا التزامها بالتعاون مع المجتمع الدولي للقضاء على هذا البلاء. وفي هذا السياق، ترحب أفغانستان بالجهود المستمرة في إطار الأمم المتحدة لإتمام مسودة الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي وتدعم تلك الجهود.

اسمحوا لي أن أختتم بياني بالتعبير عن دعم أفغانستان الكامل للوثيقة الختامية المعروضة علينا. إننا على ثقة بأن هذا الاجتماع التاريخي لزعماء العالم ستنجم عنه منظمة أكثر كفاءة وأكثر فعالية، وقادرة بصورة أفضل على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين وضمان رخاء وأمن وكرامة شعوب العالم.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من السيد روبرتو دي الميدا، رئيس الجمعية الوطنية لأنغولا.

السيد الميدا (أنغولا) (تكلم بالبرتغالية) (وقدم الوفد نصا بالانكليزية): إنه لمن دواعي الشرف بالنسبة لي أن أخاطب الجمعية نيابة عن فخامة رئيس جمهورية أنغولا السيد خوسيه إدواردو دوس سانتوس.

واسمحوا لي في البداية أن أهنئكما، أنتما الرئيسين المشاركين، وأن أعبِّر عن سعادتي مجددا وأنا أراكما تترأسان الاجتماع الرفيع المستوى للدورة الستين للجمعية العامة.

ونود كذلك أن نعبِّر عن خالص مؤاساتنا وتضامننا مع ضحايا إعصار كاترينا.

إن التقارير المتعلقة بتنفيذ إعلان الألفية وتقرير الأمين العام المعنون ''في جو من الحرية أفسح'' (A/59/2005)، الذي أُعد ليكون إسهاما في مناقشات القمة، توضح تعقيد

التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي. والواقع أن المجتمع الدولي لم يعد في مرحلة إعادة التأكيد على الالتزامات؛ لقد آن الأوان بالأحرى ليظهر الإرادة السياسية في تعبئة الموارد المطلوبة للوفاء بالالتزامات التي تعهد بها في جميع المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة، ومن بينها أود أن أسلط الضوء، مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية؛ ومؤتمر قمة الألفية؛ ومؤتمر مونتيري لتمويل التنمية؛ ومؤتمر قمة جوهانسبرغ للتنمية المستدامة.

وفي هذا السياق، تقوم حاجة ملحة إلى تصحيح الانحرافات الحالية التي تؤثر على التجارة الدولية حتى تصبح حافزا حقيقيا للتنمية؛ والى توسيع أفق التعاون بين الجنوب والجنوب؛ والى إعفاء ديون البلدان الفقيرة؛ والى النهوض بالعلم والتكنولوجيا بوصفهما عاملين حاسمين يؤثران على تقدم البلدان النامية.

والمسائل الضرورية الأخرى هي تلك التي تتعلق بدور التعليم وتكييفه مع وقائع واحتياجات البلدان الجديدة؛ والمساواة بين الجنسين؛ ومكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز)، الذي أصبح اليوم أحد الأخطار الرئيسية التي تهدد شعوب أفريقيا وغيرها من مناطق العالم.

إننا على اتفاق تام مع التحليلات والنتائج الواردة في تقارير الأمين العام. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للثناء على الأمين العام لالتزامه الشخصي وتفانيه وقيادته، وكذلك على مساهماته الرائعة في التأكيد مرة أخرى على الأهداف والمبادئ التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة، التي نحتفل بكل فخر بذكراها السنوية الستين.

ونرحب بمشروع الإعلان السياسي المعروض على الجمعية في اجتماع القمة هذا. والوفد الأنغولي يشعر بارتياح كبير من الاتفاقات التي تم التوصل إليها بشأن المواضيع الرئيسية الأربعة لمجموعة التنمية، أي، الأهداف الإنمائية للألفية والديون الأجنبية والتجارة والمعونة الإنمائية. وعلاوة على ذلك، نود أن نؤكد على أن الوثيقة الختامية تضمنت إشارات إلى الاحتياجات الخاصة في أفريقيا.

وبالنسبة لموضوع الإرهاب، فإن اعتماد الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي مؤخرا يشير إلى أن من الممكن التوصل إلى الاتفاق عندما يكون الموضوع مكافحة الإرهاب، بما في ذلك التوصل إلى تعريف له. ويشاطر الوفد الأنغولي وجهة النظر القائلة إن مكافحة الإرهاب تتطلب إستراتيجية عالمية النطاق، ولذلك السبب نثني على الجهود المبذولة حاليا لإبرام الاتفاقية الدولية ضد الإرهاب.

إننا نؤيد إنشاء لجنة بناء السلام، التي يتمثل هدفها، كما جاء في الوثيقة الختامية، في مساعدة البلدان الخارجة من الصراع في عملية انتعاشها الاقتصادي وبناء السلام وحفظه. لكننا نعتقد، استنادا إلى تجربتنا الخاصة، أن ولاية لجنة بناء السلام لن تكتمل ما لم تتضمن مكون الوقاية من الصراع.

ويؤيد الوفد الأنغولي فكرة أننا يجب أن نهتم بخصائص البلدان الخارجة من الصراع التي تواجه مشاكل ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية يؤثر حلها تأثيرا مباشرا على حفظ السلام وتوطيده. ومن المؤسف أن هذه المجالات لا تلقى دائما الاهتمام المطلوب، وبما أن الأموال المطلوبة من أجل إعادة الإعمار لا يتم توفيرها بقدر كاف، فإن تلك البلدان تعاقب بصورة لا مبرر لها. وتلك هي الحالة الراهنة في أنغولا – حالة نعتبرها غير منصفة للغاية.

يسر الوفد الأنغولي أن يلاحظ أن هناك مناقشة واسعة ومتواصلة – على ما نأمل – تدور حول مسائل حساسة مثل استخدام القوة في العلاقات الدولية والمسؤولية عن الحماية ومجلس حقوق الإنسان.

إن الأمين العام باقتراحه مجموعة من التدابير المصممة لتقوية الأمم المتحدة، منح الفرصة لإجراء إصلاح مؤسسي. ولن ينجح ذلك الجهد إلا إذا تمكنت وكالات الأمم المتحدة

من أداء مهامها بصورة تامة كما نص عليها الميثاق. لذلك نؤكد مرة أخرى الدور المركزي للجمعية العامة بصفتها الهيئة التداولية الرئيسية للأمم المتحدة.

وفي ما يتعلق بمجلس الأمن، نوافق على أنه ينبغي أن يكون أكثر تمثيلا وفعالية وشفافية. وإن المجتمع الدولي، الذي يتخذ مجلس الأمن قراراته بالنيابة عنه استنادا إلى الميثاق، يجب أن يشعر بأنه جزء من آلية صنع القرار في المجلس.

والمشكلة الأخرى التي يجب أن تشغل بال المجتمع الدولي هي الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية. إذ يشكل هذا الاستغلال تهديدا للسلام والأمن على حد سواء، ويمنع تحقيق التنمية في البلدان المتضررة ويساهم في وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

وفي هذا الصدد، يشدد الوفد الأنغولي على أهمية كفالة احترام القانون الإنساني الدولي، لا سيما في ما يتعلق بحماية المدنيين في حالات الصراع. ومن وجهة نظر وفدي، فإن الغياب السائد لاحترام القانون الدولي يستحق اهتماما خاصا وعاجلا من جانب الأمم المتحدة.

ما فتئنا نحاول في أنغولا تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، ونواصل بذل كل جهد ممكن لتوطيد السلام وتعزيز المصالحة الوطنية لكفالة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لبلدنا. وفي الوقت ذاته، نلتزم بإعادة النشاط السياسي إلى وضعه الطبيعي، وبكفالة الأداء الوظيفي التام للمؤسسات الديمقراطية. وقد بلغت التحضيرات لإجراء انتخابات عامة في عام ٢٠٠٦ مرحلة متقدمة.

اسمحوا لي أن أختتم بالتأكيد على اعتقادنا أنه لم يحدث قط أن كان مصير البشرية مترابطا بقدر ترابطه في عصرنا. يجب علينا أن نستجيب بطريقة جماعية مع وحدة العمل لا تضمن فقط مصالح البعض منا، وإنما مصالحنا جميعا. لذلك يكتسي الحفاظ على الدور المركزي للأمم المتحدة في العلاقات الدولية أقصى الأهمية.

ونظرا لولاية الأمم المتحدة وطابعها العالمي وكثرة منظماتها والبرامج التابعة لها، فإنها تحتل موقعا جيدا للنظر في المسائل التي يواجهها العالم في القرن الحادي والعشرين. إن طابع وتعقد تلك المسائل سيتطوران بمرور الزمن، لكن طبيعتها المميزة الغلابة تكمن في أن آثارها لا تعرف الحدود. لذا فإن الإجراءات البعيدة النظر والمتنوعة من جانب المجتمع الدولي وحدها يمكنها أن تقدم الردود الايجابية التي تتوقعها البشرية وتستحقها.

في الختام، آمل أن تمثل الوثيقة الختامية التي ستعتمد في اجتماع القمة هذا مساهمة أساسية في أهداف وغايات الألفية: السلام، والأمن الجماعي، والتنمية المستدامة، والنهوض بحقوق الإنسان.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه معالي السيد يوشكا فيشر، نائب المستشار الاتحادي ووزير خارجية ألمانيا.

السيد فيشر (ألمانيا) (تكلم بالألمانية، والترجمة عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): في عالم القرن الحادي والعشرين نواجه يوميا تقريبا مجازفات ومخاطر جديدة. كيف يمكننا أن نتجنب الصراعات حول الموارد المحدودة؟ كيف يمكننا أن نحافظ على النظام الايكولوجي العالمي؟ كيف يمكننا أن نتغلب على الفجوة المتسعة بين الأغنياء والفقراء؟ كيف ينبغي لنا أن نشكل العولمة؟ كيف يمكننا أن نكفل توفير فرص التنمية لكل فرد؟ كيف يمكننا أن نمنع الصراعات العالمية؟

وأن الأمن في القرن الحادي والعشرين، يعني قبل كل شيء، الاستثمار في التنمية وفي الديمقراطية وفي حقوق الإنسان. وكل تلك التحديات مترابطة بشكل لا ينفصم. فهي تمثّل مهامنا الأساسية.

بعد مرور خمس سنوات على مؤتمر قمة الألفية، يجب علينا، نحن الأعضاء في الأمم المتحدة، أن نقيّم معا مدى التقدم الذي أحرزناه في تحقيق الأهداف التي تم تحديدها في عام ٢٠٠٠. ويجب أن نناقش كيف نريد أن نمضي قدما في تنفيذ إعلان الألفية بشكل أكبر وكامل. ويجب أن نجعل الأمم المتحدة، بوصفها الدعامة الأساسية لتعددية الأطراف، أشد قوة وأكثر كفاءة. لذلك، نرحب بأن المجتمع الدولي قد نجح، في نهاية المطاف، في الاتفاق حول وثيقة لاجتماع القمة (A/60/L.1). وتشكّل تلك الوثيقة منطلقا لمزيد من المفاوضات، حتى وإن لم تكن على مستوى توقعاتنا في عدة مجالات.

وتمثّل الأهداف الإنمائية للألفية الميثاق الاجتماعي الأعظم لعصرنا هذا. ويجب أن نسترشد بها في تنفيذ أعمالنا. والآن يجب علينا أن نواصل العمل من أجل جعل تلك الأهداف ملزمة. نحن لا نستطيع أن نقبل بأن يكون هناك أكثر من بليون شخص يعيشون على دخل يقل عن دولار في اليوم. ولا يمكن أن نسمح بالوضع الذي يموت فيه ١١ مليون طفل كل عام قبل أن يتموا عامهم الخامس.

ولا بد أن نعزز كثيرا حقوق المرأة، وعلينا أن نفعل كل ما في وسعنا من أجل ضمان حصول المرأة، في نهاية المطاف، على فرص متساوية في التعليم، وفي التدريب المهني، وفي العمل. ويجب كفالة أن تصبح حماية البيئة ومبادئ التنمية المستدامة عناصر رئيسية في السياسة الدولية. وبتلك الطريقة وحدها يمكن التغلب على الجوع والفقر والمرض على أساس دائم. وبتلك الطريقة وحدها يمكننا أن نحول دون زيادة تدمير مصادر الحياة على كوكبنا.

وتدرك ألمانيا مسؤوليتها في ذلك الصدد. إننا نريد زيادة معونتنا الإنمائية، وقد اتفقنا مع شركائنا الأوروبيين على خطة تدريجية حتى عام ٢٠١٥ تحقيقا لذلك الغرض. وننظر أيضا في إيجاد وسائل جديدة لتمويل التنمية. ونعمل مع دول أخرى على تنفيذ تحالف العمل من أجل مكافحة الجوع والفقر، الذي شرع فيه الرئيس دا سيلفا. وتشكّل الشروط التجارية الأكثر إنصافا – ولا سيما حرية الوصول إلى الأسواق – مسألة حيوية لتحقيق التنمية الدائمة. ومع ذلك، يجب أن نذكر أيضا أن النجاح الدائم لا يتحقق إلا من خلال جهود البلدان النامية ذاتها – ولا سيما في مجالي الحكم الرشيد وتنفيذ مبادئ سيادة القانون.

وترتبط التنمية أيضا ارتباطا لا ينفصم بحماية المناخ. لذلك يجب علينا أن نفعل كل ما في وسعنا لتنفيذ الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ ولزيادة تطوير بروتوكول كيوتو. وتعني الزيادة المطردة في عدد الكوارث الطبيعية أنه يجب الاتفاق على اتخاذ إجراء فعال على الصعيد الدولي.

وعندما نناقش تلك المسائل اليوم بصفتنا ممثلين لدولنا، فإننا يجب ألا ننسى أن الشعوب في بلداننا لا يهمها إجراء مناقشات حول وضع جداول أعمال أو اتخاذ إجراءات. إنها تريد أن تتجه مناقشاتنا نحو اتخاذ قرارات – وأن تكون مثمرة. لذلك، فإن ألمانيا كانت تفضّل وثيقة ذات ولاية واضحة للعمل بها في عدة مجالات. ومن المؤسف أنه لم يتم التوصل إلى أي اتفاق على المسألة الرئيسية لنزع السلاح وعدم الانتشار، أو على تعريف الإرهاب. ويجب أن تكون مهمتنا الآن مناقشة كيف يمكننا، مع ذلك، أن نحرز تقدما في تلك المجالات ذات الأهمية الرئيسية للأمن الدولي.

وبالرغم من أنني أرحّب بالاقتراح الوارد في الوثيقة الختامية لاجتماع القمة بإنشاء مجلس لحقوق الإنسان، إلا أنه يثير تساؤلات خطيرة. فبدون حماية عالمية لحقوق الإنسان وبدون تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون، لن نحقق التنمية المستدامة ولن نستطيع أن نضمن إقامة السلام والاستقرار الدائمين. ومن ثم، يجب أن نعمل كل ما في وسعنا من أجل

أن نجعل الهيئة الجديدة أداة قوية. وينبغي أن تقدم الهيئة التفاوضية المنشأة لهذا الغرض اقتراحاتها بأسرع ما يمكن، ويفضل بنهاية هذا العام.

إن الاقتراح الداعي إلى إنشاء لجنة لبناء السلام يكتسي أيضا أهمية كبيرة، لأن الحفاظ على السلام العالمي والأمن الدولي يظل أهم التعهدات للأمم المتحدة. وستملأ اللجنة فجوة في الهيكل المؤسسي للمنظمة.

وإذا أردنا أن نساوي الأمم المتحدة بمهمة ضمان تحقيق السلام والاستقرار والتنمية بشكل شامل وعالمي، يجب أن نمدها بالوسائل اللازمة لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. وقد جعلت ضغوط العولمة والأزمات والصراعات الدولية الإصلاحات الجذرية أساسية في جميع المجالات.

إنني على اقتناع قوي بأن النجاح النهائي لهذه الإصلاحات يعتمد إلى حد كبير على إصلاح مجلس الأمن. ولن تؤدي التبريرات ولا الحلول التوفيقية التي يتم التوصل إليها على مضض أو السيئة إلى النهوض بقضيتنا. وقد قدمت بلدان مجموعة الأربعة اقتراحا يفي باحتياجات الأمم المتحدة، ودولها الأعضاء ومناطقها. ويجب أن تظل تلك الإصلاحات مدرجة في جدول الأعمال. وأناشد كل الأعضاء استئناف المشاورات حول الإصلاحات في هذه الدورة الستين للجمعية العامة.

إن عالم القرن الحادي والعشرين يحتاج إلى أمم متحدة قوية متجددة في كل المجالات. فإما أن نعمل الآن ونشكّل العولمة من خلال التعاون والشراكة، أو نترك الأزمات والصراعات في العالم الذي يتحول إلى العولمة تدفعنا إلى ذلك. وبالتالي فإننا سنشاطر شركاءنا وأصدقاءنا الجهود وسنعمل بكل عزم وتصميم وبالصبر اللازم لتعزيز الأمم المتحدة من خلال تجديدها.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من دولة السيد جان أسيلبورن، نائب رئيس الوزراء، وزير الشؤون الخارجية والهجرة في لكسمبرغ.

السيد أسيلبورن (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): قبل ستين عاما، في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٤٥، تم التوقيع في سان فرانسيسكو على ميثاق الأمم المتحدة، الذي أنشأ هذه المنظمة والذي لا تزال روحه الإنسانية والكريمة مصدر إلهام لأعمالنا حتى يومنا هذا. إن ذلك العمل الأساسي والابتكاري – وهو الدرس الذي استخلصه المجتمع الدولي من فشل عصبة الأمم ومن أهوال الحرب – ما زال يحظى بإعجابنا حتى اليوم. وإن بلدي، لكسمبرغ، فخور جدا لكونه من بين الأعضاء المؤسسين الذين قاموا بتدشين الأمم المتحدة.

واليوم، بعد مرور ٦٠ عاما، نجتمع هنا على ضفاف نهر الشرق لنبدي نفس القدر من الشجاعة ونفس الرؤية لصالح مسعانا المشترك، أي الأمم المتحدة. ويتوقف الأمر علينا في أن نكون جديرين بهذا الإرث الذي ورثناه وأن نحمل بيد ثابتة وواثقة الشعلة التي سلمها لنا أسلافنا.

وكما ذكر بكل وضوح أميننا العام، السيد كوفي عنان، الذي نشيد بعمله على رأس هذه المنظمة، فإن الأمم المتحدة توجد بالفعل أمام مفترق طرق. ويجب أن نعتمد سياسات وقرارات تؤدي إلى تجديد حقيقي لتعددية الأطراف، محوره الأمم المتحدة. ذلك هو التحدي الذي نواجهه؛ وذلك هو الرهان في اجتماع القمة هذا.

لقد بدأت مناقشة كبيرة في كانون الثاني/يناير من هذا العام تحت القيادة المستنيرة لرئيس الجمعية العامة، السيد جان بينغ. وهنا، أود أن أشيد إشادة عامة بصفاته الرئاسية العديدة. وخلال جزء كبير من رئاسته، كان لبلدي شرف رئاسة الاتحاد الأوروبي، واستطاع بذلك ألا يقود فحسب

أعمالنا الداخلية بهدف تحديد مواقف الاتحاد الأوروبي حول مختلف المواضيع قيد المناقشة، وإنما وأن يعرض أيضا وجهات نظر الاتحاد الأوروبي ويدافع عنها خلال المناقشات التي دارت تحت رعاية رئاسة الجمعية. وبموازة ذلك، شرع الاتحاد الأوروبي في إجراء عملية مشاورات واسعة في نيويورك وفي العواصم الأخرى وفي الاجتماعات الوزارية لمجموعات من بلدان ثالثة أو فرادى البلدان لإطلاق الزخم السياسي الذي يجب أن يشكل الأساس اللازم لإصلاح الأمم المتحدة.

وطوال تلك الأعمال، التي تستمر الآن بنشاط تحت الرئاسة البريطانية، أثبت الاتحاد الأوروبي عزمه والتزامه بوصفه شريكا تدفعه رغبة قوية في تحقيق نتائج طموحة ومتوازنة، تمشيا مع الهدف المحدد أثناء اجتماع المجلس الأوروبي في آذار/مارس ٢٠٠٥. ويبدو أن هذا الطموح ما زال يوجّهنا. وإن البحث عن حلول ابتكارية أمر حتمي، بالنظر إلى أننا نشهد تكافلا متناميا للتحديات والتهديدات. أما السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون، فقد أصبحت كلها أمورا تتصل بعضها ببعض من خلال تفاعلات وثيقة.

والجواب أمام هذا الوضع واضح: إننا في حاجة إلى تعددية أطراف فعالة ومستحدثة ومتوافقة مع الظروف الخاصة لبداية القرن الحادي والعشرين، ومزودة بالأدوات والموارد الكافية لأداء مهمتها على أكمل وجه.

إن التنمية موجودة ويجب أن تبقى في محور الاهتمام الدولي. ومع ذلك، فإن العديد من الدراسات، التي كان آخرها تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥، تؤكد أن التقدم نحو الأهداف الإنمائية للألفية ما زال متفاوتا وأن المعوقات وأحيانا حتى النكسات ما زالت تحدث، مع الأسف، في بعض المناطق، ولا سيما في أفريقيا.

وأمام آفة التخلف، علينا أن نتصرف وأن نتصرف بسرعة. وفي أيار/مايو من هذا العام، اتخذ الاتحاد الأوروبي، تحت رئاستنا، قرارا هاما بشأن تعبئة زيادة إضافية كبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية وتحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في الفترة من الآن حتى ٢٠١٥.

ويعتز بلدي بكونه أحد بلدان مجموعة، ما زالت قليلة، ستحقق هدف ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي خلال سنوات قليلة. إن البلدان المانحة والمتلقية يجب أن تبذل جهودا كبيرة لتحسين نوعية المساعدات، وتحقيق أفضل الممارسات والحكم الرشيد ومكافحة الفساد.

وستكون مسائل التجارة على رأس جدول الأعمال العالمي ونحن نقترب من المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في هونغ كونغ. إن الكوارث الإنسانية وسونامي، والمجاعات التي انتشرت في أفريقيا مؤخرا، وإعصار كاترينا، ذكرتنا جميعا، إن كانت هناك حاجة إلى التذكير، بحقيقة أننا نحتاج إلى أدوات بموارد مالية كافية يمكن حشدها بسرعة أكبر ودرجة توقع أعلى.

وفي ضوء ذلك، يؤيد بلدي بقوة استعراض الصندوق المتجدد المركزي للطوارئ، وقد أعلن عن استعداده لتقديم المساهمة في الصندوق بعد أن يتم تعزيزه. وقد أعلن وزير التعاون في حكومتنا اليوم بأن لكسمبرغ ستسهم بأربعة ملايين دولار في هذا الصندوق. إن تحسين الاستمرارية والاتساق ينبغي أن يكون سمة لتصرف المجتمع الدولي في حالات ما بعد الصراع. وهذه الفكرة محورية بالنسبة للجنة بناء السلام التي قررنا اغتنام الفرصة لإنشائها وينبغي أن يتم ذلك بسرعة. وستسمح لنا هذه اللجنة بتحسين إدارة الأزمات والأنشطة الإنسانية، وستطلق عملية التنمية من جديد.

إن التدخل الدولي يجب أن يرتكز إلى قاعدة البديهية الأساسية بأنه لا سلام بدون تنمية ولا تنمية بدون سلام.

في ربيع عام ٢٠٠٥ أحيينا، في هذه القاعة، بمراسم مهيبة ومؤثرة، الذكرى الستين لتحرير معسكرات الاعتقال النازية. ويتعين أن يكون ذلك التذكير بأهوال المحرقة تذكيرا مستمرا للمجتمع الدولي بأنه لا يجوز لنا بعد الآن أن نظل عاجزين لا مبالين أمام أعمال الإبادة الجماعية، والتطهير العرقي، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية.

ولذلك، فإن ما نسميه ''المسؤولية عن الحماية'' يجب أن يتحول إلى حقيقة ملموسة حينما تقتضيه الحالة.

وبالمثل، يتعين علينا تعزيز آلياتنا لحماية حقوق الإنسان لأن حقوق الإنسان تشكل الركيزة الثالثة لأنشطة الأمم المتحدة إلى جانب التنمية والأمن، والركائز الثلاث تتفاعل معا باستمرار.

إن الإنشاء المبكر لمجلس حقوق الإنسان، الذي يجري الإعداد لتأسيسه، ينبغي أن يعزز أنشطة الأمم المتحدة في هذا الميدان، وأن يسمح بالمتابعة عن كثب وبالرصد الفعال لحالة حقوق الإنسان في كل أصقاع العالم.

إن هذه المواضيع، التي ينبغي أن نضيف إليها مواضيع هامة أخرى، كمكافحة الإرهاب، كما هو واضح، والبيئة، والتنمية المستدامة، ونزع السلاح ومنع الانتشار، ينبغي أن تجري مناقشتها والتعامل معها في إطار متعدد الأطراف من خلال مؤسسات شرعية وفعالة مدعومة بخدمات لا يرقى الشك إلى نوعيتها وموضوعيتها واستقامتها.

إن الإصلاحات التي بدأت أو التي قيد التخطيط ستساعد بالتأكيد على التحقيق الكامل للأهداف المشتركة لنا جميعا.

وفي ضوء الأهداف الطموحة التي شرحتها، هل أفلحنا في تحقيق تقدم فعلي؟ هل نحن على مستوى الإرث الذي خلفه لنا مؤسسو الأمم المتحدة؟ وبطبيعة الحال، كنت أفضل لو أننا كنا أقدر على إبرام الاتفاقات وعلى اتخاذ قرارات أكثر جرأة ونتمكن من تنفيذها مباشرة، ولكن ثبت أن ذلك غير مستحيل.

مع ذلك، وافق الاجتماع العام الرفيع المستوى على توجهات معينة، واعتمد قرارات معينة تشكل أساسا للتقدم في المستقبل. وفيما يتعلق بمسائل معينة، تم تحديد الولاية والجدول الزمني الذي يحدد الخطوات لتنفيذها بسرعة وتصميم. لقد تم إرساء الأسس. ولا بد لنا الآن أن نمضي بالبناء لكي لا يبقى الهيكل بدون سقف. دعونا جميعا نلتزم التزاما راسخا لا تراجع فيه، مدفوعا بالإحساس بالحاجة العاجلة لأن ننجز هذه المهمة الهامة انطلاقا من هذه الجمعية العامة.

لقد قال مفكر أمريكي مؤخرا: ''إن الأمم المتحدة، مثل القصص الخرافية ونقود الورق، ستزول من الوجود عندما يكف الناس عن تصديقها''.

ومن خلال أنشطتنا الكبيرة التي نضطلع بها بعد مرور ستين عاما على تأسيس الأمم المتحدة، يجب أن نبرهن أننا ما زلنا نؤمن إيمانا عميقا بهذه المنظمة المشتركة لنا جميعا.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان معالي السيد ليونبو خاندو وانغشوك، وزير خارجية بوتان.

السيد وانغشوك (بوتان) (تكلم بالانكليزية): أنقل إليكم التحيات والتمنيات الطيبة من ملكنا، صاحب الجلالة جيغمي سينغي وانغشوك التي يوجهها إلى هذا الاجتماع وإلى الأمم المتحدة في الذكرى الستين لتأسيسها.

وأود في البداية أن أعرب عن تعاطف وتضامن بوتان مع الولايات المتحدة في جهودها الرامية إلى التعافي من الدمار الذي خلفه إعصار كاترينا.

ونود أن نشكر جميع أولئك الذين عملوا بكل أناة للتحضير لهذا الاجتماع. إن شعوب العالم لديها توقعات كبيرة من هذا الجمع الحاشد. وإن الوثيقة الختامية التي سنقرها، مع أنها لا تفي بكل التوقعات، فإنها تتضمن اتفاقات هامة لا بد من تنفيذها. وهذا أمر أساسي إذا أردنا أن نبر بوعودنا لشعوبنا.

وكما قال الأمين العام ”إن الأسرة البشرية لن يتأتى لها في عالمنا المترابط أن تنعم بالأمن بدون تنمية، ولن تتمتع بالتنمية من دون أمن، كما أنها لن تستفيد من كليهما دون احترام لحقوق الإنسان“ (A/60/341، المرفق الثاني). واليوم أكثر من أي وقت مضى، نعيش في عالم مترابط ومتكافل ونواجه تحديات وتهديدات لا يمكن لأي أمة أن تتصدى لها بمفردها. ولذلك، فإن الإجراءات العالمية للتصدي للقضايا التي تواجهها البشرية هي من ضرورات عصرنا هذا. والعمل الجماعي يتطلب نظاما فعالا متعدد الأطراف، تكون الأمم المتحدة في صلبه، لصون السلم والأمن الدوليين ولتعزيز التعاون الدولي. ومن أجل هذه الغاية علينا إصلاح وتعزيز المنظمة ومؤسساتها.

إن العمل العالمي لا يمكن أن يستمر وأن يصبح موضع ثقة إلا إذا تابعنا العمل بشكل جدي وفقا لالتزاماتنا ونفذنا الأهداف والغايات المتفق عليها في مؤتمر قمة الألفية وغيره من مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية. إن مجتمعنا المؤلف من ١٩١ دولة عضوا، ليس مجتمعا متجانسا، ومع أن التحديات هي نفس التحديات، فالمفاهيم تتباين، وطبيعة ونطاق التحديات التي نواجهها يختلفان من بلد لآخر ومن منطقة لمنطقة. وبالتالي، فمن الأهمية بمكان ضمان أن نتناول جميع القضايا بطريقة شاملة ومتوازنة، وأن تكون مبادئ ومقاصد الأمم المتحدة موضع احترام وإعزاز على الدوام.

وكما أشار الأمين العام في تقريره (A/60/81)، فإن التقدم الذي أحرزته أقل البلدان نموا ليس كافيا لتحقيق أهداف برنامج عمل بروكسل والأهداف الإنمائية للألفية. وبما أن المسؤولية الأولى عن التنمية تقع على عاتق البلدان فرادى، فمن واجبنا أن نزيد من جهودنا للتصدي للمشاكل التي تعرقل التنمية. وفي الوقت نفسه، يجب على شركائنا في التنمية أن يرفعوا مستوى مساعداتهم، ويوفروا لنا تخفيفا كاملا من أعباء الديون، ويدعموا التجارة وينهضوا بها، ويسهلوا نقل التكنولوجيا. ونحث البلدان المتقدمة النمو على الوفاء بالتزامها بتقديم المعونة بنسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي، وتخصيص ٣٠ في المائة من تلك المساعدة لأقل البلدان نموا. ونثني على البلدان التي بلغت بالفعل هدف الـ ٠,٧ في المائة أو تجاوزته. والتعجيل بإقامة شراكة عالمية بين أقل البلدان نموا والمجتمع الدولي، أمر ملح في الوقت الذي تستعد فيه الجمعية العامة لإجراء استعراض منتصف الفترة لبرنامج عمل بروكسل في العام القادم.

يشير تقرير صادر مؤخرا عن الأمم المتحدة إلى أن الأداء الضعيف نسبيا لأقل البلدان نموا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، يطغى عليه النمو السريع في بلدان أخرى في تلك المنطقة. ويفيد التقرير أيضا بأن تلك البلدان الأقل نموا تتلقى أقل من نصف متوسط نصيب الفرد من المعونة التي تمنح لبلدان أخرى من هذه الفئة في مناطق أخرى. وهذه مسألة تثير قلقنا العميق، ونحن نحث المجتمع الدولي على معالجة هذا الوضع الذي يواجهه ١٤ بلدا من أقل البلدان نموا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، حيث يعيش ٢٦٠ مليون نسمة.

وحكومة بوتان الملكية تلتزم التزاما عميقا بالأهداف الإنمائية للألفية، وقد تولت الملكية الوطنية لجهودنا الرامية إلى

تحقيقها. ويحدونا الأمل في أن يكون باستطاعتنا، بفضل الدعم المستمر من جانب شركائنا في التنمية والمجتمع الدولي، أن نحقق معظم الأهداف بحلول عام ٢٠١٥. وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية سيقطع بنا شوطا طويلا على طريق تحقيق هدفنا الإنمائي الوطني، وهو تعزيز السعادة الوطنية الشاملة.

واسمحوا لي أن أتعرض بإيجاز لهذا البعد الإنمائي. على مدى أكثر من عقدين، تهتدي العملية الإنمائية في بوتان بمفهوم السعادة الوطنية الشاملة، وهو مفهوم أفصح عنه صاحب الجلالة الملك جيغمي سينغي وانغتشك. وهو ينبع من الإيمان بأن السعادة هي الهدف النهائي لكل إنسان، وتحقيقها يجب أن يكون غاية التنمية. ونعتقد أن الدولة ينبغي أن تسعى وراء سياسات واستراتيجيات لمعالجة الاحتياجات الكلية للفرد – سواء البدنية أو الروحية – وبالتالي، تهيئ الظروف المؤاتية لبلوغ السعادة. وزيادة الناتج المحلي الإجمالي تعزز الراحة البدنية ولكنها في حد ذاتها لا يمكن أن تعزز الرفاه الشامل. فهناك عناصر أخرى لا بد من معالجتها، وقد عقدنا العزم على أن تكون ما يلي: حفظ البيئة الطبيعية، والحفاظ على الثقافة والحكم الرشيد. ونرى أن هذا نهج أكثر شمولا واستدامة تجاه التنمية، وربما يمكن أن يوفر بعض الحلول للعلل التي تصيب مجتمعاتنا. وأطلب إلى المجتمع الدولي أن يمعن التفكير في هذا النهج.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب لمعالي السيد كاسيمزومارت كيميليفيتش توكاييف وزير خارجية كازاخستان.

السيد توكاييف (كازاخستان) (تكلم بالانكليزية): إن هذه القمة التي تعقد بمناسبة الذكرى الستين لإنشاء الأمم المتحدة تمثل علامة بارزة في تاريخ الأمم المتحدة. ونحن هنا ملزمون، بحكم الواجب، باعتماد مقررات تستهدف تحسين أداء الأمم المتحدة بشكل جذري.

وفي رأينا أن إصلاح الأمم المتحدة، ينبغي توجيهه، أولا وقبل كل شيء، نحو توحيد جهود المجتمع الدولي سعيا إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتعتقد كازاخستان أن من الحيوي تهيئة الظروف السياسية والاقتصادية المطلوبة لضمان عدم الفصل بين الدعامات الرئيسية الثلاث التي يقوم عليها العالم الحديث: التنمية والحرية والسلام، وضمان تكاملها. ولا يجوز للأمم المتحدة أن تغض الطرف عن ظواهر مثل البؤس والفقر وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وتفشي الأمراض الخطيرة والتمييز والإرهاب. ومن دواعي الأسف أنه ما من رذيلة من تلك الرذائل البشرية أمكن استئصالها حتى الآن. ومما يزيد الطين بلة، أن التهديدات التي تحدق بالسلام والأمن وصحة البشر قد تكاثرت أضعافا مضاعفة.

وهذا هو ما يستوجب منا أن نركز جهودنا على تعزيز فعالية منظمتنا، وهي مهمة تكتسب مزيدا من الأهمية في ضوء الثغرات الخطيرة التي شابت عمل الأمم المتحدة. وبصفتنا أعضاء في مجتمع الأمم، من واجبنا أن نعمل من أجل تحسين صورة الأمم المتحدة باعتبارها حصن آمال الشعوب وتطلعاتها. وينبغي تحسين نوعية القرارات التي تتخذها، وينبغي رصد تنفيذها بشكل أكثر دقة، كما ينبغي النهوض بإدارة الموارد البشرية. وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان تقوية مهام الأمانة العامة للأمم المتحدة.

وتعتقد كازاخستان أن إعطاء دور أكبر ومركز أعلى للجمعية العامة للأمم المتحدة باعتبارها هيئة صنع القرار التداولية الرئيسية التي تمثل كامل عضوية منظمتنا، من شأنه تشجيع الديمقراطية الحقيقية في العلاقات الدولية.

أما فيما يتعلق بتوسيع عضوية مجلس الأمن، فنعتقد أن المسألة يجب أن تحسم في نهاية المطاف على أساس اتفاق دولي واسع النطاق، وفقا لمبدأ التمثيل الجغرافي العادل، مع مراعاة مساهمة الدول المعنية في تنمية الاقتصاد العالمي والأمن الإقليمي والعالمي.

كما ينبغي النهوض بمهام حفظ السلام التي تباشرها الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، لا يجوز لمنظمتنا أن تكتفي بدور المتفرج في الجهود المبذولة لإنقاذ ضحايا الكوارث الطبيعية الكبرى وتلك التي يصنعها الإنسان.

إن مصير الأمم المتحدة في أيدينا، وهو ما يحتم علينا أن نسعى جاهدين لتشجيع التفاهم المتبادل والنُهج البنّاءة والمسؤولية والكفاءة. وتلك هي المبادئ التي تسترشد بها كازاخستان دوما في سياستها الخارجية.

وكازاخستان، بوصفها أول دولة في العالم تقدم بمحض إرادتها على إغلاق حقول تجاربها النووية، وتتخلى عن ترسانتها النووية، تعتبر نصيرا ملتزما وثابتا لنظام معزز لعدم الانتشار. ونشعر بانزعاج شديد إزاء حقيقة أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في الأساس، ليست فعالة، وهو ما تشهد عليه نتيجة المؤتمر الذي انعقد مؤخرا في نيويورك لاستعراض المعاهدة. ولا ينبغي أن نسمح بأي مجال للمعايير المزدوجة في معالجتنا لمسألة عدم انتشار الأسلحة النووية، لأن أي لبس في هذه المسألة قد يؤدي إلى انتشار تلك الأسلحة الفتاكة، وإلى صراعات ومواجهات جديدة، مع احتمال استخدام أسلحة دمار شامل.

إن الجهود المضطلع بها على الصعيد العالمي لمكافحة الإرهاب الدولي ليست فعالة بما فيه الكفاية. وإمكانات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة في التصدي لذلك التهديد الخطر الذي يحيق بالإنسانية، ينبغي استغلالها إلى أقصى حد. وموقفنا القائم على المبدأ هو أنه بدون جهود مشتركة وإجراء عملي فعال، لن نتمكن من كسب الحرب ضد الإرهاب الدولي.

وقد طرحت كازاخستان بالفعل اقتراحا يدعو إلى إقامة هيئة خاصة معنية بالمنظمات الإقليمية، وهي ترحب بإنشاء لجنة بشأن هذا الموضوع.

وبالنسبة لإصلاح الأمم المتحدة، علينا أن نضع نصب أعيننا أن العالم يزداد تنوعا يوما بعد يوم.

والمشاكل القائمة في آسيا الوسطى هي مشاكل خاصة بتلك المنطقة، لكنها أيضا نموذجية لأجزاء أخرى من العالم. وإلى جانب بلدان أخرى في آسيا الوسطى، تبذل كازاخستان كل جهد مستطاع لمواجهة تحديات ملحة، من قبيل الإرهاب الدولي، والتطرف الديني، والهجرة غير المشروعة، والمتاجرة بالمخدرات، والاتجار بالبشر وحالات الافتقار إلى موارد مائية.

وبالرغم من كل الصعوبات والتحديات التي واجهتها الأمم المتحدة على مدى ٦٠ عاما من تاريخها، أثبتت ذاتها في المجتمع الدولي بصفتها منظمة عالمية لا بديل لها. ونحن في التحليل الأخير، الأمم المتحدة ونحن وحدنا نحدد مستقبل هذه المنظمة.

وقد انطلقت كازاخستان بخطى وطيدة على طريق الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي، وبرزت بوصفها دولة من أشد الدول حيوية من حيث التطور والنجاح في العالم. وحكومة كازاخستان تقوم بتنفيذ برنامج اجتماعي، لم يسبق له نظير في مداه، لرفع مستويات المعيشة في البلد. ومع ذلك، لم تحظ جهودنا المبذولة في هذا المجال بالتقدير الواجب من الأمم المتحدة. ونحن لا نتفق مع الطريقة التي يحسب بها خبراء الأمم المتحدة مؤشر التنمية البشرية في بلدنا. إن تقييمات كهذه، تُبنى على أساس مصادر وبيانات غير موثقة،

لا تفيد إلا في تقويض مصداقية الأمم المتحدة في نظر المجتمع الدولي وتلقي بظلال من عدم الثقة على منظمتنا.

إن بلدي رائد معترف به بصورة عامة في آسيا الوسطى. ويقود رئيس كازاخستان، وهو واثق الخطى، بلدنا على طريق التقدم الاقتصادي والديمقراطية الحقيقية. ولا يمكن لكازاخستان أن تتصور مستقبلا زاهرا لنفسها بلا تعاون وثيق ونشط مع الأمم المتحدة.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه صاحب المعالي يوسف أويدرا أوغو، وزير خارجية بوركينا فاسو.

السيد أويدرا أوغو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أولا بأن أعرب لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية، صاحب الفخامة السيد جورج دبليو بوش ولأمريكا حكومة وشعبا عما تشعر به بوركينا فاسو من تعاطف وتضامن عقب الكارثة الطبيعية في لويزيانا وألاباما ومسيسيبي، التي سببها الإعصار كاترينا.

تنعقد دورة الجمعية العامة هذه فيما نواجه قضيتين، هما استعراض منتصف المدة للأهداف الإنمائية للألفية، وإصلاح الأمم المتحدة.

أود أن أهنئ الأمين العام لرؤياه، المبينة بصورة رائعة في تقريره ”في جو من الحرية أفسح“ الذي قدمه إلينا. وأود كذلك أن أثني ثناء مستحقا لرئيسنا السابق، السيد جان بينغ، وعن طريقه إلى بلده، غابون، وإلى رئيس ذلك البلد، صاحب الفخامة الحاج عمر بونغو أوندمبا، إذ أن أفريقيا تشرفت بهم.

إن قادة العالم، باعتمادهم في عام ٢٠٠٠ إعلان الألفية، أشاروا إلى الطريق المؤدي إلى إقامة نظام دولي جديد، من شأنه أن يكون أكثر عدلا وأقل فقرا. وقد مرت إلى الآن خمسة أعوام؛ فآن أوان تقييم ما فعلنا. ما هي النتائج المعقولة التي يمكننا استخلاصها؟ بالرغم من بيئة دولية عصيبة بصورة خاصة وسياق دون إقليمي صعب، تمكنت بوركينا فاسو من فتح أبواب التقدم لتحقيق نمو اقتصادي بلغ متوسطه نسبة ٦ في المائة سنويا، وحسّنت عددا كبيرا من المؤشرات الاجتماعية.

إن استقرار المؤسسات العامة والحكم الاقتصادي الصالح قد أسهما على نحو خاص في التوصل إلى هذه النتائج. ومع أن تأثير التقدم الاقتصادي الكلي قد بقي محدودا من حيث مستوى الفقر العام، غير أن العمل في الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر، الذي وضعته حكومتنا، يوفِّر آفاقا أفضل.

أما في مجال التعليم، وهو قطاع استراتيجي للتنمية المستدامة، فقد ارتفع متوسط عدد طلبة المدارس بنسبة ٦,٧ في المائة بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٤، في حين أن المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس ارتفع من ٣٠ في المائة إلى ٥٧,٦ في المائة. ولكن بالرغم من هذا الاتجاه الإيجابي، سيستدعي تحقيق التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥ جهودا أكبر ومبادرات أقوى، لا سيما في مجال البنية التحتية وتنمية الموارد البشرية. وإضافة إلى ذلك، تم إحراز تقدم ملموس في مجال المساواة بين الجنسين. وفي عام ٢٠٠٤، كانت نسبة الإناث إلى الذكور تبلغ ٠,٧٧ في التعليم الابتدائي و ٠,٦٧ في التعليم الثانوي.

وقد تحسن وضع الصحة ككل. فانخفض إجمالي معدل وفيات الرضع الأطفال من ٣٥ نقطة بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٣، كما أن معدل وفيات الأمهات انخفض ٨٢ نقطة ما بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٨.

وفي مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي يشرف عليه شخصيا رئيس الدولة، تم إحراز تقدم ملموس. وفي الواقع، تدل البيانات المستمدة

من مواقع الرصد التابعة لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ونتائج مسح إحصائي سكاني وصحي على أن نسبة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز انخفضت من ٧,١٧ في المائة عام ١٩٩٧ إلى ٦,٥ في المائة عام ٢٠٠١، ثم إلى ٤,٢ في المائة عام ٢٠٠٢، وأخيرا إلى ١,٩ في المائة عام ٢٠٠٣.

ومن جهة ثانية، لا تزال الملاريا مرضا وبائيا. وهي السبب الرئيسي لموت الأطفال دون سن الخامسة. والحكومة تعمل حاليا للشروع في برامج ترمي إلى مكافحة هذه الآفة، ولكن، والحق يُقال، إن مكافحة الملاريا بصورة فعالة تقتضي مزيدا من التعبئة من قبل المجتمع الدولي كما هي الحال بالنظر إلى الإيدز.

وقد أدت حاجتنا إلى إدارة بيئية تتوفر لها أسباب البقاء إلى وضع وتنفيذ برامج محددة حسب كل قطاع لتسريع حماية الموارد البيئية واستعمالها على نحو رشيد. أما الحصول على مصادر أفضل للمياه، وهو هدف يحظى بالأولوية، فإن احتياجات السكان تُلبى الآن بنسبة ٨٠ في المائة. ولا بد للجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة وشركاؤها أن تؤمن في نهاية المطاف مياه الشرب للجميع.

لقد تم اختيار بوركينا فاسو بوصفها مرشحا لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بسرعة. ونحن لا نرى في هذا إقرارا بنتائجنا وحسب، بل نرى فيه على وجه الخصوص ضرورة لمضاعفة الجهود الرامية إلى مواجهة هذا التحدي الكبير.

ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأن هناك مجالا للأمل. ولذلك، فإن الجهود المتضافرة والمنسقة لأمم العالم يجب أن تُتابع بحزم وأن تُعزّز لكي تهيئ في كل مكان بيئة تحقق بناء السلام والأمل والتقدم للجميع. وترحب بوركينا فاسو بالقرارات المتخذة للتخفيف من عبء ديون البلدان الفقيرة. ونحن نرحب أيضا بالمبادرات المتخذة مؤخرا للمكافحة الجوع والفقر وللعثور على مصادر تمويل جديدة لتمويل التنمية، ولكي تنفتح أسواق البلدان الصناعية أمام منتجات بلدان الجنوب. إن علينا واجب أن نحترم احتراما كليا الالتزامات التي تعهدنا بها معا لصالح شعوب كل من بلادنا. ونحن نمتلك الوسائل الكفيلة بالقيام بذلك. وقد ربطت العولمة بصورة لا رجوع عنها مصير كل بلد من بلادنا بالآخر ولا خيار لنا سوى أن نحقق النجاح معا.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة من ثم لسعادة السيد غيرماي غبريمريم، رئيس وفد إريتريا.

السيد غبريمريم (إريتريا) (تكلم بالانكليزية): إني أتلو هذا البيان باسم الراحل وزير خارجية دولة إريتريا، معالي السيد علي سعيد عبد الله، الذي توفي بتاريخ ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٥.

أختير السيد عبد الله لترؤس الوفد الإريتري للجمعية العامة في دورتها الستين، وكان يجب أن يخاطب الجمعية شخصيا. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر، بالنيابة عن شعب وحكومة إريتريا، جميع البلدان التي أرسلت مؤاساتها الكريمة.

لقد جسّد إعلان الألفية لعام ٢٠٠٠ أهداف التنمية النبيلة التي تطلعت البشرية إلى تحقيقها جماعيا بحلول عام ٢٠١٥. ومع ذلك، بعد خمس سنوات مضت على الإعلان، يتضح بصورة متزايدة أن معظم الدول ذات الدخول المنخفضة لن تتمكن من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، على الرغم من التقدم الملموس الذي تحقق في عدة مناطق وبلدان. وإن حالة أفريقيا جنوب الصحراء تشكل مصدر قلق خاص وعاجل. فجميع بلدان تلك المنطقة تقريبا خارج المسار، واحتمالات تحقيق معظم تلك

الأهداف، ناهيك عن تحقيقها كلها، بحلول عام ٢٠١٥ احتمالات بعيدة.

وإذا ما أريد للالتزامات بأهداف الألفية أن تؤخذ بجدية وأن تكون للبلدان نظرة واقعية للوفاء بتلك الأهداف، فلا بد من الوفاء بعنصرين حاسمين. أولا، في حين أن إصلاح السياسات لصالح الفقراء من قِبل البلدان المتلقية للمساعدات شرط ضروري لتحقيق أهداف الألفية، ينبغي للدول المتقدمة النمو أن تحول التعهدات والوعود إلى عمل ملموس بتوفير التمويل المطلوب لتحقيقها. ثانيا، إن المساعدة الإنمائية تكون أكثر فعالية عندما تقوم الدول المتلقية لها بعملية التنمية بنفسها. والسياسات والبرامج الوطنية لتعزيز الحد من الفقر ولتحقيق الأهداف الإنمائية ينبغي أن تصوغها مجموعة واسعة من أصحاب المصالح في إطار البلد.

وعند الاستقلال، ورثت الحكومة الإريترية الجديدة اقتصادا وبنية أساسية مدمرين، ومؤسسات غير فعالة، وعددا كبيرا من السكان في المنفى، وخزانة خاوية. ولكن بحلول منتصف عام ١٩٩١، عام الاستقلال، تمكنت الحكومة من اتخاذ خطوات فعالة لإعادة بناء الاقتصاد، عن طريق جملة أمور، منها إنشاء إطار عمل تنظيمي ومؤسسي والاستثمار في البنية الأساسية، بما في ذلك بناء المدارس، والأنظمة الصحية، ومرافق المياه والتصحاح، والطرق. واستجاب القطاع الخاص للمناخ المواتي للاستثمار واستثمر في الخدمات والبناء والصناعات الأخرى القائمة على الموارد. ونتيجة لذلك بدأت إريتريا المضي في مسارها الواعد نحو التقدم الاقتصادي، وفي الفترة من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٧، سجّل الاقتصاد الإريتري نموا يثير الإعجاب بمعدل بلغ ٧,٤ في المائة.

ومن المؤسف أن البداية الواعدة لإريتريا تعطلت بسبب اندلاع صراع الحدود مع إثيوبيا في أيار/مايو ١٩٩٨، والذي تصاعد بسرعة إلى حرب. وفي الفترة من عام ١٩٩٨ إلى عام ٢٠٠٠، عانت إريتريا من أسوأ جفاف شهدته في سنين عديدة. وعقب توقيع اتفاق الجزائر للسلام في عام ٢٠٠٠، شرعت الحكومة الإريترية في تحقيق الانتعاش الاقتصادي وبرنامج إعادة الاندماج. وكانت إريتريا تأمل في سرعة ترسيم الحدود وفقا لحكم لجنة الحدود. ومن المؤسف أننا لم نتمكن من تركيز اهتمامنا ومواردنا للتصدي لمعظم التحديات الإنمائية الملحة بسبب رفض إثيوبيا الإذعان للقرار النهائي والملزم للجنة الحدود الإريترية – الإثيوبية، والذي صادقت عليه الأمم المتحدة وضمنته، وبسبب رفض مجلس الأمن الوفاء بالالتزامات القانونية للأمم المتحدة.

دعوني أعود الآن إلى أهداف الألفية. بالرغم من المعوقات التي أشرت إليها، يسرني أن أعلن أنه من المتوقع أن تنجز إريتريا ثمانية من الأهداف العشرة بحلول عام ٢٠١٥. ومع ذلك، فإننا ندرك أن هذه ليست مناسبة للاحتفال لأسباب ثلاثة. أولا، إن إريتريا خارج المسار في مجالين حاسمين، وهما القضاء على الفقر المدقع وتحقيق التعليم الأوّلي الشامل. ثانيا، إن الأهداف الإنمائية للألفية، حتى وإن تحققت بالكامل، فإنها لا تمثِّل إلاّ الحد الأدنى من المؤشرات. ثالثا إن خارطة الطريق لإريتريا حتى عام ٢٠١٥ أعدت على أساس بعض الافتراضات الأساسية، بما في ذلك تسوية حالة اللاحرب واللاسلم والعودة إلى الموسم الطبيعي لهطول الأمطار.

ونعتقد أن وضع إريتريا فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية يشير إلى أنه حتى بالموارد المتواضعة، تستطيع البلدان أن تحقق الكثير من تلك الأهداف إذا ما توفرت لها السياسات السليمة والالتزام الحكومي القوي.

وفي الختام، أود أن أؤكد للجمعية أن إريتريا، كدأبها في الماضي، ملتزمة باتخاذ الإجراءات الضرورية وتقديم

التضحيات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي ذلك المسعى، نحن نطلب التزام شركائنا في التنمية بتوفير التمويل الكافي للوفاء بهذه الأهداف. بل والأكثر أهمية، أنني أدعو المجتمع الدولي إلى فرض تنفيذ قرار لجنة الحدود بشأن الحدود الإريترية – الإثيوبية، ولو كان السبب يتمثل فقط في أن للسلام والاستقرار تأثيرا حاسما على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية): أود أن أقدم التعازي إلى الوفد الإريتري، أصالة عن نفسي ونيابة عن جميع الوفود، بمناسبة وفاة السيد علي سعيد عبد الله، وزير خارجية إريتريا.

قبل رفع الجلسة، أود أن أبلغ الممثلين بأننا سننفذ في الغد نظاما أكثر صرامة فيما يتعلق بطول البيانات. لقد كسبنا اليوم بعض الوقت لأننا عملنا أثناء فترة الغداء ولوقت متأخر في المساء – وأنا على يقين بأن بعض الممثلين فاتتهم بعض المناسبات الأخرى. ولكن لدينا أعمال أخرى نؤديها غدا. وسوف نستمع إلى تقارير من الموائد المستديرة، وسيعتمد مشروع الوثيقة الختامية. ولذا نحتاج إلى الالتزام بفترة الخمس دقائق المحددة. وربما يبلغ الحاضرون هنا اليوم هذا الكلام إلى الغائبين بأن علينا العمل بصورة أسرع في الغد. ودون ذلك سنضطر إلى التضحية بكل وقت غدائنا.

أود أن أشكر الممثلين على صبرهم وجعلهم هذا الاجتماع اجتماعا هاما.

رفعت الجلسة الساعة ٢١/٠٠.